قسم العلاقات الدولية

القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر (2006_2021)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:
نورة مغاوي

إشراف الدكتورة:
ابتسام اوعشرين

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. علي لراري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. ابتسام أوعشرين	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. كلثوم بن دادة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السّنة الجامعية: 2021م-2022م/1442هـ-1443هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

"ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۖ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ"

سورة النحل الآية 125

كلمة عرفان

إلى كل من يعرف قيمة الإنسان،
إلى الذين لم يصفقوا للباطل في غياب الحق،
إلى المعتدلين في فكرهم أصحاب العقول
الذكية والقلوب التقية،
إلى الذين سقونا الحكمة ميراثا...
إلى علماء أمتنا...

نورة

* شكر وتقدير*

الحمد لله الذي هدانا لهذا ولم نكن لنهتدي لولا أن هدانا الله، الحمد لله على الدين والعلم والأهل والتوفيق ومحبة الناس؛ والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا رسول الله،
أما بعد؛
فالشكر موصول لأستاذتي الدكتورة الفاضلة " ابتسام اوعشرين" التي قامت بالإشراف على هذا العمل بنصائحها العلمية القيمة ودعمها المعنوي وحرصها الدائم لإتمامه وسداده، كما أشرفت على تكويني منذ أول عام لي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بنفس الثقة والأمل والروح الداعمة فلها كل الود والاحترام والتقدير.
كما أتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة وكافة الأساتذة خاصة الاستاذ "علي لراري" والاستاذ "حمزة غول" والزملاء بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

نورة

* إ هـد ا ء *

إلى الشمس التي أنارت حياتي بدعواتها، إلى التي تحملني إلى الان في قلبها...العزيزة أمي؛

إلى القمر الذي أضاء عتمة أيامي وأعانني على السعي في تحقيق أحلامي، إلى الذي لا يتعب من انتظاري ...الغالي على قلبي أبي؛

إلى الكواكب التي تزين مجرتي، إلى الذين علموني أبجديات الحياة، إلى الذين هم سندي وعزوتي...إخوتي

محمد،سيدعلي ، عبدالله، سمير، حكيم،توفيق

نصيرة، فضيلة، وردة،

إلى الذين انسوني في غربتي وزينو ايامي ... ياسمينة، ليندة، ميمونة

إلى الذين يُعرفون في الأنام بعلمهم وأخلاقهم إلى الذين جمعتني بهم المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

نورة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر:دراسة في المفهوم، الآليات وطبيعة العلاقات

المبحث الأول: القوة الناعمة كمدخل لفهم السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: مفهوم القوة الناعمة

المطلب الثاني: القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني: آليات السياسة الخارجية التركية الناعمة

المطلب الأول: الآلية الاقتصادية والسياسية

المطلب الثاني: الآلية الثقافية والتعليمية

المبحث الثالث: جيوبوليتيكية العلاقات التركية الجزائرية

المطلب الأول: التواجد العثماني بالجزائر(1518-1830) بين جدلية الفتح و الاستعمار

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات التركية العربية، الإفريقية- الجزائرية

الفصل الثاني: الأهمية الاستراتيجية للجزائر في أجندة صانع القرار التركي

المبحث الأول: التقارب التركي الجزائري في توجهات السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: التقارب التركي الجزائري من خلال معاهدة الصداقة والتعاون2006

المطلب الثاني: دوافع إعادة بعث العلاقات الجزائرية التركية: التحديات والاستجابة

المبحث الثاني: طبيعة البرامج التركية الموجهة والمستقطبة في الجزائر(2006-2021)

المطلب الأول: البرامج التركية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الثاني: البرامج التركية الثقافية والتعليمية في الجزائر

المبحث الثالث: فرص تفعيل شراكة إستراتيجية بين تركيا والجزائر

المطلب الأول: نحو تفعيل أسس شراكة إستراتيجية بين تركيا والجزائر

المطلب الثاني: العلاقات التركية الجزائرية في ظل الموقف من الثورات الشعبية العربية

الفصل الثالث: واقع وأبعاد العلاقات الناعمة التركية الجزائرية في ظل حكم AKP

المبحث الأول: الاقتصاد التركي وانعكاساته على العلاقات التركية الجزائرية

المطلب الأول: الاقتصاد التركي في مواجهة تحديات النظام العالمي

المطلب الثاني: انعكاسات الاقتصاد التركي على العلاقات الناعمة التركية الجزائرية

المبحث الثاني: العثمانية الجديدة والتوجه الجديد التركي نحو الشرق ومدى استفادة الجزائر

المطلب الأول: العثمانية الجديدة والتوجه التركي نحو الشرق

المطلب الثاني: موقع الجزائر من سياسة العثمانية الجديدة

المبحث الثالث: الدبلوماسية الثقافية ومستقبل العلاقات الجزائرية التركية

المطلب الأول: الدبلوماسية الثقافية التركية تجاه الجزائر

المطلب الثاني: مستقبل القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر

الخاتمة

مقدمـــة

برز مفهوم القوة الناعمة إلى الوجود المعرفي والنظري للتمييز بين أشكال القوة المتعددة التي عرفها تاريخ العلاقات الدولية، انطلاقا من مفهوم القوة الصلبة التي ترتكز أساسا على المقومات المادية خاصة العسكرية منها، إلى مفهوم القوة الناعمة التي تعبّر في جوهرها عن جملة الخصائص الفكرية والمعنوية وحتى المادية كالاقتصاد والثقافة والمعرفة في قطيعة مع كل ماهو عسكري، إلى غاية ظهور مفهوم القوة الذكية التي تعبّر عن مزيج مرن بين القوتين الصلبة والناعمة.

إن الوصول إلى تطبيقات مفهوم القوة الناعمة في النسق الدولي، يستوجب استقراء السياسة الخارجية للوحدات الدولية التي طالما استخدمته كإستراتيجية أو خطة أو وسيلة عملية أو حتى آلية لتحقيق أهدافها الممتدة خارج حدودها الوطنية، انطلاقا من تفعيل كل ما هو اقتصادي، ثقافي، أو معرفي لتحقيق السيطرة و استهداف المصالح العليا الخارجية بعيدا عن أي استخدامات عسكرية.

إن السياسة لا تتأصل فقط في علاقات القوة بل أيضا في _عدم اليقين_ هذه الأخيرة التي تعد أهم إشكالات السياسة الخارجية، سواء تعلق الأمر بوضع الإستراتيجية أو حتى في وضع شبكة التعاملات الدبلوماسية للدولة. وقد شهدت السياسة الخارجية التركية في مراحل تطورها إلى غاية وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم عدة استعمالات للقوة في غرض الوصول إلى تكييف أهداف سياستها الخارجية مع الوسائل المتاحة.

تاريخيا، عرفت الإمبراطورية العثمانية استخداما للقوة الصلبة في توسعها نحو المناطق الحيوية خارج حدودها، ثم تراجعت إلى الانعزال إقليميا وتفضيل الاستقلال وموازنة المصالح في علاقاتها الخارجية بعد تأسيس الجمهورية التركية بعد الحرب العالمية الأولى، ثم بدأت في الاتجاه نحو توطيد علاقاتها مع الغرب أثناء الحرب الباردة إلى غاية وصول حزب العدالة والتنمية إلى قيادة الدولة التركية في مطلع الألفية وقد شهدت معه السياسة الخارجية التركية تمايزا في استخدامات القوة بأشكالها بالتدرج بين القوة الناعمة والقوة الصلبة للوصول إلى أهداف السياسة الخارجية التركية التي ترتكز على الدور الإقليمي الفاعل وتصفير المشاكل مع المناطق المجاورة.

ساهمت عدة عوامل في الترتيب لشؤون الخارجية التركية خاصة في بلورة علاقات متعددة مع بقية أركان النظام الدولي قائمة على ركيزة الوفاق والتناغم الدبلوماسي، وهذا اعتبارا من انتمائها قاريا لأوروبا ولأسيا؛ في البداية سعت السياسة الخارجية التركية جاهدة لكسب العضوية في الاتحاد الأوروبي، ولكن في ظل الرفض المستمر حرصت على تقوية موقفها في التفاعلات الإقليمية للشرق الأوسط وحتى في إقليم القوقاز و إقليم شمال إفريقيا.

انساقت السياسة الخارجية التركية بعدة مصالح إقليمية بإفريقيا وخاصة بالجزائر، التي ارتبطت بها إقليميا، تاريخيا، وحضاريا. فمنذ العهد العثماني بدأت العلاقة الوطيدة بين السياسة الخارجية التركية والسياسة الخارجية الجزائرية تاريخيا وحضاريا، ثم في العهد الاستعماري بعد وقوع الجزائر تحت وطأة الاستعمار الفرنسي وبسقوط الحضارة العثمانية والاتجاه التركي نحو الغرب في محاولة للانضمام للصرح الأوروبي تراجعت العلاقات الجزائرية –التركية. إلى غاية إعادة هذه العلاقات الثنائية بين البلدين بفضل زعامة حزب العدالة والتنمية لسياسة خارجية قائمة على آلية القوة الناعمة انطلاقا من تفعيل اتفاقيات الشراكة والتعاون منذ العام(2006) في مجالات الاقتصاد والتبادل الثقافي والمعرفي والفني والعلمي في ظل جيوبوليتيكية هدف السياسة الخارجية التركية القائم على الريادة الإقليمية وموازنة المصالح الإستراتيجية.

1. أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية موضوع "القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر" في كون القوة الناعمة كإستراتيجية أو أداة لتنفيذ السياسة الخارجية تم تطويرها نظريا في ظل الحرب الباردة للتمييز بينها وبين الآليات الأخرى خاصة العسكرية، وبالنظر إلى السياسة الخارجية التركية فإنها تسعى لتوظيف القوة الناعمة في إطار تمرير مصالحها الإقليمية انطلاقا من نموذجها السياسي القائم على الشفافية والحوكمة وكاريزمية قائدها "رجب طيب أردوغان"، إلى تأثيرها الثقافي واللغوي وبرامج التبادلات الاقتصادية مع الجزائر على قدر من الموازنة الدولية.

كما أن القوة والسياسة الخارجية من المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، لذلك فإن استقراء التوظيف الدولي للقوة الناعمة خاصة عند القياس على النموذج التركي تجاه الجزائر فانه من

الأهمية بمكان فهم طرق وعوامل توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية واتجاهات التفاعل بينها وبين مختلف أشكال القوة الأخرى في ظل لعبة المصالح في النسق الدولي.

2. أسباب اختيار الموضوع:

ترجع مبررات اختيار الموضوع الى:

أ) الأسباب الموضوعية:

تعد القوة الناعمة شكل معاصر من أشكال القوة في العلاقات الدولية، إذ أصبحت احد أهم الاستراتيجيات التي تقوم على أساسها السياسة الخارجية لوحدات النظام الدولي. اعتبارا من تفعيل كل ما هو معنوي فكري، ثقافي، اقتصادي وسياسي للوصول إلى أغراض فوق قومية لا يمكن الحصول عليها بالوسائل المادية؛ وعليه فان اختيار السياسة الخارجية التركية كنموذج يقاس عليه توظيفات القوة الناعمة خاصة في إطار علاقاتها مع الجزائر يرجع موضوعيا إلى كون تركيا حقيقة نموذجية لاستخدام القوة الناعمة في ظل علاقاتها الإقليمية وأهداف سياستها الخارجية، أما عن اختيار الجزائر فيرجع إلى حقيقة الارتباط التاريخي و الجيوبوليتيكي للجزائر بتركيا و مدى ارتباط المصالح الإستراتيجية للدولتين محل الدراسة.

ب) الأسباب الذاتية:

انطلاقا من التقارب التركي الجزائري خاصة في الآونة الأخيرة بعد بروز تركيا كقوة ناعمة ذات تأثير سياسي، ثقافي، اقتصادي، باعتبارها امتداد لتطور التوظيف الدولي للقوة في شكلها الناعم، لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، استدعى الأمر بالباحثة للاهتمام بهذا الموضوع باعتباره من مواضيع الواقع الراهن في النسق المعرفي و الميداني للعلاقات الدولية، كما أن تعلم الباحثة للغة التركية في الجزائر واطلاعها على الثقافة التركية، إضافة إلى الملاحظة الذاتية لمدى تأثر المجتمع الجزائري بأغلب فئاته بالدراما التركية ولجوء الطلبة للاستفادة من برامج المنح التركية؛ ساهم بشكل ما في توجيه اختيارها للموضوع محل الدراسة.

3. أدبيات الدراسة:

بالنظر إلى الزخم المعرفي الحاصل في موضوع القوة والسياسة الخارجية باعتبارهما وحدات تحليلية مركزية في علم العلاقات الدولية، فانه من الضرورة بمكان أن تُرصد أهم المؤلفات المطروحة في الموضوع _"القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر" -و التي تعد بمثابة البوصلة في توجيه الدراسة مفاهيميا ونظريا، ولعل أهمها:

1-كتاب **القوة الناعمة: الوسيلة للنجاح في السياسة الدولية** للمفكر "**جوزيف ناي**" الصادر عن دار النشر "الشؤون العامة بنيويورك" سنة 2004،

Soft Power, the Means to success in word politics by "Joseph s. Nye, Jr."

يعد جوزيف ناي صاحب السبق في بلورة مفهوم القوة الناعمة ليصف قدرة الدولة على الجذب والإقناع؛ على عكس القوة الصلبة القائمة على السيطرة العسكرية للدولة، يعبر" ناي" في كتابه عن آليات القوة الناعمة القادرة على الجذب الثقافي، النموذج السياسي والفكري . اقترح من خلال كتابه على الولايات المتحدة الأمريكية ان تعتمد على القوة الناعمة لإدارة الأغلبية والتعامل مع التحديات العالمية التي تعيق التحالفات الدولية ما يفرض عليها تغيير توجه سياستها الخارجية من التوجه الصلب إلى التوجه الناعم .

تتقاطع هذه الدراسة مع المشكلة البحثية نظريا ومفاهيميا، أما في الجانب التطبيقي فقد ركز "ناي" على السياسة الخارجية الأمريكية " في حين هذه الدراسة تركز على السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر ومدى تطبيقها لمفهوم القوة الناعمة.

2- كتاب " **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**"، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، صادر (مركز الجزيرة للدراسات بقطر، ط02، 2011)؛

يركز هذا الكتاب على العامل الجيواستراتيجي والعمق التاريخي في صناعة دور الدولة بالنظام الدولي، ويرى ان تركيا متعددة الهويات ما يجعلها مطالبة بسياسة خارجية متعددة التوجهات بين الشرق والغرب وهو الأمر الذي من شأنه تحقيق الاستقرار الداخلي والاقليمي والأمن القومي التركي. كما يحاول ان يقدم صورة

جديدة لتركيا تكون من خلالها دولة مركزية مسوقة للافكار و صانعة للحلول في القضايا الدولية والاقليمية.

يتجسد التقارب بين هذا الكتاب وموضوع الدراسة من حيث البحث في عمق السياسة الخارجية التركية خاصة في المشرق وإفريقيا ، ولكن هذه الدراسة تبحث في توظيف القوة الناعمة لذلك العمق الاستراتيجي لخدمة اهداف تركيا بالمنطقة.

3-كتاب "**العلاقات الجزائرية التركية بين الارث التاريخي ورهانات المستقبل**"، كتاب جماعي بمقالات فردية صادر ضمن أعمال الملتقى الوطني التاسع المنظم من طرف مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية (جامعة الجزائر03 ،2015)؛

يأخذ الكتاب ضمن مقالاته العلاقات الجزائرية التركية بالدراسة، انطلاقا من المراجعة التاريخية للعلاقات بين البلدين في شتى المجالات ضمن الفضاء الإقليمي المشترك بغية الوصول إلى الامكانات التي من شأنها مد جسور الشراكة بين الدولتين في المستقبل. هذا الكتاب يصب في مجرى الدراسة اعتبارا من اهتمامه بالترابط التاريخي و المسار المستقبلي للعلاقات الثنائية بين الجزائر وتركيا في كل القطاعات خاصة الاقتصادية والاستراتيجية، ولكنه لا يؤخذ متغير القوة الناعمة والذي يعد متغيرا مستقلا في دراستنا بالتحليل والتفسير ضمن هذه العلاقات البينية.

4. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات واختلفت معرفيا وشكليا حول موضوع القوة الناعمة في السياسية الخارجية التركية تجاه الجزائر، وان تقاطعت في المتغيرات البحثية أو المشكلة المطروحة وحتى من نوعية المقاربة المنهجية والنظرية لتناولها للموضوع، ولعل أهم ما كتب من بحوث ومقالات ومذكرات نجد:

1. دراسة بعنوان:" **التوازن الناعم في السياسة الخارجية التركية: دراسة حالة حرب العراق 2003**" للباحث التركي" **مراد يشلتاش**"

Murat Yeşiltaş" ,**SOFT BALANCING IN TURKISH FOREIGN POLICY :THE CASE OF THE 2003 IRAQ WAR."**

تعالج هذه الدراسة التوازن الناعم في السياسة الخارجية التركية إبان التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003، لسد الفراغ العسكري باللجوء إلى إستراتيجية التوازن الدبلوماسي الناعم، والتوازن المؤسساتي الدولي الناعم في ظل إقليمية المصالح التركية، هذا المقال يعالج السياسة الخارجية التركية بشكل دقيق وحديث وهو الأمر الذي يفيد دراستنا القائمة على استقراء السياسة الخارجية التركية في جانبها الناعم.

2. دراسة للباحثة **"بوخاتم نظرة"** بعنوان:" **مهارات تعلم اللغة في علاقة بمشاكل تعليم اللغة التركية كلغة أجنبية: دراسة حالة التعليم المكثف للغة التركية بجامعة تلمسان -الجزائر-"**

Boukhatem Nadera, International E-Journal of Advances in Social Sciences, Vol. VI, Issue 18, (December 2020).

تطرقت من خلالها الباحثة إلى وضعية التعلم بالجزائر وموقع تعلم اللغة التركية عند الجزائريين في ظل غياب البرامج التعليمية ذات التخطيط على المدى الطويل وفي ظل غياب الوسائل المتطورة للتعليم تقترح الباحثة إعادة النظر في التعليم بالجزائر والاستفادة من التكنولوجيا في تحديث العمليات التعليمية والسوسيو-ثقافية للمؤسسات الجزائرية بدراسة ميدانية لطلاب لغة تركية بجامعة تلمسان بالجزائر ، تفيد هذه الدراسة في بعد التأثير الثقافي للنموذج التركي ومدى تفضيل الطلبة لتعلم اللغة التركية كامتداد للقوة الناعمة التركية خارج حدودها.

3. دراسة بعنوان: **""القوة الناعمة في العلاقات التركية الجزائرية :علاقات تحفظ أم إنفتاح "** للباحثة **"منيرة بودردبن "**،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (المجلد .1 0، العدد. 03جويلية 2021).

وتهدف هذه الدراسة إلى تتبع مفهوم القوة الناعمة في الفعل السياسي الجزائري والتركي ومدى انسجام العلاقات التركية الجزائرية مع هذا الطرح النظري، كما قامت الباحثة بدراسة تقييمية للقوة الناعمة في العلاقات التركية الجزائرية وفي اتجاهين "تحفظ أو انفتاح"، أما دراستنا فتركز على القوة الناعمة كأداة في السياسة الخارجية التركية الموجهة نحو الجزائر بشكل معمق وأكثر دقة، بالتركيز على ما اسست له اتفاقية الصداقة والتعاون من تقاربات مصلحية اقليمية بين البلدين.

انصب تركيز أغلب الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر على توليفة العامل التاريخي والحضاري الاقتصادي في ربط السياسة الخارجية التركية بالجزائر، في ظل التواجد العثماني سابقا بالجزائر.

في حين ان الدراسة الحالية تؤسس للترابط في السياسة الخارجية التركية الموجهة نحو الجزائر على عامل القوة الناعمة التي اصبحت من اهم توجهات الاستراتيجية للدول في تعاملها خارج حدودها، وتعتبر هذه الدراسة معاهدة الصداقة والتعاون 2006 ارضية للعلاقات الناعمة بين الجزائر وتركيا خاصة في جانبها الاقتصادي والسياسي والثقافي التعليمي بناء على التوازن المصلحي والنفوذ الاقليمي للبلدين.

5. الإشكالية:

تعالج هذه الدراسة مدى تجدر القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية الموجهة للجزائر في الفترة 2006-2021م، في ظل العلاقات الجزائرية التركية الممتدة تاريخيا إلى العهد العثماني، وباعتبار التوجه الجيوبوليتيكي التركي نحو الشرق بعد خسارة فرصة انضمامها كعضو في الاتحاد الأوروبي، ونتيجة التغلغل الناعم التركي خاصة بعد الحرب الباردة في الإقليم العربي، وفي إطار تضارب المصالح التركية القائمة على الريادة الإقليمية والتناغم الدبلوماسي، الثقافي، الاقتصادي والعلمي بالجزائر، نطرح السؤال البحثي الآتي:

كيف تستخدم تركيا القوة الناعمة في إطار سياستها الخارجية الموجهة نحو الجزائر؟

6. التساؤلات الفرعية:

من خلال الإشكالية يمكننا طرح عدة تساؤلات فرعية تساعدنا على فهم الموضوع :

1- هل هناك ارتباط بين العلاقات السلمية التركية الجزائرية تاريخيا ومجالات اعتماد القوة الناعمة؟

2-ما الذي يجعل الجزائر في حالة استقطاب استراتيجي موجه من القوة الناعمة التركية؟

3_ ما طبيعة وواقع العلاقات الثنائية بين الجزائر وتركيا؟

7. الفرضيات:

انطلاقا من إشكالية البحث التي تتمحور حول تفعيل تركيا لقوتها الناعمة تجاه الجزائر وتأسيسا على التساؤلات الفرعية وضعنا مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي:

1. تزايد اعتماد القوة الناعمة في السياسية الخارجية التركية تجاه الجزائر يرتبط بتاريخ وعمق العلاقات التركية الجزائرية.
2. .إن التواجد التركي بالجزائر مرهون بمدى تحقيق المصالح الإقليمية للسياسة الخارجية التركية في إفريقيا والمنطقة العربية.
3. إن توظيف تركيا لقوتها الناعمة في سياستها الخارجية مرتبط بتحقيق المصالح التركية الاستراتجية وخدمة لدورها الإقليمي بالمنطقة.
4. كلما استخدمت القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر، كلما تزايدت فرص استمرارية العلاقات الاستراتيجية بين البلدين.

8. مجال الدراسة:

تشمل حدود الإشكالية المجالات التالية:

أ) **المجال المكاني:** تهتم هذه الدراسة بإقليم تركيا الذي يفصل بين قارتي أوروبا واسيا استراتيجيا والمطل على البحر الأبيض المتوسط. كما تقترن هذه الدراسة أيضا بإقليم الجزائر الواقع في شمال إفريقيا والذي له عمق متوسطي و ارتباطات مع وحدات النظام الإقليمي العربي.

ب) **المجال الزماني**: تركز الدراسة على الفترة الممتدة من "2006-2021"،حيث يمثل هذا التاريخ توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين تركيا والجزائر في العام 2006 -بعد زيارة الرئيس اردوغان لأول مرة للجزائر- والتي تعد إلى الان أساس أي تعاون استراتيجي بين البلدين في مجالات الاقتصاد والتقنية السياسة والثقافة والعلوم، كما يعبر في أساسه عن تفاعلات القوة الناعمة بين البلدين؛

غير ان الضرورة البحثية تستدعي العودة إلى فترات سابقة للإلمام بمتغيرات الموضوع محل الدراسة.

ج) **المجال الموضوعي:** تعتمد دراسة جيوبوليتيكية استخدام تركيا في سياستها الخارجية تجاه الجزائر للقوة الناعمة، بناء على اعتبار السياسة الخارجية التركية انموذجا للتوظيف الفعلي للدبلوماسية الثقافية، الاقتصاد، والاعلام والاقليمية خاصة في علاقاتها الثنائية مع الجزائر.

9. مفاهيم الدراسة:

القوة الناعمة: يعد مفهوم محوري في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، عرفها "جوزيف ناي" بأنها **"القدرة على التأثير في الأهداف المطلوبة، وتغيير سلوك الآخرين عند الضرورة، أما اقتران القوة بصفة الناعمة فيعبر عن القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع والجذب وليس الإكراه".**

القوة الصلبة: تتحدد ضمن المفهوم التقليدي للقوة والذي تبنته المدرسة الواقعية في حقل التنظير للعلاقات الدولية، والتي تقر ممن خلاله بـ: **"غلبة الطابع الصراعي والفوضوي على النظام الدولي لأجل ضمان المصالح والتي تتجسد في المزيد من القوة العسكرية المادية".**

السياسة الخارجية: تُعد من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية؛ تعرف على أنها **"مجموعة ممارسات ونشاطات الدولة، الناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقاً لبرنامج مقيد التخطيط ومحدد الأهداف، وتهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، أو المحافظة على الوضع القائم في النسق الدولي. كما أن السياسة الخارجية تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية".**

10. الإطار النظري والمقاربات:

أ) نظرية الدور في السياسة الخارجية

أن أي عملية في تحليل السياسة الخارجية تخضع لثلاث مستويات تبدأ من الوصف، فالتفسير، فالتنبؤ وذلك بغية فرض منهجاً تحليلياً أكثر دقة وقدرة على الإلمام بمجمل الأبعاد والمستويات والمضامين وتبيان أكبر المتغيرات أثراً وتحكماً في عملية صياغة وأداء سياسة خارجية لدولة، ذلك هو الأمر بالنسبة لمقاربة الدور التي تبحث في سلوك الدول الخارجي لفهم وتفسير العلاقة بين مصادر القوة

وصناعة القرار[1].

يرتبط الدور بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طولية اثر سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية أو ما يعرف ب"الدور الوطني"، وعليه فإن إهتمامنا بهذه المقاربة يصب في باب البحث عن الدور التركي في السياسة الخارجية الموجهة نحو الجزائر انطلاقا من اعتماد القوة الناعمة في ظل التهديدات والمقدرات

ومنه فالدور يعتمد بالأساس على تصور صانع القرار التركي لدوره كمتغير وسيط، انطلاقا من تقييمه لمقدرات دولته "مؤهلات الدور"(القوة الناعمة)، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية(الجزائر) لقبول هذا الدور والتفاعل معه عندما يدخل مرحلة التنفيذ.

ب) اقتراب القوة الناعمة لجوزيف ناي

ظهرت أطروحات المفكر الأمريكي "جوزيف ناي" ضمن اطر المدرسة النيوليبرالية في العلاقات الدولية؛ هذه المدرسة التي اهتمت بتأثير الفواعل عبر القومية المتخطية للحدود الوطنية في النسق الدولي، الأمر الذي نتج عنه ظهور مستويات جديدة للتحليل تتميز بالتعددية والتفاعلية وهو الأمر الذي لم يكن سائدا في النظريات الوضعية خاصة الليبرالية التقليدية والمؤسسية.

كما ان الدولة العقلانية باعتبارها وحدة التحليل الرئيسية تسعى لحل مشاكلها بالتعاون الدولي مع بقية الوحدات المؤسسة لشبكة معقدة من المستويات من دول وغير الدول، ما من شأنه تعظيم المصالح المطلقة للجميع، وقد تبلورت أفكار جوزيف ناي حول القوة الناعمة ضمن هذه المستويات، فتلخصت افكاره فيما يلي:

1) القدرة على تشكيل تصورات ومفاهيم الآخرين وتكوين ثقافاتهم وتوجيه سلوكياتهم.
2) القوة الناعمة لا تقتصر على الإقناع واستمالة الآخرين بالحجة فقط.

[1] الموسوعة السياسية، **"نظرية الدور في العلاقات الدولية"**، تم الاطلاع عليه:2022/11/12، https://political-encyclopedia.org/dictionary/نظرية%20الدور%20في%20العلاقات%20الدولية

3) ترتكز القوة الناعمة على نوع مختلف من العمل بعيد عن القسر والمال، يسعى لخلق التعاون عن طريق الجذب بالقيم والثقافة السائدة.
4) القدرة على صناعة جدول الأعمال السياسي للآخرين سواء الأعداء أو المنافسين.
5) القدرة على الجاذبية في النموذج والقيم والسياسات ومدى شرعيتها بنظر الآخرين.
6) القدرة على فرض استراتيجيات الاتصال على الآخرين .
7) القدرة على تعميم رواية وسرد الوقائع وتعميم الأحداث.

11. الإطار المنهجي:

يعبر المنهج عن الوثيرة المنظمة في دراسة المشكلة بغية حلها أو تفسيرها ، إذ يعرفه "موريس أنجرس" في كتابه "منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية" بأنه: "مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ هدف"[2]

وبالرجوع إلى طبيعة المشكلة البحثية فإنها تستدعي الاستعانة بمجموعة من المناهج:

1-**المنهج الوصفي التحليلي**: انطلاقا من البحث الموضوعي في سياق الظاهرة وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، وصولا لبلوة الحلول المنطقية للبحث بطريقة علمية واستدلالية، فالتفسير الموضوعي للتوظيف الاستراتيجي للقوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر، يستدعي البحث في الدوافع والظروف والمحددات وتتبع مسار تطور توظيف أشكال القوة المتمايزة في إطار تحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية خاصة بالجزائر.

2- **منهج دراسة الحالة:** يعد احد أهم المناهج الوصفية والذي يخص حالة محدودة بالزمان والمكان في الدراسة الشاملة والدقيقة من بين عدة حالات، ونظرا لطبيعة الموضوع فإن الربط بين النظري والتطبيقي يستدعي اللجوء إلى هذا المنهج باعتبار القوة الناعمة كمفهوم أرسى دعائمه النظرية المفكر "جوزيف ناي" واعتبارا من كون السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر تطبيقا فعليا للمفهوم في ميدان

[2] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تدريبات عملية، ترجمة سعيد سبعون وآخرون (دار القصبة للنشر، الجزائر. ط2 ، 2004)، ص.98.

السياسة الدولية خاصة في الفترة محل الدراسة بتقصي محاور واليات القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية بشكل عام ثم ادراجها تجاه الجزائر بشكل خاص.

3-**منهج تحليل المضمون:** هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة العلمية وصفا صريحا و موضوعيا. ويعرفه هارولد لازويل : أنه يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي كما يقال عن موضوع معين في وقت معين. وقد تم اعتمادة في الدراسة من خلال التحليل لمضمون معاهدة الصداقة والتعاون بين الجزائر وتركيا التي تم اعتمادها كمدخل للقوة الناعمة بين الطرفين.

12. تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة اعتبارا من الإشكالية والفرضيات المطروحة، إلى ثلاث فصول تتفرع كل واحدة منها إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى مطلبين، ثم التركيز في الفصل الأول على الجانب التأصيلي والنظري لمفهوم القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر انطلاقا من البحث في الآليات و الطبيعة الجيوبوليتيكية للعلاقات الجزائرية التركية.

أما الفصل الثاني فقد تطرقت فيه الدراسة إلى الأهمية الاستراتيجية للجزائر في أجندة صانع القرار التركي انطلاقا من تفعيل اتفاقية الصداقة والتعاون 2006 بين البلدين في برامج سلمية تتأسس على الاقتصاد والثقافة والسياسة والتعليم، كما استهدفت في الاخير البحث في فرص تفعيل شراكة استراتيجية بين الجزائر وتركيا في ظل التعاون والمواقف من الثورات العربية.

في حين ارتكز الفصل الثالث على البحث في واقع وأفاق العلاقات التركية الجزائرية في ضوء حكم حزب العدالة والتنمية انطلاقا من التوجهات الاقتصادية، السياسية، الإقليمية، والثقافية التركية وانعكاساتها على مستقبل القوة الناعمة في العلاقات التركية الجزائرية.

وفي الاخير، يخصص جزء من الدراسة لأهم الاستخلاصات والنتائج من البحث في موضوع القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر، نحو طرح رؤية في تحليل مقومات القوة الناعمة الجزائرية في علاقاتها مع غيرها من الدول ومدى الاستفادة من التجربة التركية.

الفصل الأول:

القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر: دراسة في المفهوم، الآليات، وطبيعة العلاقات

الفصل الأول: القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر: دراسة في المفهوم، الآليات، وطبيعة العلاقات.

تمهيد:

إن مفهوم القوة في حقل العلاقات الدولية قد شهد اختلافا في الرؤى حول التوظيف والتنظير، خاصة إذا ما تعلق الأمر بمجال السياسة الخارجية؛ إذ عرف النسق المعرفي والتنظيري للعلاقات الدولية عدة أشكال للقوة على غرار: القوة الصلبة، القوة الذكية، والقوة الناعمة التي تعتبر موضوع الدراسة. وما يثير أن كل مفهوم من هذه المفاهيم له دلالة خاصة ومحددة تجعله متمايزا ومتباينا عن المفاهيم الأخرى، لذلك تم تخصيص هذا الفصل الذي يركز على الجانب المفهومي النظري والتاريخي للقوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية الموجهة نحو الجزائر اعتبارا من الخطط والآليات وطبيعة العلاقات، بغرض استقصاء الدقة في التحليل والتدليل للقوة الناعمة باعتبارها اقتراب نظري لفهم السياسة الخارجية التركية وآلياتها المختلفة في التفاعل مع الجزائر، اعتبارا من جيوبوليتيكية التواجد والعلاقات التي تربط مصالح البلدين. ولغرض استكشاف صحة إشكاليتنا والفرضيات المطروحة في تبويب الدراسة.

المبحث الأول: القوة الناعمة كمدخل لفهم السياسة الخارجية التركية

شهد مفهوم القوة في العلاقات الدولية عدة تحولات خاصة بعد نهاية الحرب الباردة؛ إذ انتقل من مفهوم القوة الصلبة المرتبطة بالتهديد العسكري، إلى مفهوم القوة الناعمة التي ارتبطت بشكل خاص بالدول التي تسعى للتأثير العالمي انطلاقا من توظيف آليات ناعمة في تنفيذ سياستها الخارجية بما فيها السينما والإعلام والثقافة والاقتصاد والأفكار، وتعد تركيا من بين الدول التي تزعمت هذا الاتجاه خاصة في مجالها الإقليمي وفي تفاعلاتها مع العالم الخارجي.

المطلب الأول: تعريف القوة الناعمة

إن المفهوم النظري للقوة الناعمة " **Soft Power**" كما حدده السياسي الأمريكي جوزيف ناي في كتابه ملزمون بالقيادة "Bound To Lead"سنة 1990، ثم في كتابه "مفارقة القوة الأمريكية The Paradox Of American Power" سنة 2001، إلى غاية صدور كتابه الأصل الذي أطلق عليه تسمية "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية Soft Power, the Means to success in word politics"، والذي ناقش فيه مفهوم القوة الناعمة باستفاضة علمية ومنهجية يُعد المفهوم المرجعي والتأصيلي للقوة الناعمة في حقل العلاقات الدولية.

في حين أن التطبيقات الفعلية للقوة الناعمة متجذرة في ممارسات الفاعلين الدوليين في العلاقات الدولية إذ يعد "مشروع مارشال" احد أهم المبادرات الاقتصادية التي تعبر فعليا عن "مفهوم القوة الناعمة"، كما أن "نيكولا ميكيافلي منذ قرون عديدة قد نصح "الأمير" في ايطاليا أنه من المهم أن يكون مهابا على أن يكون محبوبا، ولكن في عالم اليوم لابد على القائد أن يجمع بين الاثنين، فالنجاح في كسب القلوب والعقول كان دائما مهما خاصة في عصر المعلومات وتغير طبيعة القوة عبر التاريخ من شكلها الصلب إلى شكلها الناعم"[1].

صدر كتاب "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الخارجية" لجوزيف ناي في فترة الانتخابات الأمريكية سنة 2004، وهو الوقت الذي اقتصرت فيه السياسة الخارجية الأمريكية على

[1] Joseph s. Nye, **Soft Power, the Means to success in word politics,** (United States: Public Affairs, 2004), p.1.

استخدام القوة الصلبة بما في ذلك القوة العسكرية والاقتصادية؛ أين أصبحت هذه السياسة اقل تأثيرا في نظر العالم. وهنا بدأ النقاش حول إمكانية تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بالدمج بين القوة الصلبة وقوة أخرى هي القوة الناعمة، وكان السؤال الذي طرحه جوزيف ناي "لماذا يجب على أمريكا ان تتجه لاستخدام القوة الناعمة بغية تحقيق النجاح في سياستها العالمية؟"[1]. وإن كان هذا السياق يظهر كينونة مفهوم القوة الناعمة والذي يعد من المصطلحات الحديثة في علم السياسة وعلم العلاقات الدولية إذ ظهر تزامنا مع نهاية الحرب الباردة، كما يعد من التحولات والتغيرات التي طرأت على مفهوم القوة خاصة في حقل السياسة الخارجية. لذلك كان من الضروري معرفة التحولات التي مر بها مفهوم القوة في العلاقات الدولية انطلاقا من تحديد أشكالها المختلفة، بالتركيز على مفهوم القوة الناعمة في علاقته ببقية مفاهيم القوة بالاعتماد على مقاربة "ناي" التي شكلت تحولا اساسيا في المفهوم السيمولوجي للقوة.[2]

إن سياسة القوة "Power Policy" في النسق الدولي تعرف ثلاث استخدامات لمفهوم القوة، أولها: **مفهوم القوة التقليدية"Traditional Power"** ، التي تشير لمصادر القوة التي تستخدم على سبيل الترهيب والإكراه، مثل القوة العسكرية " Military Power"، والقوة الإكراهية للاقتصاد والمعونة، بما يتضمنه المنح من إمكانية المنع من جهة والعقوبات من جهة أخرى[3].

وحسب "جوزيف ناي" فإن المفهوم الأساسي للقوة هو القدرة على التأثير على الآخرين لحملهم على فعل ما تريد، وقد حدد ثلاث طرق رئيسية للقيام بذلك: الأول هو تهديدهم بالعصي"Sticks"، والثاني هو أن يدفع لهم بالجزر"Carrots" ، والثالث هو أن تجتذبهم أو تخيرهم حتى يريدون ما تريد. إذا كنت تستطيع جذب الآخرين ليريدوا ما تريد فان ذلك يكلفك أقل بكثير في حالة الجزر والعصي، وهذا ما أهملته إدارة

[1] Nye, "**Soft Power: the means to success in world politics** ",Carnegie Council Books Breakfast, Edited by: Joanne Myers, (13/04/2004), p.1

[2] حميد رامي، **الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة فترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019-2020)،ص.106.

[3] خالد الحراري، "مفهوم القوة في السياسة الدولية"، **مجلة المستقبل**، العدد 7 (القاهرة، مارس 2015)، ص ص.19-21.

بوش الابن -الرئيس الأمريكي السابق-عند التخلي عن استخدام القوة الناعمة الأمريكية في هذا العالم الجديد من التهديدات العابرة للحدود وعصر المعلومات[1].

ويحدد ناي في كتابه للقوة أنماطاً ثلاثة: القوة الصلبة والقوة الذكية و **القوة الناعمة**[2]، معرفاً الأخيرة بأنها "**القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال**[3]"،فالقوة الناعمة على عكس القوة العسكرية الصلبة تعتمد على خلق الجاذبية التي تعمل على إقناع الطرف الآخر بتحقيق أهدافك دون إدراك منه لذلك، أو تمنحك القدرة على التأثير في جدول أولوياته.

كما أن القوة الناعمة تعد البعد الثالث في السياسة الأمريكية وقد أشار "جوزيف ناي" صاحب الخبرة السياسية المحنكة التي اكتسبها من مناصبه العليا في حكومتي كارتر وكلينتون خاصة في قطاع الأمن القومي،إلى مفهومها بشكل واضح حيث عبر عنه "بالقدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الإقناع بدل الإكراه، بنسج تحالفات وتقديم مساعدات اقتصادية وحتى تبادلات ثقافية، وعن طريق كسب واستمالة الرأي العام للتعاطف مع قرارات السياسة الخارجية"، وهو الحال مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 خاصة بفعل التحديات التي فرضها النظام الدولي الجديد أين أصبحت دولة بحجم أفغانستان ممثلة في "تنظيم طالبان" في الضعف المادي تهدد دولة بحجم الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تطورت استعمالات الدول للقوة الناعمة خاصة في ظل العولمة انطلاقا من التحكم في قاعدة البيانات أو ما تعرف ب" ثورة المعلومات"[4].

وموارد القوة الناعمة لأي بلد عند ناي ثلاثة وهي:

أ- ثقافته التي تقوم على الجذب والتسويق (أدب، فن، تعليم...)

---

[1] Nye, **Soft Power...,** (United States: Public Affairs, 2004), **Op. Cit**, p.5.

[2] جوزيف س ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي ،(العبيكان: المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2007)، ص.60.

[3] **المرجع نفسه**، ص.12.

[4] Ney,"Soft Power..." Carnegie Council Books Breakfast, **Op. Cit,** p.2.

ب-قيمه السياسية خاصة من جانب تنفيذها في الداخل والخارج (الديمقراطية، السلام العالمي، حقوق الإنسان...).

ج- سياساته الخارجية عندما تكون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية في نظر الغير.

كما أن القوة الناعمة لها نوعين تختلف وفقا للأهداف المسطرة، فنجد: "القوة الناعمة لتحسين بيئة الأمن الخارجية"؛ والتي تسعى لرسم صورة جاذبة للدولة عن طريق التسويق لقيمها وسياستها لتسهيل دخولها للمجتمع الدولي وتأسيس تحالفات اقتصادية وسياسية قوية، أما النوع الثاني، فيدعى ب"القوة الناعمة النشطة" والتي تستهدف الحصول على دعم باقي فواعل النظام الدولي بالمشاركة في المؤتمرات والتفاعلات العالمية وتكوين دبلوماسية نشطة لتحقيق الأمن، تدعيم القيادة والحكومة، والتأثير في بلورة تفضيلات الدول الأخرى بنشر الثقافات والخطابات والقيم للدولة المعنية.[1]

إن الارتباط بين القوتين الصلبة والناعمة يحدده الهدف الذي تسعى لبلوغه كلا القوتين وهو تحقيق التأثير في سلوك الآخرين، ولكن الفرق يكمن في الآليات التي تعتمدان عليها ويمكن ضبط هذه العلاقة في الجدول رقم 01 أدناه:

الجدول رقم (01): يرسم العلاقة بين القوتين الناعمة والصلبة

القوة الناعمة	القوة الصلبة	
الجذب برمجة جدول الأعمال	الإغراء الإكراه	طبيعة السلوك
تعاون طوعي	التوجيه	

[1] سماح عبد الصبور عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية**، سلسلة الوعي الحضاري (10)،(القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، 2014)، ص ص. 54،55.

القيم المؤسسات الثقافات- السياسات	المدفوعات الرشاوي	القوة العقوبات	أهم الآليات

Source: Nye, Soft Power ...(United States: Public Affairs, 2004), Op. Cit, p.8.

يرى منظرو القوة الناعمة في كل من القوة العسكرية والقوة الاقتصادية أداتين مرتفعتي التكلفة بشكل كبير، ولا تؤديان إلا لتعقد العلاقات الدولية. فميشال فوكو يرى أن القوة الناعمة تتضمن اجبارا أو الزاما غير مباشرين تعتمد في ظاهرها على القوة الصلبة وتقوم بأعمال تعجز الأخيرة عن القيام بها، فهي مجال عقلي وقيمي يهدف إلى التأثير على الرأي العالم داخل الدولة وخارجها.[1] في حين يرى ويبينيير Wien Brenner أن القوة القوة الناعمة أداة الليبراليين في تحقيق سياستهم كما أن القوة الصلبة أداة المحافظين الجدد بتعبير فوكوياما في فرض توجهاتهم الخارجية.

تجسد المفهوم الثالث للقوة في مفهوم **القوة الذكية"Smart Power"**، وهو عبارة عن خطط وإستراتيجيات تجمع ما بين القوتين التقليدية والناعمة،[2] وهو مصطلح واسع الاستخدام وسط إدراك بأن أيا من القوتين بمفرده لن يؤتي إلى كل المصالح المستهدفة، ولن يحقق أهداف السياسة الخارجية للدول التي تحتاج أيضا إلى قوة تقليدية تحمي نموذجها ذا الجاذبية والمشروعية[3]. كما تعرف القوة الذكية بكونها إطارا جديدا لمفهوم القوة في السياسة الدولية؛ يرتكز على الاستفادة من كلتا القوتين الصلبة والناعمة، بالمزج المرن والمتكامل لمصادر الدولة الوطنية من عناصر إستراتيجية للقوة الصلبة والقوة الناعمة بما يشمل تحديد الظرف والطرف المناسب[4] لتحقيق اكبر قدر من الأهداف في ظل التهديدات المستمرة.

[1] **الموسوعة السياسية**، مي محي عجلان، "القوة الناعمة"،في: https://bit.ly/3PwcQ7b (18-05-2022)

[2] أحمد كامل الفخاجي، **القوة الناعمة ودورها في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية**، (إيران: جامعة المصطفى العالمية،2017)، ص.20.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 62.

[4] يمنى سليمان، **القوة الذكية المفهوم والابعاد**، (اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،2016)، ص.18.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول أن مصادر القوة الناعمة في السياسة الخارجية تنتج وبشكل كبير عن القيم المنظمة، وثقافة البلد وفي تعاملاته مع الداخل والخارج في مسار رسم سياسته ونجاحها مع غيره من وحدات النسق الدولي، كما أنه يجدر الإشارة إلى أن الحكومات قد تجد صعوبة في التعامل مع مفهوم القوة الناعمة من ناحية الضبط والاستخدام، ولكن هذا لا ينقص من أهميته في السياسة الخارجية لأية دولة تبحث عن الجاذبية و المشاركة في صنع القرار الاستراتيجي.

المطلب الثاني: القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية

السياسة الخارجية هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي. ولقد اختلف دارسو السياسة الخارجية حول وحدة التحليل الرئيسية في السياسة الخارجية؛ إذ اعتبر البعض أن الدولة هي الوحدة المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية، في حين بعض الباحثين يرون بأن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول، بل كذلك الوحدات فوق القومية من الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية والدولية و مؤسسات الرأي العام بما تملكه من شخصية اعتبارية.

حاول"Charles Hermann" **تعريف السياسة الخارجية** بأنها تلك: "السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى". [1]، كما يؤكد ان السياسة الخارجية تتضمن مجموعة الخطط، الأهداف، والأفعال الصادرة عن الحكومات الوطنية والموجهة للوحدات الأخرى خارج حدود الدولة.[2]

وقد حرصت الدول، بما في ذلك القوى الكبرى في أعقاب الحرب الباردة، خاصة بعد بلورة مفهوم القوة الناعمة - على زيادة مواردها من القوة الناعمة التي ينعكس أثرها من خلال نفوذ تفرضه جاذبية أداء الدول على الأصعدة السياسية الخارجية، بما تحمله من مشروعية وتعاونية، ومن الثقافة والأداء المحكم للحكومات، وحتى الأداء الثقافي والسياسي والإعلامي للمجتمعات.[3]

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1997، ط.2)، ص.07.

[2] Charles F. Herman, **Foreign Policy,** (Ohio state university, Columbus, Ohio, 1989), p.269.

[3] ناي، **مرجع سبق ذكره**، ص.09.

تعد القوة الناعمة احد أهم دعامات الدول في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ولعل من ابرز هذه الدول تركيا والتي تحولت مدركاتها في تنفيذ مصالحها الدولية إلى الاعتماد القوة الناعمة ولاسيما بعد عام 2002 بوصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم دول العدول عن أحلافها الدولية ، الى غاية أحداث الربيع العربي أين انضمت تركيا الى عدة أحلاف عسكرية حفاظا على استقرارها ومصالحها الإقليمية معتمدة في ذلك على قوتها العسكرية الصلبة.

تفاعلت تركيا مع العالم الخارجي ولاسيما منطقة الشرق الأوسط من منظور قائم على رؤيتها لمكانتها في البيئة الإقليمية والدولية بداية من وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة وفي ظل وضعها الجيوسياسي والتاريخي، إذ انتقلت من كونها مجرد "دولة طرف" أو كما عرفها الأمريكي" صامويل هنتغتون" بكونها دولة ممزقة تتواجد على حواشي الغرب من جهة وعلى حواشي الشرق من جهة أخرى. الى كونها"دولة جناح" في فترة الحرب الباردة باعتبارها جزء من الجناح الجنوبي الشرقي لحلف الشمال الأطلسي، أو "دولة جبهة" أثناء الانتقال من الإمبراطورية العثمانية الى تشكيل الدولة التركية الحديثة خاضت على إثرها حروبا على جبهات عديدة. الى أن صارت "دولة مركز" قادرة على توظيف آليات استراتيجية تحولت من خلالها الى ملتقى محاور جيوسياسية مختلفة.[1]

نتيجة لذلك، أصبح للخيار الدبلوماسي والوسائل الناعمة دور اكبر مقارنة بالخيار العسكري، فحزب العدالة والتنمية الذي اتجه في البداية نحو الغرب لم يجد تعارضا مع الاهتمام بالشرق وتفعيل ارثه الحضاري الى قوة ناعمة تزيد من قوة تركيا ووزنها في الساحة الدولية[2]. ويجدر الإشارة إلى أن التوجه التركي نحو الشرق قد عمقه التجاهل الأوروبي للنداءات التركية ورغبتها في الانضمام للصرح الأوروبي، حيث يعد ردة فعل أكثر مما هو خيار استراتيجي كما جاء في أطروحة العمق الاستراتيجي لوزير الخارجية السابق التركي " أحمد داود اوغلو".

[1] محمد السعيد إدريس، "تركيا والأمن في الخليج"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 43، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، يناير 2009)،ص ص 20-25.

[2] Asli Aydintaşbaş and Kemal Kirişci, "The United States and Turkey: Friends, Enemies or Only Interests?", **Turkey project policy paper**, Number (12), (The Center on the United States and Europe (CUSE) at Brookings-Turkey project, Washington, D.C. U.S.A, April 2017), P.1.

تبلورت هذه الأفكار لحزب العدالة والتنمية في شكل نظريات ومفاهيم تركية رافقت متطلبات الصعود التركي بجعلها أنموذجا سياسيا واقتصاديا و اجتماعيا على المستوى الإقليمي والعالم، بما في ذلك" أطروحة العمق الاستراتيجي" و"استراتيجية تصفير النزاعات" بما يجعل تركيا القوة المحورية بالمنطقة.

تبنت تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم رؤية جديدة تمتاز بالجاذبية السياسية والقيادة الإقليمية وقد كيفت عدة مبادئ توافق هذه الرؤية القائمة على مركزية القوة الناعمة كوسيلة لتحقيق أهداف السياسية الخارجية التركية، ولعله من الممكن إجمال هذه المبادئ[1] فيما يلي:

1- مبدأ "التوفيق بين الحريات والأمن" فقد نجحت تركيا في الإصلاح السياسي دون التفريط بالجانب الأمني، في الوقت الذي انشغلت به العديد من الدول وعلى رأسهم أمريكا بالاعتبارات الأمنية بعد الحرب الباردة.

2-مبدأ "تصفير المشكلات" ومحاولة تصفية محيطها الإقليمي ببناء علاقات ودية مع الجميع خالية من المشاكل، ما يمنح السياسة الخارجية التركية قدرة مثالية على المناورة الدبلوماسية.

3-مبدأ "التعددية في الأبعاد والمسالك" خاصة في ظل الديناميكية التي تشهدها الأوضاع الدولية ، ما يفرض على تركيا ان تكون مصدر حل المشكلات و مبادرة لإرساء السلام العالمي، بدل أن تكون "مصدر للمشكلات" في علاقاتها مع وحدات النسق الدولي.

4- مبدأ "تطوير الأداء الدبلوماسي وإعادة بلورة الدور التركي في الساحة الدولية"، ووفقا لهذا المبدأ تنتقل تركيا من دورها المتحور حول "دولة جسر " تربط بين طرفين، الى "دولة مركز".

5- مبدأ "الحركية"، يتم فيه الانتقال من السياسة الكامنة الى الديناميكية والمبادرة الدائمة وربط تركيا بالدول المهمة.

[1] محمد نور الدين، **"السياسة الخارجية : أسس ومرتكزات"، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، تحرير.محمد عبد المعطي (بيروت: الدار العربية للعلوم،2010)،ص ص.138،137

لا يمكن إغفال حقيقة أن هذه المبادئ التي جاء بها حزب العدالة والتنمية في إعادة هيكلة وعقلنة السياسة الخارجية التركية، لم يكن لها أن ترى النور في الواقع الإقليمي والدولي لولا ثلاث عوامل رئيسية ساهمت في تجدرها؛ فنجد أن **القيادة السياسية** التي تشخصت في كيان الرئيس "رجب طيب اردوغان" الممثل للسلطة في تركيا وللمعارضة في النظام الدولي، **وهوية الدولة** التركية التي حددتها هذه القيادة، إضافة إلى تصاعد ادوار **الفاعلين عبر القوميين** مثل (تنظيم غولن وحزب العمال الكردستاني) من غير الدول في ظل السياق الإقليمي خاصة في الشرق الأوسط ؛[1]حيث شكل هذان التنظيمان خطرا على السياسة الخارجية التركية خاصة فيما تعلق بالقومية الكردية بعد حرب العراق، وفي إيران وسوريا وفي معارضة مخرجات حزب العدالة والتنمية اعتبار ا من الدعم المالي والسياسي القوي الذي يحظيان به من قبل القوى الغربية وهو ما يجعل سلامة واستقلال تركيا على المحك.[2] هذه العوامل تراكمت لتحدد أهم توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية وقد كانت القوة الناعمة بأساليبها المختلفة السمة الرئيسية التي طبعت هذه المرحلة.

[1] محي الدين أتامان،"إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية"، **رؤية تركية: دورية محكمة في الشؤون التركية والدولية**، السنة7، العدد1، (آذار 2018)، ص ص.9-27.

[2] **المكان نفسه.**

المبحث الثاني: آليات السياسة الخارجية التركية الناعمة

هناك عدة عوامل ساعدت في بناء القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية وفي تحقيق أهداف أجندتها الاستراتيجية ولاسيما التحديات الإقليمية للشرق الأوسط في مجالي الطاقة والأمن باعتباره محور لتطور النظام العالمي؛ نظرا للرؤية التركية القائمة على بناء السلام وتقريب وجهات النظر بين دول الشرق الأوسط بالاعتماد على استراتيجية ناعمة ثلاثية الأبعاد: سياسية، واقتصادية وثقافية[1] ، إضافة إلى العامل الدولي؛ إذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة الدافع للنموذج التركي على دعم السلام في المنطقة [2]ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير لاسيما في مركب السلطة والقيادة، كون تركيا الدولة ذات النموذج المسلم ديانة والعلماني سياسة ونمط حياة[3] كقالب للقوة الناعمة الجاذبة في منطقة الشرق الأوسط.

كما أن السعي التركي للانضمام للاتحاد الأوروبي في إطار البحث عن الهوية والمصلحة فضلا عن انتمائها للشرق كملتقى ثقافي لتعايش الحضارات، دون الحديث عن كونها مرصد اقتصادي لتجمع شبكات الغاز والنفط في ظل الاستقرار الإقليمي والدبلوماسي الذي تشهده السياسة الخارجية التركية؛ هو ما جعلها مطلوبة دوليا لتعميم هذا الطرح عن طريق القوة الناعمة وآلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية.

المطلب الأول: الآلية الاقتصادية والسياسية في القوة الناعمة التركية

هناك عدة آليات ميزت السياسة الخارجية التركية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية جعلت منها أنموذجا للقوة الناعمة في المنطقة الإقليمية والدولية، ولعل من بين أهم هذه الآليات نجد الآليتين الاقتصادية والسياسية.

---

[1] ميشال نوفل، **عودة تركيا الى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2010)،ص ص.97،96.

[2] Asli and Kemal Kirişci, **Op. Cit**.

[3] رائد مصباح أبو دابر، **استراتيجية تركيا شرقا وسطيا ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل 200-2010**، (بيروت: دار باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، ط1، 2013)، ص.216.

أ- الآلية الاقتصادية:

تضمنت الرؤية التركية الاقتصادية على ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة العربية لتثبيت دعائم السلم خاصة بالشرق الأوسط، ما ينعكس إيجابا على الاستقرار السياسي. وهذه الرؤية تجد مبرراتها ضمن نظرية لاعتماد المتبادل خاصة بعد التحول في طبيعة العلاقات الدولية بين مختلف وحدات النظام الدولي الأمر الذي يفرض إيجاد سبل التعاون لحل المشاكل بشكل جماعي لموازنة الكيانات الكبرى خاصة في المجال الاقتصادي؛ وقد برمجت السياسة الخارجية التركية توقيع عدة اتفاقيات تعاونية مع دول المنطقة العربية، إذ تم توقيع ما يقارب 61 اتفاقية مع سوريا و48 اتفاقية مع العراق[1].

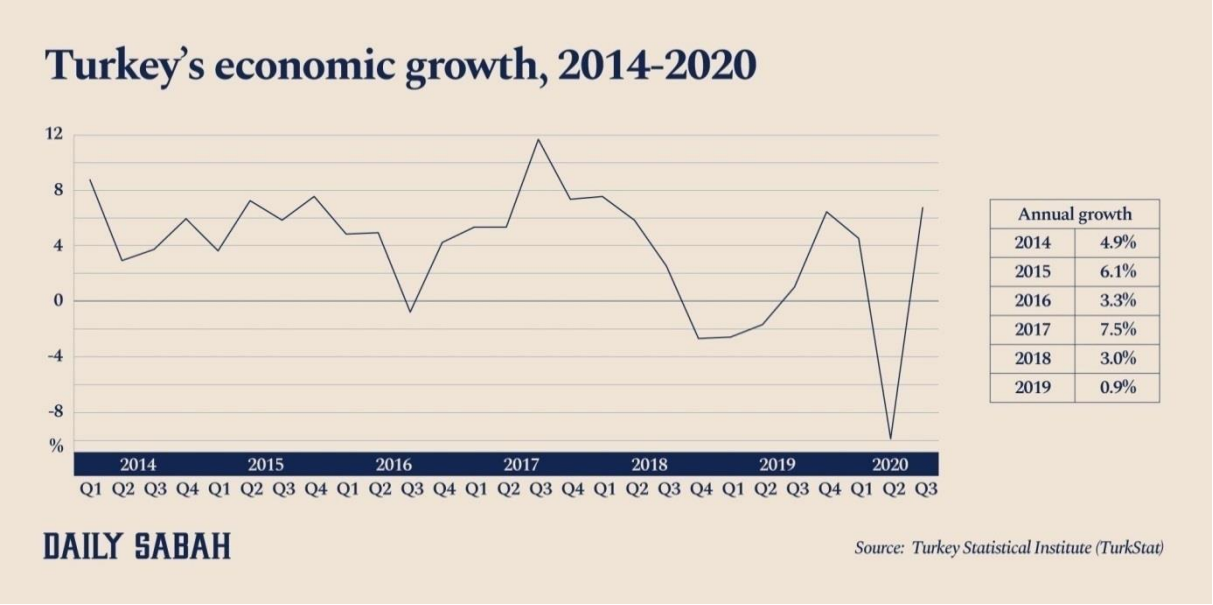

الشكل رقم (01): يوضح تصاعد مؤشرات الاقتصاد التركي خلال العقد الاخير(2014-2020):

المصدر: https://idsb.tmgrup.com.tr/ly/uploads/images/2020/11/30/75865.jpg

وفقا لما سبق، فإن تركيا تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام مع إطار سياسي يعطي الأولوية لاستقرار الاقتصاد الكلي والمالي واستقرار الأسعار. تفوقت الدولة على جميع دول مجموعة العشرين ، بما

[1] ممدوح عبد المنعم، **تركيا والبحث عن الذات**، (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، ط1، 2012)،ص.184.

في ذلك الصين، التي انتعش اقتصادها بنسبة 4.9٪ على أساس سنوي في الربع من يوليو إلى سبتمبر. في المقابل ارتفع نمو الاقتصاد التركي من 4.9% الى 7.5 %سنة 2017 وتراجع بسبب فيروس كورونا الى 0.9% سنة 2019.

الشكل رقم (02): يوضح تصاعد نسبة الصادرات التركية مع شركائها الاقتصاديين بالدولار خلال الفترة (2001-2017)

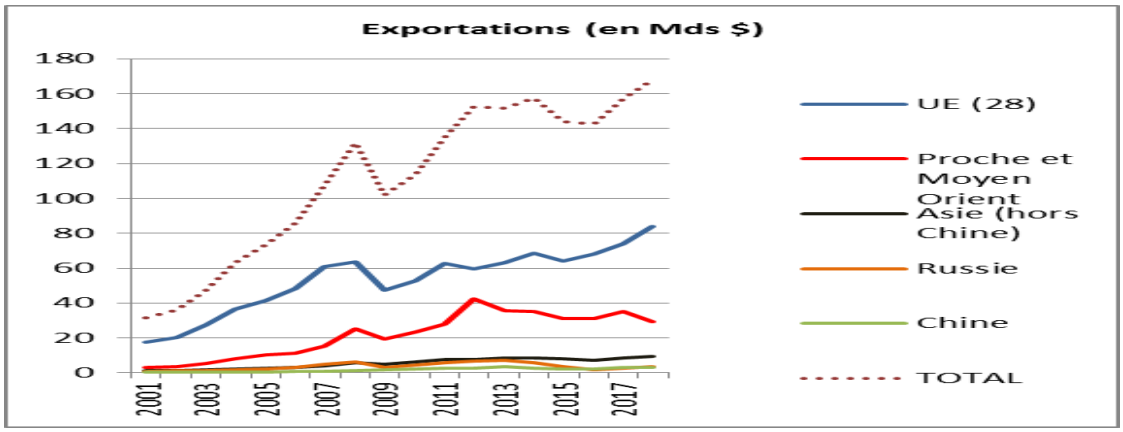

source : Turquie prendre acte d'une relation plus difficile, maintenir un dialogue exigent : https://www.senat.fr/rap/r18-629/r18-6297.png VuLe: 13- 04- 2022

قد تبدو العناصر المرتبطة بالاقتصاد من قبيل القوة التقليدية أكثر ارتباطا بالقوة الناعمة، إلا أن مقياس المشروعات الذي يتناوله مؤشر تقرير القوة الناعمة لا يتعلق بالنشاط الاقتصادي، بل يهدف لقياس مدى جاذبية النموذج الاقتصادي الذي تتبناه الدولة التركية. وهذا واضح من خلال تركيز الحكومة التركية على تنويع الشركاء الاقتصادين وزيادة حجم التبادلات التجارية حيث وصل حجم الصادرات كما يظهره المنحنى اعلاه من مستوى الصفر إلى سقف 160 مليار دولار في الفترة مابين 2001-2017. وهذا إنما يدل على مدى نجاعة الخيار الاقتصادي التركي في السياسة الدولية.

ب- الآلية السياسية:

يوجد العديد من المتغيرات التي افرزت الوضع القائم في السياسة الخارجية التركية، ولعله بالرجوع إلى مبادئ السياسة الخارجية التركية نجد مبررات لهذا الوضع؛ منها ما هو داخلي متمثل في طبيعة النظام السياسي التركي الذي يضم قيم الديمقراطية والحوار كأساس محوري لبناء السلم والاستقرار بين مختلف مكوناته وهي مسألة نسبية وخلافية، ومنها ما هو اقليمي ضمن مؤثرات الأمن في

إقليم الشرق الأوسط ما يدفع تركيا للتنافس مع باقي وحدات هذا المركب الإقليمي على غرار "إيران وإسرائيل" ، ومنها ما هو دولي بوجود الدعم الأمريكي وقبول وتشجيع بقية الفاعلين الدوليين لإنشاء قاعدة للتعاون والاستقرار في كافة الأطر؛ وهو الأمر الذي يتطلب البحث في الواقع العملي والأجندة السياسية للقوة الناعمة التركية.

جنحت السياسة الخارجية التركية في فترة حكم "حزب العدالة التنمية" الى تبني القوة الناعمة كخيار استراتيجي لتحقيق مصالحها في البيئة المحيطة بها، وقد تكررت استعمالات دبلوماسية القوة الناعمة في عدد من القضايا، لاسيما ما حققته الدبلوماسية التركية النشطة بالشرق الأوسط ضمن سياسة حسن الجوار من خلال الانفتاح التركي وبناء علاقات سياسية، تجارية معمقة مع كل من لبنان، العراق، الأردن، مصر، ليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي[1]، وقد تبنت تركيا أيضا علاقات ودية مع حركتي حماس وفتح الفلسطينيتين. فضلا عن علاقاتها مع كل من إيران وإسرائيل في إطار الوساطة بين دول المنطقة في العديد من القضايا المتنازع عليها لزيادة النفوذ التركي الإقليمي [2]،وتمثل ذلك في إطلاق مؤتمر الحوار العراقي عشية التدخل الأمريكي في العراق 2003، لدعم المصالحة العراقية الوطنية ودحض التدخل الخارجي، كما أسهمت تركيا في تأسيس المنتدى العربي التركي لتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي بالمنطقة[3]. ناهيك عن علاقاتها مع الدول الأوروبية ودول من شمال إفريقيا على غرار الجزائر.

إن شخصية الرئيس التركي قد ساهمت إلى أقصى حد في إعادة رسم حدود الصورة التركية في أذهان الرأي العام العالمي، حيث برز الزعيم التركي "رجب طيب أردوغان" كمنافح عن قضايا المظلومين، وما يهم الشعوب العربية والإسلامية، وقد تبدت هذه السمة السلوكية في إصرار أردوغان على مواجهة عملية القتل الوحشية التي تعرض لها الصحفي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في 2 أكتوبر 2018. كما تبدت من جانب آخر في موقف أردوغان من اللاجئين السوريين، وفتح أبواب تركيا لهم، رغم

[1]أحمد مشعان النج، "السياسة الخارجية التركية بين القوة الناعمة والقوة الصلبة"، **جريدة القضايا السياسية** Journal Of Political Issues، 2018، ص ص 133-163.

[2]كمال كوبرولو، "تحول محور السياسة الخارجية في تركيا"،في **التحول الديمقراطي في تركيا**، تحرير. ناظم تورال، ترجمة احمد عبد الله نجم،(القاهرة: مركز محروسة للنشر، ط1، 2012)، ص166.

[3]رائد مصباح ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 220،221.

عدم وفاء أوروبا بتعهداتها في مساعدة تركيا على احتواء تدفقهم[1]، هذا دون اغفال دور المؤسسة الحزبية ممثلة في حزب العدالة والتنمية التي اعطت الدافع للرئيس اردوغان لتبني مثل هذه المواقف وكذلك الإصرار على استضافتهم رغم محاولات بعض الأحزاب التركية تحويل وجودهم إلى أزمة اقتصادية وسياسية. وعلى الرغم من الجدل القائم حول التوظيف السياسي التركي للقضيتين_مقتل خاشقجي واللاجئين_ كورقة مقايضة للانضمام للاتحاد الأوروبي، إذ تبين فيما بعد انه تم التخلي عن المتابعة القضائية لمنفذي جريمة قتل الصحفي "خاشقجي" وتحويل الملف إلى القضاء السعودي بمجرد تحسن علاقات الثنائية بينهما، إلا ان الرئيس التركي "أردوغان" لازال يحظى بتلك السمة القيادية لدى العديد من شعوب العالم.

كما ظهر ذلك كذلك في موقف تركيا من قضية أقلية "الروهينجيا" في ميانمار[2]. ويعد التدخل التركي لصالح الحكومة السورية ثم الليبية الداعمة للربيع العربي والتي تواجه انقلابا عسكريا من ثورة مضادة مثلا للاستعمال القهري للقوة الناعمة في ظل الضغط الدولي الممارس على ليبيا وسوريا خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا[3] والتي تسعى تركيا لإقامة علاقات متوازنة المصالح معهما في إطار اللعبة الدولية،علاوة على الدور الذي لعبته تركيا في مساندة الدول الأوروبية التي وقعت في أزمة جائحة كورونا 2019 بإمدادها بالمستلزمات الضرورية[4]، فبالرغم من ان هذا الموقف يخدم أجندة السياسة الخارجية التركية في اتجاهها نحو الغرب ومحاولتها الظفر بالهوية الأوروبية ؛إلا انه يمكن الجزم ان هذا القدر من الدبلوماسية الناعمة لم توظفها إلا القليل من الدول في العالم وهو الأمر الذي يحسب للسياسة الخارجية التركية في أنموذجها الناعم ويخول لها لعب دور القوة المحورية في إقليمها، حتى وان كان يؤخذ عليها التدخل الصلب في كل من ليبيا وسوريا.

---

[1] المحرر، **"أوروبا لم تف بتعهداتها تجاه تركيا"**، قناة روسيا اليوم في https://bit.ly/2VfkRmP (20 سبتمبر2021).

[2]وكالات، **"أردوغان يطالب زعماء العالم بمساعدة مسلمي الروهينجا في ميانمار"**، صحيفة "المصري اليوم في. https://bit.ly/2wK2mxl (7أفريل 2022)

[3]المحرر، **"أردوغان ينفي وجود مشاكل مع روسيا والولايات المتحدة حول العملية العسكرية"**، موقع بروكار برس، في https://bit.ly/2VBeg55 (14 أكتوبر 2021)

[4]أحمد يحيى، **"حقيقة كشفها كورونا.:تركيا قلعة لصناعة الأجهزة والمستلزمات الطبية"**، صحيفة الاستقلال اللندنية في https://bit.ly/2K8YARi (3 أفريل 2022).

المطلب الثاني: الآلية الثقافية والإعلامية

تعتمد القوة الناعمة التركية بالإضافة إلى الآليتين الاقتصادية والسياسية على آليتين اخرتين تحظيان بنفس القدر من الأهمية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية وهما الآليتين الثقافية والتعليمية.

أ- الآلية الثقافية:

اعتمدت الحكومة في تركيا على الدراما التركية ضمن منظومة القوة الناعمة، والترويج من خلالها لصورةٍ إيجابيةٍ عن الثقافة والتاريخ العثماني[1]. استطاعت تركيا تعميق علاقاتها الثقافية من خلال إدماج مقوماتها الثقافية المتمثلة في ارثها الإسلامي والحضاري في العالم العربي وتأدية دور الجسر الرابط بين الغرب والشرق ما يدعم توجهها الإقليمي ويزيد من فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي؛ باعتبارها نافذة بين الإسلام والغرب، فالتدقيق بمدينة حضارية ثقافية كاسطنبول كاف وحده للتأكيد على تعددية الثقافات في تركيا وهو الأمر الذي دفع المسؤولين بتركيا لإطلاق مشروع تحالف الحضارات سنة "2005"،[2] ما عزز من مكانة تركيا الإقليمية والدولية.

عندما نتحدث عن المنتجات الثقافية التركية التي تمثل أحد أهم مصادر القوة الناعمة التركية، تثور في الأذهان أسماء مسلسلات مثل: "القرن العظيم"، الذي يركز على حياة السلطان العثماني سليمان القانوني في القرن الـ16، والذي يحتل المرتبة الأولى في قائمة المسلسلات التركية الأكثر مشاهدة في العالم.

يليه مسلسل "ما ذنب فاطمة جول"، ثم مسلسل "ألف ليلة وليلة"، علاوة على عناوين مثل "قيامة أرطغرل"، و"وادي الذئاب"، و"هكذا يمضي العمر"، و" السلطانة كوسم"، و"السلطان عبد الحميد"، الذي يحظى بنسبة متابعة كبيرة. ووفقا لبيانات التنسيقية الدبلوماسية العامة لرئاسة الوزراء التركية فإن تركيا تنتج نحو 100 عمل درامي سنويا، تُصدر منها قرابة 15 عملا إلى دول الشرق الأوسط والبلقان

---

[1] فادي ميده، "**تركيا من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة**"، الميادين نت في :https://www.almayadeen.net/articles/blog/1443160/ (07 مارس2022)

[2] بشير عبد الفتاح،" المحددات الداخلية للسياسة الخارجي التركية"،**مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 43 (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط2009)، ص ص 94،95.

وأميركا اللاتينية وغيرها[1]، وأوضح التقرير الصادر عن "هيئة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية" بتركيا أن 74% من مواطني العالم العربي يتابعون عملا دراميا تركيا واحدا على الأقل، ويعرفون اسم فنان تركي على الأقل. كما تضمن التقرير استطلاع رأي في 7 دول عربية، يوضح زيادة تعلق المواطن في هذه الدول بتركيا من 75% إلى 80%، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وتعد المملكة العربية السعودية أكثر الجماهير العربية تتبعا للدراما التركية.[2]

وفي دراسة أجرتها شركة "إنتربريس ميديا سرفيسز Interpress Media Services Company " في النصف الثاني من 2019، أن تركيا تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية في تصدير الدراما بإيرادات كانت تقدر في 2015 بنحو 350 مليون دولار[3]. وأشارت إلى أن الدراما التركية تشاهد اليوم في 100 بلد على الأقل، ويصل عدد مشاهديها إلى 400 مليون مشاهد خارج تركيا. في مقاربة اقتصادية للدراما التركية، فإن "هيئة أبحاث الجمهور الفرنسية" ذكرت في دراسة لها أن 75 مسلسلا تركيا عرضت على الشاشات العربية عام 2016، بإجمالي إيرادات بلغت 600 مليون دولار، وأن متوسط سعر الحلقة الواحدة من المسلسلات التركية في العالم العربي قد ارتفع من 500 دولار عام 2007 إلى 50 ألف دولار عام 2017، في حين قدر بعض المراقبين للدراما التركية أن سعر الحلقة يباع بنحو 250 ألف دولار، بالنظر لاتساع نطاق المشترين[4]. وتشير بيانات وزارة الجمارك والتجارة التركية إلى أن الدراما ساهمت في رفع حجم صادرات أنقرة من الإكسسوارات والحلي والملابس وفنون الموضة والديكور بنسبة 8.92%، والألعاب الإلكترونية بنسبة 26.51%، والأعمال الروائية بنسبة 18.11%[5].

غير أن الهدف الرئيسي بالنسبة لتركيا هو مصالحها المتعلقة بـ"الكتلة القومية التركية"، وهي السياسة التي تجعل من الجمهوريات التركية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، وجمهوريات البلقان كذلك، الهدف الأساسي للدراما التركية، خاصة الدراما التاريخية، وهي الكتلة البشرية والسياسية التي

[1] مجدي سمير، "**الدراما التركية... القوّة الناعمة التي تدخل إلى بيوت كل العرب**"، موقع رصيف 22 في : https://bit.ly/2RJ8MUQ (08 مارس2022)

[2] المكان نفسه.

[3] المحرر، "**تركيا الثانية عالمياً في تصدير الدراما**"، صحيفة العربي الجديد في: https://bit.ly/34HT95b (18مارس2022)

[4] المحرر، "**الدراما التركية تحقق نجاحات كبيرة عبر شاشات 130 دولة حول العالم**"، صحيفة ديلي صباح التركية في: https://bit.ly/2Kog1h3 (18مارس2022)

[5] مجدي ، **مرجع سبق ذكره**.

تحسب لها روسيا الحساب الأهم في إدارتها لعلاقتها بتركيا، خاصة عندما اتخذت العلاقات بين البلدين منحى سلبيا خلال أزمة "إدلب"، إذ تعد فكرة "القومية التركية" وتوحيد الشعوب التركية تحت سيطرة أنقرة ورعايتها من الأهداف الطموحة لها، فتركيا تهتم في سياستها الخارجية ببناء "عالم تركي"، بالاعتماد على العوامل الثقافية والتاريخية المشتركة.[1]

وينبني هذا الطموح الإقليمي على اللغة التركية، ومن أبرز محاولات تركيا الفعلية لتحقيق ذلك، العمل على إنشاء أبجدية تركية مشتركة تجمع شعوب الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وهو ما انعكس على قرارات سلطات كل من: أذربيجان، تركمانستان، وأوزبكستان، في الانتقال إلى اعتماد أبجدية جديدة مشتركة[2].

كما انه من المهم إبراز الدور الذي لعبته الدراما التركية في عرقلة التوجه التركي نحو الغرب ويكفي الإشارة إلى مسلسل "أرطغرل" ومسلسل "وادي الذئاب"؛ والتي تؤكد في مجملها التفوق التركي العثماني على الحضارة الغربية البيزنطية تاريخيا، وتوضح تآمر الغرب على الإمبراطورية المريضة "مسلسل عبد الحميد الثاني". في حين ان التأثر العربي بالمسلسلات التركية يظهر جليا في شكله الثقافي واللغوي ولكن يبقى التوظيف السياسي للآلية الثقافية من طرف الدول العربية (خاصة مصر ودول الخليج)* ضعيفا مقارنة بالتوظيف التركي لها كآلية من آليات القوة الناعمة في رصيد السياسة الخارجية التركية.

ب-الآلية التعليمية:

إن قدرة الدولة على جذب طلبة أجانب، أو تسهيل التبادل الطلابي، واتخاذهم مددا ناعما، تعد من الأدوات القوية للدبلوماسية الشعبية والقوة الناعمة. فقد شهد العقد الأول من الألفية الثالثة طفرة تعليمية ملموسة في تركيا، وكان من أبرز حصادها ارتفاع عدد الجامعات في تركيا من 76 جامعة في 2007 إلى 170 جامعة في 2017 ، موزعة على غالبية المدن التركية عبر الجمهورية. وتخطط تركيا للعام 2023،

---

[1] ناديجدا أليكسيفا، "**تركيا تعزز نفوذها في الأراضي التي كانت تتبع الاتحاد السوفييتي سابقًا**"، موقع نون بوست(2017).في: https://bit.ly/2XJ2oRs (18ماي 2022)

[2] **المكان نفسه.**

*حيث لا يمكن إغفال دور هذه الدول في التحالف مع القوى الغربية الاستعمارية خاصة بريطانيا لاضعاف الإمبراطورية العثمانية. (ليلي حمدان، "**كيف سقطت الدولة العثمانية**"، تبيان،(2019)،في: https://tipyan.com/the-fall-of-the-ottoman-empire (18ماي 2022)

على أن يكون لديها 500 جامعة على مستوى الجمهورية. ويبلغ عدد أساتذة الجامعات في تركيا حوالي 100 ألف أستاذ تقريبا[1].

وفي عام 1981، كان تصنيف تركيا من حيث مستوى الدراسة الجامعية رقم (42) بين جامعات العالم في مجال البحث العلمي، وتقدم ترتيبها في عام 2008 للمرتبة (18) بين دول العالم في البحث العلمي. وفي التقرير عن مؤشر التنافسية العالمية للعام 2018، احتلت تركيا المرتبة الحادية والستين من أصل 140 بلدا شملها التقييم، فيما جاءت قطر في المرتبة الثلاثين[2].

ونتيجة للاهتمام بملف التعليم العالي، فإنه بحسب تقييم موقع "تايمز هاي إيديوكيشن Time's High Education" والذي يعد أهم المؤسسات في تقييم التعليم العالي؛ اختيرت 6 جامعات تركية ضمن قائمة أفضل 500 جامعة في العالم في 2017، وهي جامعات "الشرق الأوسط التقنية" (الرتبة: 375)، و"جامعة إيجة" (467)، و"جامعة حجي تبة" (489)، و"جامعة غازي (493)، و"جامعة أنقرة" (496)، و"جامعة إسطنبول" (497). [3] وفي 2020، دخلت 9 جامعات ضمن أفضل 1000 جامعة على مستوى العالم.[4] وهكذا اجتازت وتقدمت تركيا وفقا للتقارير والمعايير العالمية لقياس معدل التقدم في البحث العلمي، ومنها النشر في دوريات علمية عالمية، والحصول على براءات الاختراع، والإبداع العلمي، والحصول على جوائز عالمية[5].

"معهد الحكومة" البريطاني لقياس القوة الناعمة في تصنيفه السنوي، احتلت تركيا المرتبة (25) في عام 2011، والمرتبة (20) في عام 2012، ضمن قائمة تضمنت 40 دولة متقدمة على مستوى العالم في أوروبا وأميركا الشمالية وآسيا؛ ورغم أن تركيا لم تنافس على المراتب المتقدمة، فإنها كانت الأولى ضمن محيطاتها الإقليمية المختلفة (الشرق الأوسط - البلقان - آسيا الوسطى - القوقاز)، تلتها إسرائيل بفارق

[1] المحرر،"القوة الناعمة التركية.. المفهوم ومؤشرات الصعود"، صحيفة الاستقلال في: (10مارس2022) https://www.alestiklal.net/ar/view/4600/dep-news-1587827879

[2] http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2018/country-economy-profiles/#economy=TUR

[3] QS World Universities Ranking: https://bit.ly/2XStSEj (14 Avril2022)

[4] QS World Universities Ranking: https://bit.ly/3adF54O (14avril2022)

[5] مدونة آفاق" التعليمية التركية،" لماذا الدراسة في تركيا "،في: https://bit.ly/2VdCV0 (14أفريل 2022)

كبير في المرتبة (29)، ثم اليونان في المرتبة (33)[1]. ومن أهم الأسباب التي جعلت من تركيا وجهة للتعليم إقليميا وعالميا، جودة وفاعلية الدراسة في جامعاتها، وانخفاض تكاليف المعيشة، وقلة تكلفة رسوم الدراسة في المؤسسات الجامعية التركية مقارنة بالدول الغربية.

تتعدد برامج المنح التعليمية في العالم، ولكن برنامج المنح التركية يعد من أهمها، حيث توزع المنح بين الدرجات الجامعية الثلاثة: البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وتشمل معظم التخصصات الدراسية في هذه المراحل الثلاث، وتنتهي المنحة إلى 4000 طالب حول العالم، يحظون بمزايا تنافسية، مقارنة بمنح الجامعات المختلفة حول العالم، ما بين توفير مصاريف الإقامة كاملة، وراتب شهري يتراوح ما بين 700 إلى 3000 ليرة تركية، بجانب التأمين الصحي المجاني طيلة مدة الدراسة، كما يحصل – صاحب المنحة -على تذاكر طيران مجانية إلى بلاده في العطلات السنوية طيلة فترة الدراسة، وبطاقة تنقلات (مواصلات) بقيمة رمزية، ومنحة مجانية إضافية لمدة عام لدراسة اللغة التركية، علاوة على زيارة الأماكن الأثرية والمتاحف مجانا طيلة فترة الدراسة[2].

بالاعتماد على نظام المنح، نجحت تركيا في استقطاب عدد كبير من الطلاب الأجانب بتركيزها على فتح أبواب الدراسة والتعاون العلمي والثقافي مع عدد من الدول، بلغ 176 دولة، ورافق نظام المنح نظام داخلي قام على تبسيط إجراءات الحصول على التأشيرة والإقامة. ويبلغ عدد الطلبة الجامعيين بتركيا نحو 4.1 مليون طالب من بينهم أكثر من 54.4 ألف طالب أجنبي، بحسب تقرير منظمة "اليونسكو" لعام 2013، وزاد العدد إلى 87 ألف طالب في العام الدراسي 2015 - 2016. ورغم أن لغة التدريس في أغلب الجامعات هي اللغة التركية، فإن عددا كبيرا من الجامعات الحكومية تدرّس تخصصات معينة باللغة الإنجليزية، أما الجامعات الخاصة فأغلبها يدرس باللغة الإنجليزية[3].

يجدر الإشارة إلى ان السياسة الخارجية التركية توظف الآلية التعليمية انطلاقا من مبررين:

أولا- جذب الكفاءات والاستفادة منهم محليا ودوليا.

---

[1] عبد القادر محمد علي، **التعليم العالي والمنح الدراسية: قوة ناعمة في السياسة الخارجية التركية**، (منتدى العلاقات العربية والدولية، 2017)، ص.3.

[2] **مدونة "نهدي" التعليمية**، "المنح الدراسية التركية 2020"، في: https://bit.ly/3cuC3KX (22 افريل2022)

[3] عبد القادر ، **مرجع سبق ذكره**، ص.05.

ثانيا- تكوين نخب أجنبية تركمانية اللغة و التوجه، يكون من شأنها الترويج للنموذج التركي بعد عودتها إلى موطنها الأصلي وتوليها مناصب سياسية أو علمية.

في الاخير، يمكن القول ان تركيا قد فعلت أدوات وآليات القوة الناعمة على تنوعها : الاقتصادية والسياسية، الثقافية والتعليمية وحتى هناك آليات أخرى تنضوي تحت نفس هذه الآليات؛ كآلية المشروعات، آلية الدبلوماسية، الآلية الإعلامية والآلية الحكومية، والتي ترمي تركيا من خلالها لتعزيز نفوذها وصورتها الذهنية في عقول شباب محيطاتها الإقليمية المتعددة ، خاصة الجمهوريات التركية التي توالى استقلالها عن الاتحاد السوفيتي إثر سقوطه عام 1991. ولتحقيق أهداف سياستها الخارجية شمولا.

المبحث الثالث: جيوبوليتيكية العلاقات التركية الجزائرية

إن طبيعة العلاقات التركية الجزائرية تستلزم العديد من الإشكالات كونها ناتجة عن تراكم تاريخي، حضاري ربط الدولتين بحكم التواجد العثماني بالجزائر لما يقارب ثلاث قرون منذ 1548 إلى غاية الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830، الأمر الذي طرح العديد من التساؤلات حول طبيعة هذا التواجد خاصة النقاش القائم بين أطروحتي الفتح والاستعمار أو مدى الاستفادة الجزائرية من هذا التواجد الجيوبوليتيكي بالمنطقة العربية والإفريقية باعتبارها دوائر إقليمية للدولة الجزائرية.

المطلب الأول: التواجد العثماني بالجزائر(1518-1830) بين جدلية الفتح و الاستعمار

مرت الجزائر طيلة فترة الحكم العثماني بمجموعة من المراحل؛ فمن التبعية المطلقة إلى الازدواجية في الحكم، فالاستقلال الذاتي كآخر مرحلة، وقد أصدرت حكومة الباب العالي عدة إجراءات إلزامية خشية انفصال الجزائر عنها كعزل الحكام أو فرض عقوبات، إلى حين أن فرضت فرنسا على الجزائر حصارا بحريا سنة 1827 ما لبت أن تحول إلى استعمار استيطاني سنة 1830 وهو ما يعني فقدان الإمبراطورية العثمانية لأحد أهم أقاليمها في شمال إفريقيا.[1]

نظرا لتقاطع البعد الديني مع البعد الجيواستيراتيجي للتواجد العثماني بالجزائر والذي استمر 312 سنة، فقد خلف جدلا واسعا في أوساط المفكرين خاصة داخل أنصار المدرسة التاريخية الجزائرية التي انقسمت بين مؤيد ومناهض لفكرة الفتح العثماني؛ حيث يعتبر الأستاذ ناصر الدين سعيدوني في كتابه" دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر -العهد العثماني:" **أنها فترة عاشت أثناءها الجزائر مرحلة حاسمة، تمثلت بالخصوص في مواجهة اعتداءات الدول الأوروبية، على رأسها اسبانيا وفرنسا وانكلترا، التي تكالبت أساطيلها وجيوشها على استغلال خيرات الجزائر والتحكم في مقدراتها لصالح أوروبا وما تحمله من روح صليبية**"[2]

---

[1] بخوش صبيحة،" السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر"، في **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**، تحرير.عمار جفال (جامعة الجزائر 3: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، أعمال الملتقى الوطني التاسع بالتعاون مع صحيفة المسار العربي، 12-13 جانفي 2015)،ص ص. 09-20.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر_ العهد العثماني**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984)، ص.29.

أ-مؤيدي أطروحة الفتح العثماني للجزائر:

في سياق رفض المقاربة التاريخية المؤيدة لطرح الاستعمار العثماني في الجزائر، يرى المؤرخ سليمان البستاني في كتابه" الدولة العثمانية قبل الدستور وبعد الدستور" 'أن التواجد العثماني كان استجابة لدعوة الاستنجاد التي أطلقها سكان مدينة الجزائر بعد الغزو الاسباني الذي حولها إلى **دار الكفر**، ومن بعد تحريرها من قبل الإخوة فخارجي أصحاب اللحي الحمراء "بربروسا" عادوا إلى **دار الإسلام** بعد ضمها إلى الخلافة العثمانية حامية الإسلام والمسلمين عام 1518م وتولى الريس خضر المكنى خير الدين منصب أمير الأمراء "البايرلباي".[1]وبهذا فهو يؤكد على فكرة الفتح العثماني.

بينما يرجح أستاذ التاريخ العثماني بجامعة الجزائر "شكيب بن جعفري": أنه لا يمكن وصف الوجود العثماني في الجزائر بالاستعمار، مثلما يريد أن يروج له بعض المتأثرين بالكتابات التاريخية الفرنسية والاسبانية التي أرادت تشويه العثمانيين وتقديمهم في صورة تجسد الاستبداد الشرقي، لتبرير التنصير بالنسبة للأسبان، والغزو بالنسبة للفرنسيين، ولعل مجرد النظر في حقيقة أن الأتراك تركوا لعشائر وقبائل الجزائر حرية الحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم اخذين بعين الاعتبار قضية العصبية"، وهو الأمر ذاته الذي دافع عنه قسم الدراسات التاريخية بمؤسسة القصبة، حيث يرى أن قبول الجزائريين بالأتراك يرجع إلى خلفية تاريخية ونفسية برفضهم حملات الصلبين في جنوب الضفة المتوسطية وكان من النتائج الايجابية لهذا التواجد العثماني بالجزائر بروز التصاهر بين الأسر العربية والتركية مشكلا عنصرا جديدا في المجتمع يطلق عليه" الكراغلة*"كمكون جديد يضاف إلى مكونات الأمة الجزائرية إلى جانب العرب والامازيغ.[2] كما يرى أنصار هذا الطرح أن العثمانيين قد رسموا حدود الجزائر الحالية، ودافعوا عنها ضد محاولات الاستيلاء عليها من الدولة المرينية والدولة الحفصية.

[1] سليمان البستاني، **الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، طبعة محدثة 2016)، ص.140.

*عند الحديث عن الكراغلة كعنصر في المجتمع الجزائري تاريخيا. فإنه لابد من طرح العديد من التساؤلات الإحصائية حول عدد العائلات ذات الأصول الكرغلية؟، كم نسبة التصاهر؟، ولما حدث التصاهر بشكل نسبي مع العائلات العربية مقارنة بالعائلات الأمازيغية؟، وهي كلها أسئلة تحتاج الطرح والاستبيان في مخابر البحث مستقبلا.

[2] عبد المالك زغبة، "التواجد العثماني بالجزائر بين أطروحة الفتح وفكرة الاستعمار"،**العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل، مرجع سبق ذكره**، ص ص.36-42.

وقد اعتبر الأستاذ سعيدوني اغلب الدراسات التاريخية حول التواجد العثماني بالجزائر والتي كانت من كتاب فرنسيين، كلها دراسات مغرضة تهدف لخدمة الاستعمار وتبرير الوجود الفرنسي بالجزائر؛ كما تعتبر الحكم التركي جاء مستبدا ومانعا للجزائر من تأسيس الدولة القومية، في حين الوجود الفرنسي كان حسب استنتاجهم اقرب إلى العمل الحضاري منه إلى التدخل الاستعماري.[1]

ب-مؤيدي أطروحة الاستعمار العثماني للجزائر:

يتأسس هذا الطرح بناء على عدة تساؤلات لعل أهمها تلك التي طرحها شيخ المؤرخين الجزائريين الراحل "أبو القاسم سعد الله" على غرار؛ هل جاء العثمانيون غازين أم منقذون؟ وهل وجودهم نقمة على البلاد والعباد أم نعمة؟ وهل الجزائر كانت في ظل حكمهم تابعة أم مستقلة؟ وغيرها من الأسئلة التي لا تنتهي في هذا الطرح. وقد ساعد على تعميق هذه التساؤلات وتشعبها ما أثاره الفرنسيون من مقارنات بين أنواع الاستعمار التي مرت على الجزائر، فهذه في نظرهم لم تكن في يوم من الأيام "أمة"" أو حتى "شعبا" يمارس حريته ويتحكم في مصيره وإنما هي ارض مفتوحة تتعاقب عليها الدول الغالبة من الفينيقيين والرومان إلى الترك والفرنسيين.[2] وهو نفس السؤال الذي طرحه الرئيس الفرنسي الحالي "ايمانويل ماكرون" حول وجود الأمة الجزائرية من عدمه قبل الاستقلال عن فرنسا والذي أثار جدلا كبيرا على مواقع التواصل الاجتماعي وعلى حفيظة الحكومة الجزائرية.[3]كما طرحه سلفه غويتي[4]، جوليان و شارل ديغول في كتاباتهم العديدة عن المغرب عموما والجزائر خصوصا.

تعتبر المجلة الإفريقية "Revue Africaine " التي صدرت عن الجمعية التاريخية الجزائرية في أفريل 1856 بمبادرة من الحاكم العام المارشال "راندون "Randon" من أهم الحوليات الأكاديمية التي اصدرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر لمدة 106 عاما في 471 عددا، من أهم كتابها في الفترة العثمانية من المستشرقين (فونتور دي بارادي، ادريان بيربروجز، البيرت دو فوليكس،دلماس دي غرامون،

[1] سعيدوني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.35،34.

[2] أبو القاسم سعد الله،**أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1،(الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976)، ص ص.10،9.

[3] https://information.tv5monde.com/info/france-algerie-emmanuel-macron-regrette-les-polemiques-et-malentendus-431851
Vu le: 24/12/2021

[4] E.F. Gautier: **"Le passé de l'Afrique du Nord,** (les Siècles Obscurs):" Il est certain qu'une pareille structure géographique ne peut pas manquer d'avoir commandé l'histoire. On lui a souvent attribué cette incapacité du Maghreb à se constituer en Flat Durable". pp.9,10

لويس رين) والمفكر الجزائري (محمد بن أبي شنب)؛ وقد تميزت اعمالهم بالتأريخ للجزائر كمنطقة جغرافية من العالم تداول عليها الأمم وتعاقبت عليها الحضارات وهو ما يفسر اهتماماتهم بالتأريخ للفنيقيين والوندال والرومان والاتراك العثمانيين دون اهتمامهم بالجزائريين انفسهم كقوة فعالة لها وجود تاريخي تؤثر وتتأثر[1].

ويعتبر المؤرخ "مولود قاسم نايت قاسم "اشد المدافعين عن شخصية الجزائر الأمة في كتابه "شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830"، في طرح شيق جمع فيه استشهادات قوية تثبت أن الجزائر من أولى الأمم في التاريخ الحديث إذ ظلت سيدة البحر المتوسط لما يقارب ثلاثة قرون إلى أن استولى عروج بربروس على السلطة بعد اغتيال سليم التومي، وقد ظل يناور في طرحه مجرما الفرنسيين بقدر العثمانيون من زاوية إيديولوجية تمثل السلطة التي يدافع عنها.[2]

في حجة أخرى، استند فيها " أبو القاسم سعد الله" على مضمون رسالة مترجمة من التركية إلى اللغة العربية من قبل الدكتور"ارجمند كوران" في كتابه "السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847 والتي أكدت عدم رغبة الباب العالي لظهور شخصية جزائرية مستقلة عنها في المقاومة الشعبية كالأمير عبد القادر، في حين رحبت بالمقاومة التي قادها الحاج احمد باي قسنطينة الذي كان يحكم باسم السلطان العثماني آنذاك.[3]

وما فتئ المؤرخ "سعد الله" يؤكد على أن وجود العثمانيين لم يتعد حدود كونه استبدادا واستعمارا شرقيا لا يختلف عن الاستعمار السابق للأسبان والرومان، خاصة عند الحديث عن استبعاد الجزائريين من العرب والامازيغ وحتى الكراغلة عن دواليب السلطة، إضافة إلى موقف السلطة العثمانية من الاستعمار الفرنسي بالجزائر والذي لم يتجاوز حدود إرسال وفد إلى باريس للاحتجاج على الحملة العسكرية الفرنسية وتأمين خروج العائلات التركية من الجزائر؛ وهنا يقول "أبو القاسم سعد الله": إن

[1] عبد الجليل رحموني، "**اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية 1520-1830م**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (منشورة)، (جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس: كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، 2014-2015)، ص ص 18-63.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**،ج1،(الجزائر: دار الأمة، ط2، 2007)، ص ص.29-85.

[3] أبو القاسم سعد الله، أراء وأبحاث ...، **مرجع سبق ذكره**،ص.339.

الجزائر حظها سيء لأنها شهدت أعلاج متتركين"، فعانى منهم الشعب الجزائري جهلة لا يعرفون حتى القراءة والكتابة، كما كانوا مغامرين لا فائدة لهم من الحكم إلا جمع المال والتسلط".[1]

وعموما، إن الفصل في طبيعة التواجد العثماني بالجزائر بين فكرتي الفتح والاستعمار يعتبر من القضايا التاريخية المعقدة، والبحث فيها يزيد من وهن البناء الاجتماعي الجزائري ولا يخدم المصالح الاقتصادية للدولة الجزائرية التي تسعى إلى تقوية العلاقات مع الدولة التركية في ضوء القوة الناعمة.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات التركية العربية، الإفريقية- الجزائرية

تأسست الدولة التركية اليافعة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية المريضة، وكان هدفها آنذاك إرضاء الغرب والمحافظة على الحدود التي وضعها" مؤتمر لوزان 1923"، ثم الوصول إلى المضايق بمساندة الاتحاد السوفييتي والدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى خاصة فرنسا وبريطانيا وكان عقد اتفاقية "مونترو" بمثابة إثبات قدرتها على التفاوض وضمان عودتها للساحة الدولية كقوة في المتوسط. بعد الحرب الباردة وتراجع الهيمنة الفرنسية والبريطانية وتغير موازين القوى وطبيعة النسق الدولي بظهور القوة العظمى الأولى "الولايات المتحدة الأمريكية" مثل الشرق الأوسط وإقليم المتوسط رهانا استراتيجيا لها، وأعيد النظر في طبيعة الدور الذي تلعبه تركيا حيث أوكلت لها مهمة الدفاع عن مصالح الغرب في المنطقة[2]. وهذا نظرا للأهمية الجيوبوليتيكية التي تحتلها تركيا سواء على المستوى الدبلوماسي أو الاستراتيجي، فهي تتوسط كل من أسيا، أوروبا، الشرق الأوسط، بحر ايجة والبحر المتوسط. وهو الأمر الذي ساعد السياسة الخارجية التركية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية على بناء علاقات متينة مع الدول العربية في الشرق الأوسط ،وشمال إفريقيا خاصة الجزائر.

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1،(الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1998)، ص.14.

[2] راضية ياسينة مزاني ، **"التحولات الإستراتيجية في العلاقات التركية العربية بين المتغيرات الدولية والمصالح التركية"، في العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**، تحرير. عمار جفال (الجزائر 03، 2015)، ص ص.61-72.

الخريطة رقم (02): توضح موقع تركيا الاستراتيجي

المصدر: موقع تركيا، المرسال في https://bit.ly/3lxBJl8(04أفريل 2022)

حيث تقع تركيا غربي قارة آسيا، يربطها بأوروبا مضيق البوسفور وتحدها من الشمال جورجيا والبحر الأسود وبلغاريا، ومن الغرب اليونان والبحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب البحر المتوسط وسوريا والعراق، ومن الشرق إيران وأذربيجان وأرمينيا. وتستحوذ على مساحة تقدر ب
783.562 km^2،وتعداد سكاني يتجاوز 81.619.392 نسمة، حيث تقدر نسبة الأتراك بحوالي 80%، والأكراد بـ 20% عرقيا و تدين الغالبية العظمى (أكثر من 99%) بالإسلام.[1] هذه الطبيعة الجيوبوليتيكية المميزة التي تحظى بها تركيا خولت بناء علاقات إقليمية قوية خاصة في المنطقة العربية.

أ-طبيعة العلاقات التركية العربية:

بلور "أحمد داود أوغلو" وزير الخارجية التركية في كتابه "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، معادلة معقدة لقوة الدولة التي هي محصلة جمع المعطيات الثابتة المكونة للدولة:

[1] المحرر،"**موقع تركيا**"، الجزيرة نت في:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/9/21/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7 (2022/05/10)

بما في ذلك التاريخ والجغرافيا (ت+ج)،عدد السكان والثقافة(ع+ف)، قوة الاقتصاد وقوة التكنولوجيا وقوة العسكر (ق ت+ ق ك+ ق ع)، في تفاعل مع الذهنية الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية(ذ س+ خ س+ر س)، وهكذا عند صياغة معادلة القوة تكون على النحو التالي:

ق=(ت+ ج+ع+ف)+(ق ت+ق ك+ق ع)*(ذ س+خ س+ر س).[1]

وهذا ما يفسر تحول الدور التركي في التفاعلات الدولية من دولة مثقلة بالمشاكل الهيكلية إلى دولة متطورة اقتصاديا ذات نظام ديمقراطي *وفاعلة في محيطها ومبادرة لحل المشاكل الإقليمية والدولية بعد أن حلت جميع مشاكلها الداخلية، وهذا اعتبارا من حل صناع القرار في تركيا لمعادلة "داود اوغلو" حلا صحيحا[2]. فمنذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في 2002 عمدت الدولة التركية على تجسيد نضج قوتها الناعمة أو الدبلوماسية المغرضة فانتقلت إلى تعزيز موقفها الدولي في أكثر من قضية خاصة قضايا إقليم "الشرق الأوسط" والمنطقة العربية.

تميزت هذه العلاقات بالاستقطاب التركي للمنطقة العربية خاصة بأنموذجها الناعم القائم على الديمقراطية واقتصاد السوق الحر وهويتها الثقافية المعاصرة التي تضمن التعايش بين مختلف الهويات، وهو الأمر الذي جعل من تركيا فاعلا رئيسيا في المنطقة ومنافسا للقوى المحورية خاصة "إيران وإسرائيل" فيما تعلق بحل المشاكل الداخلية بين النظام والمجتمع أو ما يطلق عليها"ثورات الربيع العربي" . كما أن الدبلوماسية التركية سعت للدفاع عن القضية الفلسطينية والتي عرفت بقضية العرب الأولى ضد التواجد الإسرائيلي بالمنطقة، وان كان يظهر هذا لصالح الأنظمة العربية إلا أن القضية تخدم السياسة الخارجية التركية ومصالحها الإقليمية ومصالح الغرب الداعم لها.

كما تبنت تركيا سياسة خارجية تجاه الدول العربية قائمة على أدوات القوة الناعمة مثل التمويل والتجارة والثقافة والعامل الديني المشترك والنشاطات الدبلوماسية، إذ يرى حزب العدالة والتنمية أن

[1] أحمد داود اوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا في الساحة الدولية**،(مركز الجزيرة للدراسات: دار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص.35.

***هناك جدل حول ديمقراطية النظام التركي الذي احتفظ فيه الرئيس "اردوغان" بالحكم لمدة 20 سنة بين رئيس دولة ورئيس حكومة وكقائد لحزب العدالة والتنمية عبر استعمال آليات في مجملها غير تنافسية للبقاء في السلطة.**

[2] محمد العربي لادمي، "السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة، المحددات والأبعاد"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية)،ص.428.

تركيا لها مسؤولية تجاه المناطق التي كانت ضمن حدود الدولة العثمانية باعتبار الرابط التاريخي والديني وأنها اليوم بحاجة إلى أن تقوم بدور اكبر وفقا لنظرته العالمية.

منذ سنة 1973 بدأ الاهتمام التركي بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، نتيجة تطور العلاقات التركية العربية بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة ارتفع معدل التبادل التجاري والاستثمارات بين الطرفين، فإن كانت تركيا تسد جزء مهما من احتياجاتها من النفط والغاز العربي فإن تركيا تعتبر العالم العربي سوقا مهما لتصريف منتجاتها الصناعية خاصة في مجال النسيج والزراعة[1]؛ ولقد وقعت تركيا عدة اتفاقيات لتنشيط العلاقات التركية العربية في مختلف الميادين ولعل أهمها: الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي واتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار.[2]

برز التأثر العربي بالنموذج التركي بعد نجاح تركيا في اكتساب شعبية قوية من خلال الطلب على الدراما والمسلسلات التلفزيونية التركية في العالم العربي؛ إذ بلغت نسبة مشاهدة المسلسل التركي "قيامة ارطغرل" الذي يصور حقبة تاريخية مهمة من الحضارة الإسلامية في القرن 13 الميلادي وصلت فيه المشاهدات إلى 200مليون مشاهدة على اقل تقدير وتأتي السعودية على رأس قائمة أكثر البلاد العربية مشاهدة تليها الكويت ثم مصر والجزائر والمغرب وقطر، في حين مثل"مسلسل وادي الذئاب"نموذجا لواقع السياسة الخارجية التركية من خلال تناوله لقضايا السياسية العربية الراهنة "قضايا الربيع العربي" خاصة حول العلاقات التركية السورية وقضايا اللاجئين السوريين، كما صور دور المافيا والاستخبارات التركية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية ويعد الأكثر مشاهدة في تركيا والبلاد العربية، وهو الأمر نفسه بالنسبة لمسلسل "العهد" الذي صور دور الفرق الخاصة العسكرية في الاستخبارات للدولة التركية، بدأ بثه سنة 2021 وحقق نجاحا باهرا على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي. وهو ما اجتذب اهتمام كثير من الناس وساهم في ازدهار قطاع السياحة في تركيا على أثره، كما ازداد عدد الراغبين في تعلم اللغة التركية داخل المنطقة العربية وهكذا بفعل سياستها الخارجية القائمة على القوة الناعمة

[1] هيثم مزاحم،**تركيا والخيارات الإستراتيجية العربية**،(قطر: معهد الدوحة،2011)،ص.206.

[2] هادية يحياوي، "العلاقات العربية التركية، تاريخ طموحات"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد9،(جامعة أم بواقي، جوان 2018)، ص218.

أصبحت التحولات الداخلية في تركيا ومنتجاتها الثقافية محط اهتمام وإعجاب العالم العربي والشرق الأوسط.[1]

ب- طبيعة العلاقات التركية الإفريقية-الجزائرية:

فضلا عن العلاقات التركية العربية التي تتماشى وأهداف السياسة الخارجية التركية في اتجاهها الناعم، تتمايز الدولة الجزائرية التي تنتمي للمنطقة العربية والإفريقية وتتشارك مع تركيا في العديد من دوائرها الإقليمية بما فيها الدائرة المتوسطية، إذ تمتد العلاقات التركية الجزائرية تاريخيا إلى التواجد العثماني بالجزائر والذي استمر طيلة ثلاث قرون منذ 1518حتى 1830 بوقوع الجزائر في يد الاحتلال الفرنسي. وقد زادت أهمية هذه العلاقات الثنائية بين الجزائر وتركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا في ظل تعميق الشراكات الاستراتيجية ويعد موقع الجزائر الجيوبوليتيكي في شمال إفريقيا مثاليا لتركيا ما يفرض المزيد من التعاون ضمن اطر القوة الناعمة.

بالنسبة للعلاقات التاريخية بين الجزائر وتركيا العثمانية، فترجع لنصرة العثمانيون للجزائر ودفع الخطر الصليبي الاسباني عنها وتأمينها عن طريق الحماية الإسلامية، فارتبط مصير الجزائر وأمنها بالإمبراطورية العثمانية طيلة ثلاث قرون إلى أن تم احتلالها من قبل فرنسا، وقد شكلت الحقبة الاستعمارية قطيعة بين الجزائر وتركيا، عمقها الزعيم التركي "مصطفى كمال أتاتورك" بما انتهجه من إجراءات ثورية داخليا وخارجيا؛ فقد أسست فترة حكم أتاتورك لتغيير جذري لعلاقات تركيا مع محيطها العربي الإسلامي بما فيه الجزائر،غير فيها اتجاه تركيا من الشرقية الإسلامية العربية وحتى الإفريقية،وولتها قبل الغرب الأوروبي زعما منه أن ذلك هو مفتاح نهضة تركيا بعد نكسة العثمانية.[2]

[1] مليحة بنلي ايشيق، **سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية**،(ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص.30.

[2] عميري عبد الوهاب،"أبعاد بعث العلاقات التركية الجزائرية"، في **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**، تحيري. عمار جفال (الجزائر 03، 2015)،،ص ص,109-125.

الخريطة (03): توضح تموقع الجزائر بالنسبة للإمبراطورية العثمانية سابقا وتركيا اليوم

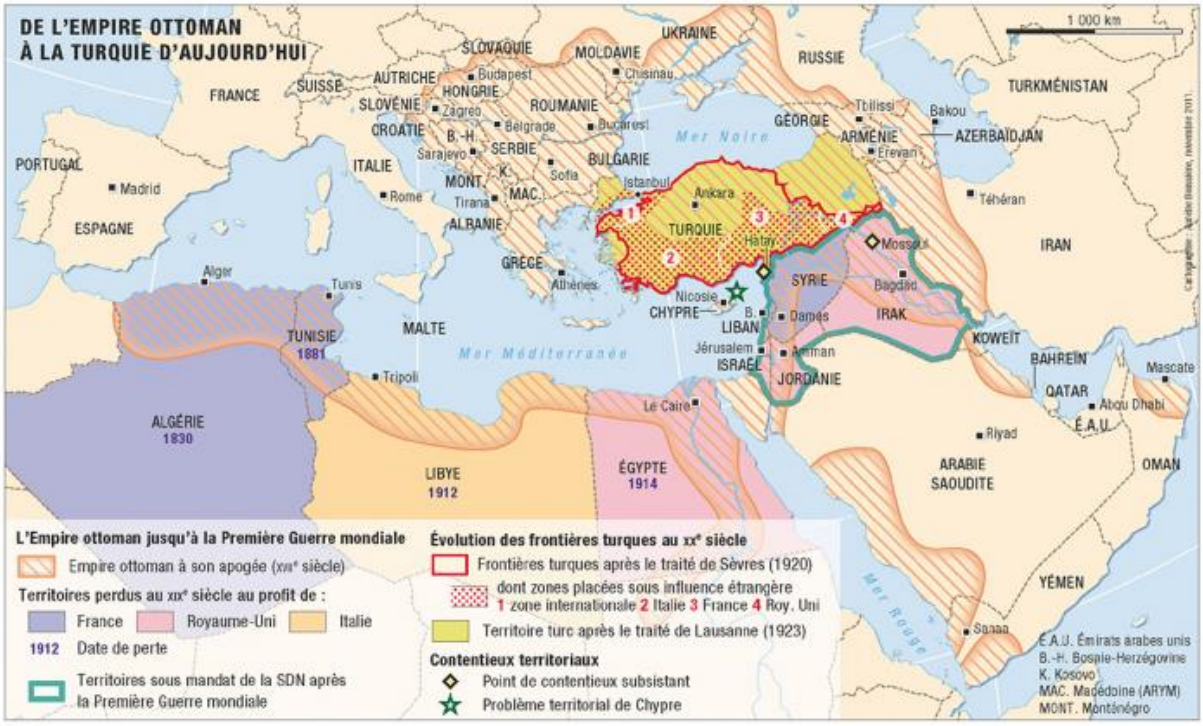

Source : La Turquie et le monde arabe, sur: https://bit.ly/385582S (6-4-2022)

في الخريطة اعلاه تظهر حدود الاتصال بين تركيا والمحيط العربي والجزائر بصفة خاصة التي تقع ضمن دائرة اهتمامات تركيا منذ التواجد العثماني بالجزائر. بعد وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم، انتهجت تركيا نهجا جديدا يتميز بتغيير وجهته نحو الشرق_إفريقيا والبلاد العربية- منذ نهاية التسعينيات، وفي سياق العودة إلى الشرق، كانت الجزائر واحدة من الدول العربية الإسلامية الإفريقية المتوسطية التي ما فتئت تشكل رقما أساسيا في معادلة عودة تركيا إلى مجالها الجيوسياسي الطبيعي وتفعيل علاقاتها التاريخية.

الخريطة رقم (04): توضح الدول الإسلامية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط بما في ذلك تركيا والجزائر.

Source : Une Cartographie permet d'actualiser les partis islamistes au Proche et Moyen Orient sur le site: https://bit.ly/3sL79bR (6-4-2022)

وبناء على ما تقدم، يجدر الإشارة إلى أن التوجه التركي نحو الشرق يتعلق بعمقها الاستراتيجي، إذ يعتقد البروفسور" داود اوغلو" مهندس أطروحة العمق الاستراتيجي في تركيا؛ أن قطع تركيا لعلاقات مع الشرق عمرها خمسة قرون، وإتباعها سياسات غربية طيلة خمسين عاما، كان احد أسباب عزلتها وتراجع دورها. فوفقا ل"داود اوغلو" فإن تركيا من الناحية الجغرافية تعد "دولة مركزية" باعتبار قربها من إفريقيا وأوروبا وأسيا، كما انها مطلة على البحرين "الأسود والمتوسط"، وتوجد أجزاء من تركيا في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، وهو ما يخول لها التأثير والتأثر في حضارات عدة بفعل هذا الموقع الجيوبوليتيكي المميز الذي رسم علاقاتها مع المنطقة العربية الإسلامية والإفريقية ومع الغرب.

لابد من التنويه إلى حقيقة أن التوجه التركي نحو الجزائر ليس بالمسعى التفضيلي، ولا بالتوجه التمييزي، إنما يأتي في سياق توجه تركي شامل نحو محيطها "الجديد القديم"، المتمثل في إفريقيا والمنطقة العربية؛ أو ما يعرف ب"العثمانية الجديدة"، بمعنى البناء على الموروث العثماني متعدد الثقافات للاستمرار في الانفتاح على الغرب مع إقامة علاقات متوازنة مع الشرق.[1] ولهذا تسعى تركيا لتمتين علاقاتها

[1] ثائر عباس، **تركيا تتعلم العربية وتتقدم شرقا بالتحالف مع الجغرافيا والدين**، (الشرق الأوسط: طبعة بغداد،2010)،ص. 7.

مع الجزائر باعتبارها بوابة إفريقيا الشمالية، وهو ما ترجمته الزيارات الرسمية المتكررة للقادة الأتراك، ما يؤكد الأهمية الاستراتيجية للجزائر كمحور إفريقي وبوابة تركيا للتوغل في العمق الإفريقي. وما يثير أيضا تفادي تركيا زيارة المملكة المغربية والتي تعد احد دول إفريقيا الشمالية خوفا من إثارة حفيظة الحكومة الجزائرية التي انطبعت علاقاتها مؤخرا بالقطيعة الدبلوماسية للنظام المغربي؛ الأمر الذي يفسر أهمية الجزائر بالنسبة تركيا خاصة في المجال السياسي ومدى التوافق بينهما في الكثير من القضايا على غرار ترحيب الجزائر بالتدخل التركي في الملف الليبي رغم انها تعارض رسميا التدخلات الأجنبية في المنطقة.

بخصوص القارة الإفريقية، أصدرت تركيا عام 1998 وثيقة "السياسة الإفريقية" رسمت فيها توجهها المستقبلي في إفريقيا من خلال تدعيم روابطها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية معها،[1] في إشارة نوعية لبداية علاقات ثنائية قائمة على آليات ناعمة. كما أن إعلان الرئيس رجب طيب اردوغان التركي أن العام 2005 "عاما إفريقيا"،بعد زياراته المتعددة لها في ذات السنة زاد من التعاون مع إفريقيا وتعزيز الانفتاح على أنقرة. وبرزت هذه العلاقات بشكل واضح باحتضان اسطنبول في أوت 2008 قمة تركية افريقية تحت شعار "التعاون والتضامن من اجل مستقبل مشترك" تنعقد مرة كل خمس سنوات[2]؛ حيث تم اعتماد "آلية مؤتمرات القمة" لتطوير العلاقات بين تركيا وإفريقيا في المجالات السياسية الثقافية الاقتصادية والتجارية. تستهدف تركيا من تفعيل دورها في إفريقيا بتنشيط دبلوماسيتها وزيادة شبكة الاستثمارات سيما في ظل نموها الاقتصادي وافتقارها لمصادر الطاقة شأنها شأن الدول الأسيوية التي سبقتها في إفريقيا بعد أن أدركت أهميتها اقتصاديا واستراتيجيا.

في الاخير ، يمكن القول أن علاقة تركيا مع الجزائر قديمة، ضاربة في عمقها التاريخي العثماني وبالنظر إلى امتدادها العربي الإفريقي، لكن الجديد في هذه العلاقة هو الزخم الذي شهدته في فترة حكم حزب العدالة والتنمية بناء على القوة الناعمة، فقد شهدت الجزائر زيارة عدد من كبار المسؤولين الأتراك وفي مقدمتهم رئيسها السابق "عبد الله غول" مؤسس حزب العدالة والتنمية، ورئيسها الحالي "رجب طيب اردوغان" وعشرات المسؤولين ورجال الأعمال، بحثا عن فرص الاستثمار والتعاون في كافة المجالات.

[1] عمر فيصل خولي،"السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا"،**مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية**، (العراق:فيفري2015)، في: https://rawabetcenter.com/archives/4228 (2022-05-21)

[2] عبد الوهاب عميري ، **مرجع سبق ذكره**، ص.116.

خلاصة الفصل الأول:

إن البحث في مفهوم القوة الناعمة يستلزم الرجوع إلى التغير في طبيعة القوة إبان الحرب الباردة التي تغيرت من المفهوم الصلب إلى المفهوم الناعم والذكي. قد شهدت السياسة الخارجية التركية تحولا في آليات سياستها الخارجية من النموذج الصلب المنعزل إلى النموذج الناعم المنفتح والمسوق لقيمه وثقافته واقتصاده ونمط تعليمه للآخرين، خاصة في ظل أهدافها المسطرة التي تسعى من خلالها إلى الريادة الإقليمية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية والإفريقية بعد أن رفض الاتحاد الأوروبي دمجها، كما يجدر الإشارة إلى أن تركيا تنشط جيوبوليتيكيا في الدوائر الإقليمية نفسها التي تتواجد فيها الجزائر ،علاوة على أن التواجد التركي بالجزائر يرجع تاريخيا إلى الحكم العثماني الذي استمر بالجزائر طيلة 300 عام حتى وقوعها ضحية الاستعمار الفرنسي. هذا الترابط التاريخي بين تركيا والجزائر تم تعزيزه أكثر في فترة حكم حزب العدالة والتنمية خاصة في توجهه نحو المنطقة العربية وإفريقيا و التي تعد الجزائر جزءا منها، وقد وصل هذا الفصل إلى عدة استنتاجات نجملها في التالي:

1- تعد القوة الناعمة احد أهم دعامات الدول في تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

2- تفاعلت تركيا مع العالم الخارجي ولاسيما منطقة الشرق الأوسط من منظور قائم على رؤيتها لمكانتها في البيئة الإقليمية والدولية.

3-هناك عدة عوامل إقليمية ودولية ومحلية ساهمت في نجاح الأنموذج التركي في توظيفه لآليات سياسته الخارجية القائمة على القوة الناعمة بما فيها الآلية الاقتصادية والسياسية والآلية الثقافية والتعليمية.

4-جسدت تركيا انتهاجها للقوة الناعمة من خلال تعزيز موقفها في القضايا العربية عن طريف التقارب الثقافي والديني، وقد روجت لذلك من خلال السينما والإعلام بما يحقق مصالحها الاقتصادية والإقليمية.

5-إن العلاقات التركية الجزائرية قائمة جيوبوليتيكيا وتاريخيا، وقد ارتبطت فيما بعد أكثر بالجوانب الاقتصادية.

6-إن الموقع الجيوبوليتيكي الذي تتميز به تركيا والذي يعد جسرا بين الشرق والغرب؛ خولها لعب أدوار استراتيجية في مجالها الإقليمي ميزها الاستعمال العقلاني للقوة الناعمة، في بناء علاقات متينة مع الدول التي تنتمي لدوائرها الإقليمية في المتوسط والعالم العربي وفي إفريقيا خاصة مع الجزائر .

الفصل الثاني:

الأهمية الاستراتيجية للجزائر

في أجندة صانع القرار التركي

تمهيد:

إن التوجه الجديد الذي تبنته السياسة الخارجية التركية يدخل ضمن التخطيط الاستراتيجي لتحقيق المصالح القومية والإقليمية لتركيا في الساحة الدولية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية انطلاقا من أطروحة "العمق الاستراتيجي"، حيث تعتبر الجزائر من أهم الدول في أجندة صانع القرار التركي اعتبارا من موقعها الجيوبوليتيكي المميز في شمال إفريقيا والمتوسط والمنطقة العربية، علاوة على العلاقات التاريخية التي تربطها بتركيا كونها جزء من الإمبراطورية العثمانية قديما. وتأسيسا على ما سبق، كان لاتفاقية الصداقة والتعاون بين الجزائر وتركيا التي تم توقيعها سنة 2006 ودخلت حيز العمل رسميا سنة 2008 الأثر الأكبر في تفعيل عدة آليات ناعمة لتعميق وإعادة إحياء هذه العلاقات الثنائية؛ بإطلاق برامج تعاونية في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية، إضافة إلى إيجاد سبل لتفعيل الشراكة الإقليمية خاصة في ظل التهديدات الأمنية القائمة بالمنطقة.

المبحث الأول: التقارب التركي الجزائري في توجهات السياسة الخارجية التركية

عند الحديث عن بعث العلاقات التركية الجزائرية، تبرز أهمية "**معاهدة الصداقة والتعاون**" التي تم توقيعها رسميا بالجزائر في 23 ماي**2006**، وقد تضمنت في ديباجتها ما يؤكد اقتناع البلدين بانتمائهما المشترك لنفس الفضاء الجيو-استراتيجي، والدافع المصلحي لكليهما، وإيمانهما بأهمية مسارات الاندماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تتطور في منطقة المتوسط.[1]

حددت هذه المعاهدة في موادها مجالات التعاون السياسية، الاقتصادية والمالية والعسكرية والثقافية والعلمية، والقانونية والقضائية، وتعد المعاهدة مبادرة تركية لإعادة إحياء وتطوير العلاقات مع الجزائر في ظل التوجهات الجديدة لحزب العدالة والتنمية في إطار القوة الناعمة وبعيدا عن الخيار العسكري، وقد لقيت استجابة من الدولة الجزائرية بمؤسساتها لنفس الدوافع التي استقدمت تركيا لتوقيعها.

المطلب الأول: التقارب التركي الجزائري من خلال معاهدة الصداقة والتعاون2006

أ-معاهدة الصداقة والتعاون

تم توقيعها في 23 ماي 2006، بين مراد مدلسي وزير المالية آنذاك ممثلا عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وبين "حلمي غولر" وزير الطاقة والموارد حينها ممثلا عن جمهورية تركيا، وتم المصادقة عليها فعليا من طرف رئيس الجمهورية الجزائرية الراحل "عبد العزيز بوتفليقة" في 15جوان 2008 لتدخل ضمن حدود العمل بها بين البلدين، ويقصد بالمعاهدة الدولية أو الاتفاق الدولي بالمعنى الواسع: "توافق إرادة شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي على أحداث أثار قانونية معينة طبقا لقواعد القانون الدولي."[2]

ويجدر الإشارة إلى أن العلاقات الجزائرية التركية قد شهدت في تطورها إبرام العديد من الاتفاقات الثنائية بما فيها "الاتفاقية التجارية بين الجزائر وتركيا 1979، الاتفاق الجزائري التركي الخاص بالتعاون

---

[1] **وزارة الشؤون الخارجية**، المرسوم الرئاسي رقم 08- 172 المؤرخ في 2008/07/14، "معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهورية الجزائرية والجمهورية التركية "في 2006/05/23،(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع31،مؤرخة في 2008/06/15)، ص ص.10-14.(ملحق رقم01).

[2] محمد يوسف علوان، **القانون الدولي العام: المقدمة والمصادر**،(الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، 2003)، ص.113.

الاقتصادي والعلمي والتقني 1983، اتفاقية التعاون القضائي بين الجزائر وتركيا 1989،الاتفاق الإطاري في ميدان الصحة2000، اتفاق تعاون في مجال الطاقة 2002...)[1]، ولكن تبقى معاهدة الصداقة والتعاون 2006 أهمها على الإطلاق إذ جاءت في ديباجة و19 مادة تؤكد على التعاون وتعميق العلاقات بين البلدين في شتى المجالات السلمية، لتدخل ضمن التوجه الجديد لحزب العدالة والتنمية الذي يسعى لبرمجة علاقات قائمة على القوة الناعمة ضمن النسق التنظيمي لسياسته الخارجية ذات التوجهات الإقليمية، والجزائر تدخل ضمن هذا التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية التركية.

ففي هذا السياق، أقرت هذه المعاهدة التمسك التام بمبادئ القانون الدولي واحترام ميثاق الأمم المتحدة من خلال التزام الطرفين بالسعي لتحقيق ما اقره الأخيرين(احترام الشرعية، احترام المساواة في السيادة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، عدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة، التسوية السلمية للخلاقات، التعاون لأجل التنمية المتبادلة، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للحوار والتفاهم بين الحضارات والثقافات..).[2]

تضمنت المعاهدة في ديباجتها إطارا تعريفيا للعلاقات الجزائرية التركية ومدى ترابطهما التاريخي، الثقافي والجيواستراتيجي والأمني، بحكم انتمائهما لمنطقة المتوسط مما يفرض عليهما نفس التهديدات والتحديات، والاستجابة؛ لهذه المصالح المشتركة والإرادة السياسية للطرفين لبناء عهد جديد من الوفاق والتعاون من خلال إقامة إطار شامل للحرية والعدالة والسلم والاستقرار والرفاهية في منطقة المتوسط.

كما انها حددت العلاقات السياسية الثنائية بين تركيا و الجزائر؛ والتي تتم ضمن إطار اجتماعات سنوية عالية المستوى قائمة على التشاور والتعاون السياسيين سواء بين الوزيرين الأولين، وزيري الشؤون الخارجية للبلدين، وعلى مستوى جميع القطاعات في الدولتين، واعتبارا من ذلك تم حصر مجالات التعاون بين الطرفين السامين للمعاهدة"تركيا والجزائر" في التالي:[3]

1-**التعاون الاقتصادي والمالي:** بالاعتماد على انجاز مشاريع استثمارية خاصة في قطاع البنية التحتية، وإنشاء شركات مختلطة،علاوة على ترقية التعاون الاقتصادي خاصة بين المؤسسات الصغيرة

[1] للمزيد انظر: بلحوت زكرياء، **العلاقات الجزائرية التركية : الأطر القانونية**، في **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص ص.126-144.

[2] **وزارة الشؤون الخارجية**، المرسوم الرئاسي رقم 08- 172 ، مرجع سبق ذكره، ص.ص10-14.

[3] **المكان نفسه.**

والمتوسطة لغرض إعطاء دفعة قصد تشجيع وعصرنة اقتصاديهما في ظل التعاون الثنائي واتفاق الشراكة لتنمية المتوسط.

2- **التعاون العسكري**: يكون في جانب الاستجابة للتحديات الأمنية للمنطقة،من خلال إعطاء اهتمام خاص بتبادل المستخدمين وتنظيم دورات تكوينية وتحسينية وتقديم المساعدات الإنسانية، مع إجراء التدريبات العسكرية المشتركة لقوتيهما المسلحة؛ في ظل الالتزام بتعهدهما فيما يخص احترام القواعد المنظمة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقانون الداخلي.

3-**التعاون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**: حرصت الجزائر وتركيا ضمن اطر هذه المعاهدة للتأكيد على أهمية الترقية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية لسكانهما، وضرورة أدراج برامج ومشاريع تنموية في مختلف القطاعات بمشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية"التعاون اللامركزي"، كما أنه من سبل التعاون بين الطرفين يتم تبادل الخبرات ذات الطابع العلمي والاقتصادي والتقني في مجال التكوين الموارد البشرية ونقل التكنولوجيات.

4-التعاون الثقافي والتربوي والعلمي والتكنولوجي: ويكون هذا في عن طريق تبادل الطلبة والأساتذة والمكونين والباحثين في الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم العالي والوثائق العلمية والبيداغوجية، كما تتم برمجة منح للدراسة والبحث، ويحرص كل من البلدين على ترقية قطاع السياحة والصناعات ودعم التراث الثقافي والتاريخي المشترك بينهما.

5-**تدريس اللغة والحضارة:** تسعى كل من الجزائر وتركيا ضمن اطر هذه المعاهدة إلى إيلاء عناية بتدريس اللغتين على مستوى البلدين، وذلك من خلال إنشاء مراكز لغوية وثقافية على مستوى كل بلد.

6-التعاون في مجال السمعي البصري: لاسيما بين مؤسساتهما العمومية للإذاعة والتلفزيون وفي المجالات السينمائية والفنية والرياضية.

7-**التعاون القضائي**: يتعهد الطرفين بترقية التعاون القانوني في كافة المجالات الإدارة القضائية (مدني،تجاري، جزائري وإداري)، وكذا مجال الوقاية من الجريمة المنظمة ومكافحتها خاصة الجريمة العابرة للحدود بما في ذلك الهجرة غير الشرعية، الإرهاب وتمويله ، الاتجار بالمخدرات والأشخاص.

8-**التعاون في قطاع الإدارة العمومية**: يتفق الطرفين على التعاون في مجال الإدارة العمومية خاصة في ميدان الإصلاح والعصرنة الإدارية.

تحليل مضمون المعاهدة:

ان الحديث عن هذه الأطر التعاونية بين البلدين وفقا لما أقرته اتفاقية الصداقة والتعاون والتي دخلت حيز التنفيذ منذ 2008 وستظل قائمة حتى يتم إلغاؤها من احد الطرفين"المادة 19من المعاهدة" ، يحيل مرجعيا ومبدئيا الى تعريف جوزيف ناي للقوة الناعمة ، إذ يعرفها كما اشرنا سابقا:" بالقدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الإقناع بدل الإكراه، بنسج تحالفات وتقديم مساعدات اقتصادية وحتى تبادلات ثقافية، وعن طريق كسب واستمالة الرأي العام للتعاطف مع قرارات السياسة الخارجية"[1]

كما أن القوة الناعمة تختلف وفقا للأهداف المسطرة، فنجد: "القوة الناعمة لتحسين بيئة الأمن الخارجية"؛ والتي تسعى لرسم صورة جاذبة للدولة عن طريق التسويق لقيمها وسياستها لتسهيل دخولها للمجتمع الدولي وتأسيس تحالفات اقتصادية وسياسية قوية، وهو النوع الذي تعتمده تركيا مع الجزائر؛حيث ان هذه المعاهدة أسست لمسارات التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي تتطور في منطقة المتوسط، على المستويين الإقليمي وما تحت الإقليمي بغية النهوض بهذه المنطقة وترسيخ مكانتها في التفاعلات الدولية بمد جسور الحوار والتعاون بين تركيا وجزائر استكمالا لمسارات التعاون الأورومتوسطية باعتبار منطقة المتوسط قطبا صاعدا ومستقرا.

ان هذه المعاهدة تعكس أبعاد التعاون بين البلدين في مجالات القوة الناعمة، وعن طريق دراسة الواقع الدولي والإقليمي فإن مقومات القوة الناعمة التي تحوزها تركيا تقدر بضعف ما تملكه الجزائر خاصة من حيث القدرة على الاستقطاب والفاعلية، ولذلك وحتى في ظل المساواة الدولية فإن الجزائر لابد لها من الاستجابة والاستفادة من التجربة التركية باعتبارها أنموذجا للقوة الناعمة خاصة في ظل التوجهات الجديدة لحزب العدالة والتنمية نحو _الشرق بمفهوم هنتنغتون (إفريقيا والشرق الأوسط)_،ما يفرض على الجزائر نفس الشروط والمصالح الإقليمية باعتبارها وحدة جزئية من وحدات هذه الأنساق الجيواستيراتيجية .

[1] Ney,"Soft Power..." (Carnegie Council Books Breakfast), **Op. Cit,** p.2.

اذا كان للتواجد العثماني دور في التقارب الحضاري والثقافي والتاريخ المشترك بين البلدين، فإنه قد ساهم بنفس الوثيرة في تسهيل انفتاح العثمانيون الجدد بشكل كبير بعد عام 2002 على الجزائر خاصة في المجال الاقتصادي ؛ أما سياسيا فقد اقتصر على العدالة والبحث في سبل الدمقرطة حيث ان الجزائر لم تشهد سوى حراكا سياسيا في 22 فبراير2019، على عكس السلطة السياسية في تونس والمغرب بعد الاحتجاجات الشعبية وكذا مصر قبل الانقلاب العسكري تأثرت بدرجات متفاوتة بالنموذج السياسي الجاري في تركيا حاليا، والذي يمزج بين العلمانية والإسلام المعتدل، وما ترتب عنه من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وثقافية. ولعل غياب التأثر السياسي في الجزائر بالنموذج السياسي التركي يرجع أساسا الى الاستقرار النسبي في طبيعة النظام السياسي القائم ، ثم ان ضعف أداء الأحزاب الإسلامية في الجزائر وعدم قدرتها على طرح مشاريع سياسية قوية، لم يمكنها من القفز الى مستوى الاستقطاب التركي أو نمذجة فكرها[1].

ولذلك نجد الحضور التركي في الجزائر متأصل تاريخيا وثقافيا، ويتمثل حاليا بالأساس في الجانب الاقتصادي الذي يقابله ضعف في التعاون القضائي، الاداري والاجتماعي بحسب ما نصت عليه المعاهدة ؛ بحيث ان الاقتصاد التركي يعد من اكبر الاقتصاديات في العالم بالرغم من افتقاد تركيا للموارد الطبيعية التي تمتلكها الجزائر، وهو ما يمكن ان يشكل نموذجا يحتذي به للجزائر من حيث الآليات والخطط والاستراتيجيات المتبعة. هذا دون الحديث عن الدراما الجزائرية التي أصبحت في الآونة الأخيرة مقتبسة جزئيا من الدراما التركية على غرار"مسلسل بنت البلاد" الجزائري 2021 والمقتبس من الدراما التركية الشهيرة" العروس الجديدة" والذي حقق نسب مشاهدات عالية في رمضان ما يعكس تأثر الجزائريين بالقيم والثقافة التركية، وهو الأمر مع مسلسل"ليام"2021 الذي تصدر قائمة نقاد الدراما العربية، ومسلسل "حب الملوك"2022، اضافة إلى إقبال الطلبة على المنح التركية وتعلم اللغة في المراكز الثقافوية. كلها مؤشرات تدل على الاستقطاب التركي للجزائر عن طريق سياسة خارجية قائمة على "القوة الناعمة".

[1] بلحوت زكرياء، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.131،130.

المطلب الثاني: دوافع إعادة بعث العلاقات الجزائرية التركية: التحديات والاستجابة

الراصد لحركة العلاقات التركية الجزائرية بشكل عام يجد انها أخذت تتشكل في أرضية عقلانية أكثر من أي وقت مضى بعد صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002، نظرا للتغير الذي طرأ على البيئة الدولية بعد الحرب الباردة، والبيئة الإقليمية بصعود فواعل جديدة وظهور تحديات فوق قومية فرضت على صانع القرار التركي تغيير مدركاته الذهنية حول ضرورة تجاوز الترسبات السيكولوجية الماضية وترسيخ الوعي بمصير إقليمي مشترك تكون لتركيا فيه المركزية، والحفاظ على علاقات بينية متوازنة مع باقي وحداته. ولعل الخلفية الإسلامية والتوجه الجديد نحو الشرق لحزب العدالة والتنمية قد لعبا دورا مهما في تعزيز العلاقات بين تركيا والدول العربية بما فيها الجزائر في ظل استمرار وضع الاتحاد الأوروبي العراقيل أمام العضوية التركية.

أولا: دوافع إعادة بعث العلاقات الجزائرية التركية:

1-الدافع السياسي:

تسعى تركيا ضمن المرحلة الراهنة لتوثيق علاقاتها مع الجزائر ضمن إطار سياسة التوسع الدبلوماسي والاقتصادي التركي في العالم، فقد شهدت الدول تقليديا تطويرا لعلاقاتها السياسية الثنائية عن طريق تكثيف الزيارات الرسمية والميدانية، وتفعيل دور القنصلية لدى البلدين خدمة للمصالح العليا والأهداف الإستراتيجية المسطرة. بالنسبة لتركيا، فقد استضافت تركيا سنة 2008 قمة "التعاون التركي الإفريقي"بحضور 49 دولة افريقية بما فيها الجزائر بغية توسيع إطار العلاقات الدبلوماسية[1].

كما أن رسم خطوط علاقات ودية بين دولتين ذواتا وزن جيو-سياسي وإقليمي من شأنه دعم العضوية في الهيئات العالمية كمجلس الأمن الدولي بتوحيد المواقف تجاه القضايا العالقة وبناء تحالفات إستراتيجية تخدم مصالح الدولتين وطموح الشعبين، خاصة وان الدولة الجزائرية والتركية لهما تاريخ مشترك إبان الحكم العثماني علاوة على موقفهما من القضية الفلسطينية وقضايا الشرق الأوسط ما

[1] عميري عبد الوهاب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.109-124.

يدعم التقارب السياسي ببناء خطط موحدة تقتضي تقديم الصورة المثالية للشراكة الفعالة في المحافل الدولية والإقليمية.[1]

وقد قدمت تركيا خمسة دروس[2] يمكن للنظام الجزائري الاستفادة منها لتعزيز الدور الإقليمي للجزائر:

أ-التناوب على السلطة* وإدماج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية.

ب-التوفيق بين الحداثة والمعاصرة والمجتمع المدني من ناحية ومسألة الهوية بمختلف جذورها.

ج-تكوين مجموعات الضغط "اللوبيات"في الولايات المتحدة الأمريكية وعدم الاعتماد على شركات العلاقات العامة موسمية الطابع فقط كما تفعل غالبية الدول العربية.

د-موازنة التحالفات بطريقة عقلانية مع الولايات المتحدة الأمريكية في النسق الدولي الجديد لتحقيق أقصى قدر من المصالح الوطنية وحد معقول من الاستقلالية تحت سقف التحالف مع واشنطن.

ويعتبر امتلاك تركيا لأدوات القوة الناعمة مثل جاذبية المشروع السياسي التي تقدمة في تجربة نادرة للتناوب السلمي على الحكم في منطقة تشهد تناحر بين الأصولية* *والديكتاتورية، ناهيك عن موقعها الجيوبوليتيكي وأطروحة العمق الاستراتيجي "لداود اوغلو"؛ عوامل تؤهل تركيا للعب دور إقليمي موجه ومستقطب لباقي الوحدات الدولية التي تنتمي لنفس المجال الإقليمي بما فيها الجزائر.

---

[1] خريبش عبد القادر، "واقع وأبعاد العلاقات التركية الجزائرية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية"،في **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**"، تحرير. عمار جفال (الجزائر 03، 2015)، ص.ص.173،160.

[2] مصطفى اللباد، "**تركيا والدول العربية..شروط التعاون المثمر**"، مركز الجزيرة للدراسات ،(25نوفمبر2009)،في:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/201172225731843286.html (2022-05-14)

***لابد من الإشارة أن حزب العدالة والتنمية وصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية، ولكن مكوثه قرابة 20 سنة بالسلطة يطرح العديد من التساؤلات حول هذه الديمقراطية ومدى الاستفادة منها كنموذج سياسي للقوة الناعمة.**

****مصطلح "الأصولية" ينم عن انحياز فكري غربي لطبيعة الصراع السياسي في بعض الدول العربية، وعادة ما تتهم المعارضة السياسية ذات التوجه السياسي بالأصولية، بما فيها التيار الإخواني.**

2-**الدافع الاقتصادي:**

ان الاقتصاد هو محرك الدولة نحو تحقيق مصالحها، وبالرجوع إلى الاقتصاد التركي الذي يشهد نموا متواصلا لا يقل عن 6% *سنويا[1]، فهو بحاجة إلى أسواق لتصريف البضائع والسلع التركية المتنوعة والحصول على شراكات إقليمية وثنائية واعدة ومنافسة للقوى العالمية الصاعدة على غرار الصين واليابان وإيران وكوريا الجنوبية علاوة عن القوى الأوروبية والأمريكية والبرازيل؛ والجزائر التي تعرف بكونها بوابة إفريقيا ولاعبا استراتيجيا مهما في المنطقة تعد سوقا مناسبة للاقتصاد التركي، حيث تشكل مؤسسات تصنيع النسيج والألبسة جزءا كبيرا من صادرات تركيا إلى الجزائر والتي بلغت 4.5مليار دولار حسب إحصائيات السفارة التركية.[2]

الشكل رقم (03): يوضح مؤشرات الاقتصاد التركي من العام"2008-2017"

المصدر: العربي الجديد: "الاقتصاد التركي يواصل النمو رغم الأزمات"، في: https://bit.ly/3MGrPJS (2022/04/10)

***يجدر التنبيه إلى حقيقة أن نسب النمو السنوي للاقتصاد التركي غير ثابتة، علاوة على انه في الفترة الأخيرة نتيجة العقوبات المسلطة عليها (جائحة كورونا، العقوبات الأمريكية، سحب الاستثمارات الخليجية) تراجعت نسب النمو خاصة ما بين 2014 و2020 في قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية.**

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي،"العلاقات التركية- الإفريقية"، المرصد الدولي،جامعة بغداد: **مركز الدراسات الدولية**، العدد 7،(سبتمبر2008)،ص.04.

[2] حسان جبريل،"**ارتفاع الصادرات التركية إلى الجزائر إلى 8.2% خلال تسعة أشهر**"، الأناضول(2018-10-28)،في: https://www.aa.com.tr/ar/ (2022-04-19)

ويكفي الإشارة الى معاينة الصعود الاقتصادي كمحرك لصنع صورة جاذبة للجمهور الأجنبي، ففي سنة2000 عرفت تركيا أسوء أزمة اقتصادية في تاريخها الحديث بسبب ارتفاع حجم المديونية الخارجية الحكومية، ولكن في غضون أربع سنوات وبعد حزمة إصلاحات قوية واستقرار سياسي نسبي استطاعت تركيا ان تسجل أعلى نسبة نمو اقتصادي ضمن منظمة التعاون والتنمية في أوروبا (OCDE)سنة 2010، أصبحت تحتل المرتبة 15 في الاقتصاد العالمي ، وفي سنة 2017 هي الاقتصاد العالمي رقم 13، وهو ما يفسر زيادة حجم التجارة التركية مع الدول العربية وإفريقيا عموما[1]، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية 30 مليار دولار خلال 8 أشهر(جانفي-أوت) من العام2019،وتدخل الجزائر ضمن اكبر 10دول عربية استيرادا وتصديرا لتركيا حسب معهد الإحصاء التركي.[2]

كما يرى الباحثين أن أهم ما تسعى إليه تركيا من هذا التقارب هو الحصول على النفط والغاز والموارد الأولية الأخرى التي تزخر بها الجزائر بما في ذلك اتفاق تركيا مع الجزائر للحصول على الغاز سنة 1988[3] والذي يعول استمراره حتى 2024، كما تحرص تركيا على الاستفادة من فرص الاستثمار الكبيرة في الجزائر وهو ما يفسر مصاحبة رجال الأعمال الأتراك المسؤولين الأتراك أثناء زياراتهم للجزائر المتكررة والمستجدة، علاوة على أن الانفتاح الاقتصادي والتجاري بين البلدين من شأنه أن يزيد من التدفق السياحي للجزائريين نحو تركيا .[4]

إن المقارنة بين الاقتصاد التركي و الاقتصادات الأخرى المتنافسة في الجزائر بما فيها الصين وفرنسا، تؤكد نسبيا تميز الاستثمارات التركية بطبيعتها الربحية المشتركة فضلا عن قدرتها على خلق الثروة والتأثير الايجابي على سوق العمالة عبر امتصاص جزء هام من البطالة التي ترهق الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يجعلها أكثر جاذبية وفاعلية بالمقارنة مع الاستثمارات الأخرى.

[1] منيرة بودردابن، "القوة الناعمة في العلاقات التركية الجزائرية: علاقات تحفظ أم انفتاح"،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،المجلد10، العدد 03، (جويلية 2021)،ص ص.618،629.

[2] اقتصاد بلاص،"**هل تستطيع الدول العربية التأثير على اقتصاد تركيا**"، في:https://economyplusme.com/13205/ (2022/04/10)

[3] محمد مصطفى الخياط،" **المياه وتوليد الكهرباء...مشروعات إقليمية**"، **السياسة الدولية**،المجلد 45، العدد181، (2010)، ص.127.

[4] خريبش عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**،ص ص.160-172.

3-الدافع الاجتماعي والثقافي:

إن أهم ما يدفع تركيا لتعزيز وجودها الثقافي والتاريخي في الجزائر هو القضاء على الذكريات السلبية في الماضي، وبناء مستقبل مشترك وفقا لمبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة2002؛ فعلى الصعيد الاجتماعي تم إعداد إستراتيجية لتنقية اللغة التركية من كل الألفاظ العنصرية المسيئة للعرب سواء في الإعلام أو في الكتب المدرسية التاريخية وهذا في محاولة لاستدراك تركيا للانفصال الذي حدث بينها وبين العرب بسبب سياسات التغريب التي اتبعها "كمال أتاتورك" بعد تأسيسه للجمهورية التركية 1923.

كما لا يخفى الإرث الاجتماعي والثقافي الذي خلفه التواجد العثماني بالجزائر من أثار عمرانية وحضارية، بحيث تسعى كل من الدولتين لإحياء هذا الإرث التاريخي الحضاري[1]، كما قامت تركيا بخطوات كبيرة في مجال تدريس اللغة العربية حتى في الجامعات والمعاهد الخاصة، فضلا عن تقديم منح دراسية وتبادل البعثات الطلابية مع الجزائر، علاوة على المتغير الديني الذي تستهدف من خلاله تركيا أن تكون دولة مركزية في منظمة التعاون الإسلامي وتقليل الفجوة الثقافية بينها وبين دوله لخلق موقف موحد إزاء ما يسمى بصراع الحضارات[2]. وهو ما يعكس التوظيف التركي لأدوات القوة الناعمة للسياسة الخارجية تجاه الجزائر فترة حكم حزب العدالة والتنمية.

ثانيا: التحديات التي تواجه التحرك التركي نحو الجزائر ودوافع الاستجابة الجزائرية:

1-دوافع الاستجابة الجزائرية للتقارب التركي:

تتضافر مجموعة من الأسباب التي تشجع على التحرك التركي نحو الجزائر كونها جزء من مشروعها في الريادة الإقليمية في منطقة المتوسط وإفريقيا، كما أن الجزائر نفسها لها دوافع لهذا التحالف جسدتها اتفاقية الصداقة والتعاون التي تربطها بتركيا2006 كما اشرنا سابقا، ولعل أهم عاملين للتقارب الجزائري التركي هما الدافع الاقتصادي والدافع السياسي الأمني.

فمن **الناحية الاقتصادية**، تتطلع الجزائر إلى الاستفادة من الخبرة التركية في مجال الاستثمار خاصة في قطاع البينة التحتية، الذي بلغ فيه حجم الاستثمارات التركية بالجزائر ما يقارب 4.5 مليار

[1] **المكان نفسه**.

[2] شريف شعبان مبروك، "إيران وتركيا...علاقات متباينة مع دول حوض النيل"، **السياسة الدولية**،المجلد45، ع181،(2010)، ص.146.

دولار، كما أن الجزائر تسعى لتنويع اقتصادها للتخلص من التبعية للمحروقات، والدخول في منطق شراكة متوازنة المصالح مع القوى الإقليمية الجديدة من ضمنها تركيا، علاوة على أن الأتراك يجدون في الجزائر فرصا كبيرة لتثمين استثماراتهم والمساهمة في النهوض الاقتصادي للبلدين[1].

أما من **الجانب السياسي والأمني**، فقد أكد الوزير السابق"عبد المالك سلال" إبان الزيارة التي قام بها "رجب طيب اردوغان" أن الجزائر وتركيا ينتميان إلى نفس الفضاء الجيوسياسي والثقافي، ولهما مقدرات حيوية خاصة في ظل التهديدات التي يشهدها الفضاء الأورو-متوسطي، ما يفرض الالتزام الدائم بسبل التشاور والحوار بين بلدان المنطقة،و تشجيعا للمصالحة الوطنية والشرعية الدولية يتعين على الطرفين التركي والجزائري الاتحاد أمام التحديات الأمنية الجديدة وتصاعد التهديد الإرهابي والأزمات الداخلية لدول الجوار.

2-التحديات التي تواجه التقارب التركي الجزائري:

يوجد صعوبة في إقامة علاقات وطيدة بين تركيا والجزائر نظرا للتباين في المواقف بينهما خاصة من الناحية الدبلوماسية في القضايا التي تتقاطع فيها مصالحهما الإقليمية والهوياتية كسوريا وفلسطين، كون تركيا تمتلك علاقات قوية مع إسرائيل وتحاول لعب ادوار محورية في المنطقة العربية ما يجعل التشاور بين الطرفين مستبعد نسبيا في هذا المجال لاختلاف المواقف والمبادئ في سياستهما الخارجية بالرغم من الاتفاقيات الموقعة بينهما والتي تحث على التشاور و توحيد المواقف من القضايا السياسية.

أما من حيث النجاعة الاقتصادية فان الجزائر تظل حبيسة المحروقات في حين تتعدد الصادرات التركية إلا في حالة تفعيل الشراكة بينهما والاستفادة الجزائرية من النموذج الاقتصادي التركي.

كما أن تدخل قوى إقليمية ودولية في العلاقة بين تركيا والجزائر لها مصالح جيواستيراتيجية في المنطقة خاصة الاتحاد الأوروبي، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية والصين. يجعل من الشراكة الترك-جزائرية تنحى في خطوط متقطعة وغير مستمرة.

وأيضا نجد للاختلاف اللغوي بين البلدين والقطيعة الطويلة في الجانب الثقافي خاصة بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، وتوجه السياسة الخارجية التركية إلى التغريب منذ تأسيس الجمهورية

[1] جزايرس، "**الجزائر وتركيا تسعيان لإضفاء بعد استراتيجي للعلاقات التاريخية التي تربطهما**"، صوت الأحرار، في: https://www.djazairess.com/alahrar/110918 (2022/04/11)

التركية إلى غاية أواخر تسعينات القرن الماضي وبداية الألفية بصعود حزب العدالة والتنمية. كلها عوامل من شأنها عرقلة تطور العلاقات التركية الجزائرية وتثبيطها[1].

إن الجزم المطلق بعدم توافق المواقف السياسية للجزائر وتركيا، قد نفته العديد من الأحداث الدولية التي نسقت فيها الجزائر وتركيا جهودهما لإضفاء صيغة التوافق بينهما وان كان ضمنيا لا مبدئيا، فالرجوع إلى القوانين المؤسسة للجمهورية الجزائرية يؤكد عدم تشجيعها للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ونصرة القضية الفلسطينية ومحاربة الاستعمار بكل أشكاله؛ إلا أن حقيقة المصالحة التركية مع إسرائيل في إطار المصالح الإقليمية لتركيا ومناداتها بحق الفلسطينيين في التحرر علاوة على قيادتها لمبادرة جماعية شارك فيها العديد من الناشطون الحقوقيين بتركيا والجزائر وبعض الدول الأخرى لفك الحصار على غزة سنة 2010[2]؛يجعل الدبلوماسية التركية محل الجدل كونها تدعم الازدواجية في المواقف بما يخدم مصالحها الاستراتيجية وصورتها الناعمة التي تسعى لتسويقها عبر منصات وشعارات دعم العدالة والديمقراطية والقيم الإنسانية.

كما أن الاطلاع على الموقف التركي من الحرب السورية وحتى في الصراع القائم بليبيا بالتدخل عسكريا؛ وهو الأمر الذي يخلق الجدل في العلاقات البينية الترك-جزائرية، إذ لم يصدر عن الجزائر أي إدانة رسمية للسلوك الخارجي التركي حينها. بما يؤكد مدى التوافق والانسجام بين السياسة الخارجية التركية و الجزائرية هو ما حثت عليه اتفاقية الصداقة والتعاون بين البلدين منذ سنة 2006.

في الأخير، يمكن القول أن التفاعلات الترك-جزائرية ليست وليدة الوقت الراهن بل متأصلة في عمقها التاريخي في الحضارة العثمانية لكنها شهدت تراجعا وقطيعة نتيجة التوجهات التي انتهجها قادة البلدين في ظل الأوضاع الدولية والإقليمية في القرن العشرين؛ بيد أن التوجه الجديد لحزب العدالة والتنمية نحو الشرق"العمق الاستراتيجي" واستقلالية الجزائر وموقعها الجيواستيراتيجي، أضفت زخما جديدا لهذه العلاقات الثنائية خاصة بعد توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون بين البلدين سنة 2006، وهو الأمر الذي انعكس على تطور العلاقات الناعمة بين تركيا والجزائر بالرغم من التحديات القائمة. ما من شأنه الاستجابة لهذه المبادرة خاصة في جانبها الاقتصادي وهو ما يعول عليه إذا ما حققت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين طفرة نوعية.

---

[1] بلحوت زكرياء، **مرجع سبق ذكره**، ص ص.126-144.

[2] المحرر،" **أسطول الحرية 1**"، الجزيرة (30-06-2015)،في: https://bit.ly/3wFYzvV (14-05-2022)

المبحث الثاني: طبيعة البرامج التركية الموجهة والمستقطبة في الجزائر(2006-2021)

برمجت السياسة الخارجية التركية في توجهاتها الجديدة العديد من الخطط لتنمية وتطوير علاقاتها الثنائية مع الجزائر، باعتبارها وحدة دولية تنتمي لدوائرها الإقليمية، وقد تنوعت البرامج التركية الموجهة والمستقطبة للجزائر بين ماهو اقتصادي وما هو ثقافي تعليمي كآليات للقوة الناعمة التركية التي تسعى للتأثير عن طريق الجذب والإقناع بدل الإكراه والإرغام.

المطلب الأول: البرامج التركية الاقتصادية في الجزائر

اشرنا سابقا إلى الدوافع الاقتصادية التي عمقت من التقارب الجزائري التركي، وعليه فإن البرامج الاقتصادية التركية في الجزائر تأتي كامتداد لما أسست له اتفاقية الصداقة والتعاون من روابط بين البلدين، في التبادل التجاري و الاستثمار و في الأسواق والخبرة الاقتصادية.

أ-التبادل التجاري:

وعن العامل الاقتصادي في العلاقات التركية الجزائرية سوف ندع لغة الأرقام هي التي تتكلم فهذه الأرقام والإحصائيات خير تعبير عن قوة وحجم العلاقات الاقتصادية؛ **وهو ما يظهر في الجدول أدناه:**

الجدول رقم(02): يوضح قيمة التبادلات التجارية بين الجزائروتركيا في الفترة (2003-2014)

السنة	ت صدير	م تغيرون	الصادرا ت العامة	ا ستيراد	م تغيرون	نسبة الواردات العامة	ال حجم	ال رصيد
2003	57 3..002	1 1.4	1.21	1. 081.586	- 3.9	1.56	1. 654.587	- 508.584
2004	80 6.115	4 0.7	1.28	1. 255.679	1 6.1	1.29	2. 061.794	- 449.561
2005	80 7.138	0 .1	1.10	1. 694.989	3 5.0	1.45	2. 502.127	- 887.850
2006	1.0 20.696	2 6.5	1.19	1. 864.526	1 0.0	1.34	2. 885.222	- 843.830
2007	1.2 314.725	2 0.7	1.15	2. 108.491	1 3.1	1.24	3. 340.216	- 876.766

2008	1.6 13.644	3 1.0	1.22	3. 262.176	5 4.7	1.62	4. 875.820	- 1.618.532
2009	1.7 80.136	1 0.3	1.74	2. 028.115	- 37.8	1.44	3. 808.251	- 247.979
2010	1.5 04.590	- 15.5	1.32	2. 276.018	1 2.2	1.23	3. 790.608	- 771.428
2011	1.4 70.547	- 2.3	1.09	2. 716.334	1 9.3	1.13	4. 186.881	- 1.245.787
2012	1.8 13.015	2 3.3	1.19	2. 651.131	- 2.4	1.12	4. 464.146	- 838.116
2013	2.0 002.178	1 0.4	1.32	2. 283.374	- 13.9	0.91	4. 285.552	- 281.196
2014	2.0 83.473	4 .1	1.32	2. 642.391	1 5.7	1.09	4. 725.864	- 558.917

Source: Abdelhakim Guendoz, **Turkiye ve cezayir Dis ticaretinin gelisimi**, (Ankara – 2017)، S.11.

وحسب ما يشير إليه الجدول، فإن العلاقات الاقتصادية التركية الجزائرية قد شهدت تطورا ملحوظا؛ فبينما كانت الصادرات التركية في سنة 2005 التي شهدت زيارة الرئيس الجزائري لتركيا 2-4 فيفري 2005 لتحسين العلاقات الثنائية لا تتجاوز 8,7 مليون دولار والواردات 1,694 مليون دولار ، بعد ان رد رئيس الوزراء التركي اردوغان تلك الزيارة بالمثل في 22 مارس 2006 ارتفعت الصادرات الى 1,020 مليون دولار والواردات الى 1,828 مليون دولار واستمرت بالارتفاع لتبلغ ذروتها في عام 2010 صادرات تركيا للجزائر 1,5 مليار دولار والواردات من الجزائر 2,2 مليار دولار.[1]

ويتكون ما يقارب من 97% من الصادرات الجزائرية الى تركيا من مصادر الطاقة بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال (LNG) وغاز البترول السائل (LPG) والنفط الخام والغاز الطبيعي وتتمثل الصادرات التركية الى الجزائر في السيارات والمعدات ومنتجات الحديد والصلب والاسمنت وقطع غيار الآلات والمنتجات النسيجية والحلوى والملابس والأجهزة الكهربائية والمنزلية وأجهزة الاتصالات اضافة الى منتجات

[1] http://wwwmfa.gov.tr/turkey.s.commercail-andturkey-AlgeriaEconomicandtraderelationsEconomicRelationswithAlgeria.en.maf (2022-05-15)

الحبوب والفواكه والخضروات والمنتجات البلاستيكية ويرتبط البلدان بلجنة اقتصادية مشتركة تركية جزائرية تم تأسيسها سنة 2012.[1]

ب-الاستثمار:

في جانب الاستثمار قد زار الرئيس التركي اردوغان الجزائر عام 2014 وتم التوقيع على اتفاقية تقضي بتمديد تزويد الجزائر لتركيا بالغاز الطبيعي المنتج لمدة عشر سنوات إضافية مع مضاعفة الكمية بنسبة 50% وهدف الى تكثيف التنسيق بينها، حسب وصف الأستاذ "كمال رزيق" تمثل في ان الجزائر تأمل ان يرفع الجانب التركي مستوى الاستثمارات في القطاعات المنتجة كالنسيج والصناعات الثقيلة، كما يرى أن الاستثمارات التركية بالجزائر ذات ثقل وتأثير في التخفيف من حدة البطالة والتشغيل، بخلاف الاستثمارات الفرنسية التي تركزت مؤخرا على الصناعات الغذائية. ويحلل رزيق مستقبل العلاقات التركية الجزائرية ان تركيا تربطها علاقات اقتصادية قوية مع الجزائر إذ تعد الشريك الاقتصادي الرئيسي في شمال إفريقيا [2].

وأكد السفير الجزائري "مراد عجابي" أن الجزائر باتت هي الشريك التجاري الثاني لتركيا في أفريقيا، كما أصبحت تركيا في المرتبة الأولى بين الدول الأكثر استثمارًا على الأراضي الجزائرية ، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا أكثر من أربعة مليارات دولار عام 2020، فيما بلغ حجم الاستثمارات التركية 4.5 مليارات دولار .[3]

وتجدر الإشارة الى ان هناك أكثر من 800 شركة تركية في الجزائر تنشط ضمن قطاعات عدة؛ معظمها في مجال الإنشاءات والبنية التحتية حيث نجح المركب التركي في الجزائر "توسيالي للحديد والصلب"، في منطقة وهران غربي البلاد، في تصدير ما يقارب 800 مليون دولار من منتجاته من الحديد إلى عدة دول بينها أميركا، وكذا أوروبا وأفريقيا ، كما نجح مركب تركي للنسيج أقيم في منطقة غليزان، غربي الجزائر، في إعادة بعث قطاع النسيج، ووفرت هذه الشركات أكثر من 34 ألف منصب عمل[4].

---

[1] حلقة نقاشية، "أفاق العلاقات التركية الجزائرية"، **مركز دراسات الشرق الأوسط**،(28-05-2020)،في: https://www.orsam.org.tr/ar/turkiye-cezayir-iliskilerinin-gelecegi-2/ (12-05-2022)

[2] Omar Bouacha, **"Erdugan's visit to Algeria: An important step towards building an effective Turkish-Algeria partnership ", Afrika Avastnmacilari derngi**, (marS 2018)،Http://www.alrivadh.com (19-04-2022)

[3] عثمان لحياني،" **الجزائر تؤكد متانة علاقاتها الحيوية مع الجزائر**"، العربي الجديد، في:https://www.alaraby.co.uk/economy / (17-04-2020)،

[4] **المكان نفسه.**

ج-الخبرة الاقتصادية:

هناك العديد من الدول المنافسة للجزائر في القارة الإفريقية والتي تبحث عن توسيع تواجدها في القارة والوصول إلى أسواق كبرى، من خلال عقد شراكات مع دول صناعية وناشئة للاستفادة من إمكاناتها في مجال الصناعة والتصنيع الزراعي والبنى التحتية. حيث أشار صاحب اكبر تجمع لرجال الأعمال في الجزائر السيد "سامي عاقلي" إلى أن النموذج الاقتصادي التركي يُعد تجربة ناجحة يمكن الاستلهام منها، وتُمكن من دخول أسواق دولية بمنتجات تكون ثمرة شراكة متوازنة المصالح بين الجزائر وتركيا[1]. خاصة وان التبادل التجاري بين البلدين قد فاق 4 مليار دولار في 2020 وفق بيانات رسمية لسفراء البلدين والذي يتوقع ارتفاعه إلى 10 مليار دولار في السنوات القادمة[2].

كما ان التاريخ المشترك القرب الجغرافي والاستثمارات التركية من شأنها تجسيد طموح الجزائر في توسيع اقتصادها قاريا. وفي هذا الصدد، اقترحت وزارة التجارة الجزائرية على تركيا إطلاق تكتل لشركات متعددة الجنسيات تكون الجزائر منطلقا لها لدخول أسواق عالمية خلال لقاء وزير التجارة كمال رزيق بسفيرة أنقرة بالجزائر "ماهينور أوزديمير غوكطاش".

إن هذا المقترح يخول للجزائر فرص إقامة بنى تحتية لشركات منتجة، لا يمكنها فقط دخول السوق الإفريقية ولكن أيضا السوق الأوربية القريبة جدا من الجزائر بحرا وجوا، خاصة في ظل وجود أرضية قانونية مشجعة للاستفادة من الخبرة الاقتصادية للشريك التركي في الجزائر.

في 9 مارس 2021، أعلن أكبر تنظيم لأرباب العمل في الجزائر، تقديم 62 مقترحا للسلطات لبناء اقتصاد جديد عبر 4 محاور إصلاح كبرى، والمقترحات التي قدمت للسلطات، نابعة مما تعيشه الشركات الاقتصادية في يومياتها مثل محاربة البيروقراطية ومشاكل العملة وتغيير المنظومة البنكية والمصرفية.

[1] حسان جبريل، "**الشراكة التركية الجزائرية مدخل للتوسع التجاري بإفريقيا**"، وكالة الأناضول،(2021-04-16)، على الموقع الالكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/ (18-04-2022)

[2] **لحياني، مرجع سبق ذكره.**

كما يسعى الطرفين لإطلاق منصة رقمية للتبادل بين رجال أعمال البلدين تكون مربوطة باتحادية أرباب العمل في كل من تركيا والجزائر، وأيضا تسعى إلى إطلاق مجلس الأعمال الجزائري التركي[1] وهو ما من شأنه إعطاء دفع قوي للعلاقات التركية الجزائرية مستقبلا.

المطلب الثاني: البرامج التركية الثقافية والتعليمية في الجزائر

إن السياسة التركية قد شهدت في تطورها مراحل معقدة فثقافيا نجد أن مؤسس الجمهورية التركية" أتاتورك" قد حاول الفصل بين الوحدات المكونة للهوية التركية على أساس ديني بعد أن كان يجمعها العرق والدين في فترة الحكم العثماني، وقد مورست عدة انتهاكات منذ 1923 ضد الهوية الإسلامية وروافدها اللغوية العربية، لكن بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم بدأت تركيا تتجه نحو أطروحة التعددية الثقافية باعتبارها جسر يربط بين دفتي الغرب والشرق.

وفي سبيل مد الجسور وكسر الحواجز الثقافية وإحياء الوشائج الحضارية التي خلفها التباعد بين الجزائر وتركيا في المراحل السابقة ومعرفة المستجدات مباشرة على ارض الواقع تسعى تركيا لتكثيف أنشطتها العلمية والثقافية مع الدول المغاربية عامة والجزائر خاصة، كما تحاول نقل تجربتها من خلال التواصل الثقافي عبر تنظيم برامج للتواصل بين الشباب التركي والشباب الجزائري؛ ومن هذه البرامج (**مشروع شباب الشرق الأوسط لبرنامج (E.K.B)**) والذي يهدف الى جمع الشباب في دول المغرب العربي لتطوير الديمقراطية وهؤلاء الشباب التي تعتبرهم تركيا رؤساء الحكومات ووزراء وصحفيون المستقبل،[2] وقد تمكنت الحكومة التركية من بناء شبكة من التواصل الثقافي والمدني والعلمي والاكاديمي في الجزائر[3].

أ-البرامج الثقافية:

وتعد الزيارات الرسمية المتبادلة إحدى الركائز الأساسية لمسؤولي البلدين فقد شهدت مدة حكم حزب العدالة والتنمية نشاطا دبلوماسيا مكثفا لمختلف المسؤولين الأتراك، وتوظيف الدبلوماسية الناعمة واستدعاء التاريخ لأهداف سياسية.

---

[1] جبريل، **مرجع سبق ذكره**.

[2] محمد طه سويداني، "**العلاقات الجزائرية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية2002-2018**"،(جامعة الموصل،2020)،في: https://ur-journal.com/index.php/Home/article/view/1/5 (2022-04-13)

[3] "**جريدة الخبر الجزائرية**، الملتقى الثقافي لدعم العلاقات التركية المغاربية ،(2020/2/20)،في: http://www.elkhabar.com/ar/autres/demieresnouvelles/323858.htmi (2022-04-13)

1-التاريخ و الأدب:

فلا غرابة ان نجد ان في الأدبيات التركية الكثير من الذاكرة المتعلقة بالجزائر وخاصة في مدة الحكم العثماني إذ كانت الجزائر تحت سلطتهم وشكلت بفعل ذلك جزءا من تراثهم كما شكلوا كذلك جزء من تراث الجزائريين وأدبياتهم، واستمر هذا الارتباط حتى بعد فترة انفصال الجزائر ووقوعها تحت الاستعمار الفرنسي؛ حيث نجد في الأدبيات التركية الكثير من النصوص التي تدين الاستعمار وتساند استقلال الجزائر ونضالها، كما عند الشاعر والكاتب التركي المشهور (محمد عاكف ارصوي) خصوصا في صفحات جريدة (الصراط المستقيم) التي كانت تصدر في الأستانة (استانبول) وكذلك عند الكتاب الآخرين (سوراي قاراقوش) في كتبه ودواوينه، ومن أهم الأدبيات التركية في هذا الصدد وأشهرها القصيدة الشعبية التي تعرف بـ (أغنية الجزائر) التي تردد في معظم المناسبات الاجتماعية لسكان الأناضول، لتروي عمق العلاقات والحضور التاريخي للجزائر في وجدان الشعب التركي[1].

ومن هذا الباب، فقد حاولت تركيا توظيف الأدب والتاريخ والإعلام لتجريم التاريخ الاستعماري الفرنسي بالجزائر خدمة لمصالحها خاصة في إطار أزماتها الدبلوماسية مع فرنسا (مسألة تجريم فرنسا لمجزرة الأرمن التي ارتكبها العثمانيون إبان الحرب العالمية الأولى)،[2] وما يثير أن الخارجية التركية لا توظف هذه المسألة الا في حين تدهور علاقاتها مع فرنسا.

2-الاعلام والدراما التركية:

اعتمدت الحكومة في تركيا على الدراما التركية ضمن منظومة القوة الناعمة، والترويج من خلالها لصورةٍ إيجابيةٍ عن الثقافة والتاريخ العثماني، من أجل إبراز ذلك لدى الرأي العام الداخلي والدولي على حدٍّ سواء، فمن خلال المسلسلات والأفلام التركية التي تُعرَض على وسائل الإعلام، يمكن تحقيق أحد أهمّ أهداف الدبلوماسية العامة، ألا وهي تظهير صورةٍ إيجابيةٍ عن تركيا وبشكلٍ خاص، لدى شعوب المحيط الإقليمي لتركيا، مع إعطاء الأولوية للمُشاهد التركي، فحسب إحصائيّاتٍ أُجرِيت مؤخراً وفقاً لدراسةٍ

[1] السويداني، **مرجع سبق ذكره**.

[2] المحرر،" اردوغان يتهم فرنسا بارتكاب جرائم إبادة بالجزائر إبان الحقبة الاستعمارية"، **BBC NEWS**،(23-12-2011)،في:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/12/111223_turkey_france_ardogan
(2022-04-15)

صادرة عن مركز "الفكر الاستراتيجي للدراسات"، فإنّ الأتراك يقضون ما يقارب ساعات ونصف يوميا لمتابعة المسلسلات وغيرها من الإنتاجات المرئيّة.

ونتيجة لذلك، أعلنت الحكومة التركية منح جوائز ومساعدات ماليّة لدعم المنتجين والمخرجين لخلق منتوجٍ درامي وإعلامي داعم لصورة تركيا كقوة اقتصادية ووجهة سياحيّة لدى المتلقّي الأجنبي، فبحسب منظمة الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التركية - وهي إحدى المراكز البحثية في تركيا – ستكون الدراما التركية ذات أهمية حيوية في تشكيل القوة الناعمة للسياسة التركية، وفي تحديد ملامح صورتها المشعَّة إقليميا ودوليا.

ويعكف القادة الأتراك على التغلغل داخل الجزائر على مختلف الأصعدة فعلى الصعيد الثقافي والفني تلقى الأعمال الدرامية التركية المدبلجة الى اللغة العربية وباللهجة العامية (الجزائرية) مشاهدة وإعجاب كبيرين لدى المواطن الجزائري فضلا عن استضافة مهرجانات دولية جزائرية لممثلين ومخرجين أتراك وفنانين وفرق موسيقية.

أصبحت المسلسلات التركية، على اختلاف فئاتها خلال السنوات الأخيرة، تتصدر واجهة برامج القنوات الجزائرية الحكومية والخاصة، في تحول أنهى عقود من سيطرة الدراما المصرية والسورية والمكسيكية وحتى البرازيلية المدبلجة على اهتمام المشاهد المحلي. وتعرض العديد من الفضائيات الجزائرية الخاصة والعمومية، مسلسلات درامية ورومانسية وتاريخية تركية متنوعة بين المدبلجة إلى العربية الفصحى واللهجات السورية واللبنانية والمحلية الجزائرية[1].

بدأت القناة الجزائرية الخاصة "الشروق" سنة 2016، بعرض المسلسل التركي "إليف" المدبلج إلى اللهجة الجزائرية للمرة الأولى، حيث حظي بمتابعة معتبرة، بحيث تعدّ مبادرة القناة سابقة في عالم السمعي البصري وميدان صناعة الأعمال الدرامية هذه الخطوة استحسنها كثير من الجزائريين، خاصة أن نسبة منهم بمنطقة القبائل والاوراس وكذا الجنوب، لا يفقهون كثيراً اللهجة المشرقية، رغم أنهم مهتمون بالمسلسلات التركية، وقد قدمت قناة "الشروق" الجزائرية للجمهور الجزائري أعمالا درامية تركية

[1] حسام الدين إسلام،" **الدراما التركية تتصدر قنوات الشاشة الجزائرية الحكومية والخاصة**"، وكالة الأناضول(2018-12-06)،في:/ https://www.aa.com.tr/ar (2022-04-15)

بما فيها المسلسل التاريخي "قيامة أرطغرل"، للمخرج "متين غوناي"، بالعربية الفصحى، والعمل الدرامي "زهرة القصر" باللهجة المحلية، و"الدخيل" و"حب أعمى" باللهجة اللبنانية، كما عرضت في نوفمبر 2017، مسلسل "الثأر" مدبلجا إلى العربية ومسلسل "السلطانة قُسُم" بداية شهر ماي من نفس العام[1].

كما عرضت "قناة الفجر" الجزائرية المختصة في عرض الأعمال التلفزيونية التركية للجمهور الجزائري خاصة والعربي عامة، مسلسلات مترجمة مثل "تحدث أيها البحر الأسود"، "العهد"، "قيامة أرطغرل" (الجزء الخامس)، في أوقات مختلفة، مع إعادة بثها. كما بدورها، دأبت قناة "الجزائرية وان" منذ إطلاقها في مارس 2012، على بث مسلسلات تركية، حيث عرضت مسلسل تركي مدبلج إلى اللهجة اللبنانية عنوانه "أسميتها فريحة."

ويجدر الإشارة إلى ان عرض الأعمال التركية الدرامية والتاريخية والرومانسية حديث العهد مع القنوات الجزائرية الخاصة التي تأسس أغلبها في 2012. بالمقابل فإن القنوات الحكومية الناطقة باللغات الثلاث العربية والفرنسية الأمازيغية، استبقت تجربة عرض المسلسلات التركية بعدما كانت تعرض للجزائريين مسلسلات مصرية وسورية ومكسيكية وأرجنتينية وبرازيلية ارتبط بها المشاهدون لفترة طويلة. ففي 2010، بدأت القناة الأرضية (عمومية) بعرض مسلسل "دموع الورد" المدبلج، وعرضت مسلسلات أخرى "منها "الآمال التي نحياها" وغيرهما[2]. وفي ذات السياق، ترجع المرّات الأولى التي اكتشف فيها المشاهد الجزائري الدراما التركية إلى ما قبل سنة 2010، على قنوات عربية فشاهد مسلسلات: "دموع الورد" و"نور" و"سنوات الضياع" و"وادي الذئاب."

أما عن الأسباب التي تستقطب المشاهد الجزائري للدراما التركية، فيرى الكاتب والصحفي المختص في الشأن الفني فيصل مطاوي، "أنّ المسلسلات التركية تجذب المشاهد الجزائري لأسباب عدة منها: الدبلجة والترجمة إلى العربية أو اللهجات الأخرى منها الجزائرية، والتقنية العالية الجودة التي توظف في هذه الأعمال. الضوء، الصورة، الديكور، والموسيقى والمؤثرات الصوتية والبصرية وجمال وأناقة

[1] عربي بوست، **" الدراما التركية باللهجة الجزائرية"**، (2018-04-25)،في: https://arabicpost.net: / (2022-04-16)

[2] حسام الدين ، **مرجع سبق ذكره.**

الممثلين."كما أنّ السيناريو عنصر مهم جدا خاصة على صعيد المواضيع الاجتماعية المعالج؛ والسيناريو في الدراما والمسلسلات الرومانسية والتاريخية التركية محبوك بطريقة جيدة مع الاعتماد على المؤثرات[1].

في حين يرجع آخرون السبب إلى الميزانية الضخمة التي يخصصها المنتج التركي لهذه الأعمال ما يجعل عنصر الإبهار حاضرا، علاوة على ذلك فإن النساء هن الجمهور المستهدف بكثرة للدراما التركية خاصة انطلاقا من القيم والرسائل التي توجهها في ما يخص الحرية والمساواة وقضايا الأسرة، كما ان للتسويق المؤثر والموجه نحو المنطقة العربية و شمال إفريقيا باللعب على اوتار الثقافة المشتركة دور في ذلك، ما يجعل المشاهد يشعر بالتقارب مع المجتمع التركي.

3-الشراكة في مجال الإنتاج الدرامي:

لم تكتفِ القنوات الجزائرية ببث الأعمال التركية مترجمة إلى اللهجة الجزائرية؛ بل تطورت لتصبح شراكة في الإنتاج والإخراج، والأمور التقنية المعروفة. ويعد مسلسل "تلك الأيام" سابقة في الدراما الجزائرية، باعتباره عملاً جزائرياً بإشراف تركي؛ يقود الفريقَ التركيَّ المخرجُ التركي الألماني "محمد جوك"، الذي أخرج ما يزيد على 20 مسلسلاً في تركيا وأذربيجان وبلغاريا وألمانيا وروسيا، ويعاونه فريق العمل التركي،على رأسهم المؤلف والسيناريست "أركان شيبلاك"، ومدير التصوير "حقي توبجو"، ومدير الإضاءة "أحمد إيدن"، ومهندس الديكور "أوزجور كميرتاش"[2].

وقد أكد مدير المؤسسة الراعية للعمل "الشروق"، علي فوضيل رحمه الله حينها، لـ"عربي بوست": "مؤسستنا أنتجت العديد من المسلسلات الكبيرة للسوق الجزائرية، وكنا نسعى هذا العام (2018) للمنافسة والخروج بالمسلسل الجزائري إلى فضاء الشاشات العربية." وهناك عمل آخر كان الجميع يترقب مشاهدته خلال شهر رمضان، ويتعلّق الأمر بـ"الرايس قورصو" من بطولة الممثل الجزائري الشهير"صالح اوقروت"، وهو المسلسل الذي كان سيُصوَّر في دولة تركيا من الحلقة الأولى إلى الأخيرة.

وبالرغم من أن الجزائر تزخر بكتّاب روائيين على غرار العمل الشهير "الحريق" لمحمد ديب، الذي أخرجه مصطفى بديع إلى مشاهد تلفزيونية أو "ريح الجنوب" لعبد الحميد بن هدوقة من إخراج بوقرموح،

[1] **المكان نفسه.**

[2] **عربي بوست، مرجع سبق ذكره.**

كان الأجدر التوجه إليهم لإنقاذ أزمة السيناريو في الدراما التلفزيونية الجزائرية، لكن الاختيار كان بالتوجه نحو نصوص تركية، فإما الاقتباس منها أو الترجمة الحرفية لها، وهذا ما نجده في الموسم الرمضاني الفارط في كل من مسلسل "بنت البلاد" ومسلسل "مشاعر"، لتصبح الدراما التركية منقذة الدراما الجزائرية حيث انتعشت هذه الأخيرة بنفس تركي، فضلا عن إنتاج عدة مسلسلات بمخرجين أجانب، الذين أثبتوا أنهم لا يزالون قادرين على وضع بصمتهم في الدراما الجزائرية[1].

وبالحديث عن الشراكة الترك-جزائرية في الإنتاج الدرامي، يرى الناقد السينمائي الجزائري "محمد علاوة حاجي"، في تحليله لظاهرة الاعتماد على الدول العربية والأجنبية، من قِبل المخرجين الجزائريين في إنتاجهم للأفلام والمسلسلات يعتبر هروبا من الواقع الجزائري الذي لا يحتوي إمكانات بمستوى الأعمال العالمية، فمدينة للإنتاج السينمائي غير متوفرة بالجزائر ما يدفع المخرجين إلى التعامل مع دول شريكة كتونس وتركيا. وأشاد في المقابل بالتقارب التركي-الجزائري، الذي اعتبره فرصة لتبادل الخبرات والاهتمامات؛ لأن الدراما التركية أصبحت تسيطر على المشهد عبر قنوات التلفزيون العربية برأيه"[2].

كما أكد الأكاديمي والناقد محمد الأمين بحري لـ "أخبار الوطن: "أن استيراد النموذج التركي مجدٍ للدراما الجزائرية، وهو ما يشكل ظاهرة حقيقية ميزت دراما رمضان من حيث جودة الإضاءة والصورة وإتقان الديكور ، لكن التعامل مع هذه المقاربة قد اختلف من عمل للآخر، فمثلاً نرى في "مشاعر"، اجتلاب مخرج وفريق فني تركي، وفريق تمثيل تونسي، وفضاء مكاني تونسي أيضاً، وهذا ما جعل هذا العمل يدخل في حقل الشراكة وكان التأثير التركي والتونسي أكثر بكثير من الناحية الفنية عن دور الفريق الجزائري."

أما في السلسلة الكوميدية "دقيوس ومقيوس"، فلم يكن لهذه الشراكة أي أثر فني ملموس مثلما رأيناها في مسلسل مشاعر، رغم أن المخرج التركي نفسه في العملين(muhammetGok) ، إلا أن أثره في كوميديا "دقيوس ومقيوس" كان باهتاً، على عكس الإبهار التقني في الإخراج الذي أبرزه في المسلسل

[1] صارة بوعياد،" **المسلسلات الجزائرية ...بصمة التقليد**"، أخبار الوطن،(27-04-2021)،في: https://akhbarelwatane.net/ (17-04-2022)

[2] عربي بوست،" **الدراما التركية باللهجة الجزائرية**"، (25-04-2018)،في :https://arabicpost.net / (18-04-2022)

الدرامي "مشاعر".[1] أما عن مسلسل "بنت البلاد"، فإن السيناريو بأسره مستنسخ من المسلسل التركي الشهير "العروس الجديدة" حتى في مكياج وأدوار وعدد الشخصيات وتركيبة العائلات. ولهذا فإن استيراد النموذج التركي سواء في الإخراج أو الموسيقى أو الهجرة إليهم أمراً غير مجدياً للدراما الجزائرية، بل لابد من الاتجاه نحو الاستثمار والشراكة مع شركات الإنتاج والفرق التقنية والتمثيلية، كي نتعلم ونطور منتوجنا بالاحتكاك بتلك التجارب الدرامية الرائدة بدل استيراد واستنساخ نماذجها.

في حين رجح الكاتب والصحفي "وليد عبد اللاهي" العودة إلى الرّوايات الجزائرية بدل استيراد النص التركي" ففي نظره إن السيناريست الحقيقي ابن بيئته، والأعمال الجيدة هي التي تصدر من عمق الثقافة الجزائرية ويرى من خلالها المشاهد الجزائري نفسه،وهو السبب وراء نجاح مسلسل "أولاد الحلال" ومسلسل"بابور اللوح". ويؤكد الصحفي والناقد محمد علال لـ"أخبار الوطن:"انه وبالرغم من المواضيع المطروحة بجودة عالية في الصورة والديكور، إلا ان التركيز الأكبر فيها كان على المواضيع الاجتماعية حيث لم نصل بعد إلى الدراما السياسية بمفهومها الحديث عربيا، فمازلت الجزائر تخاف من مواضيع كهذه[2]."

في الأخير، تشكل الدراما التركية ذراعاً من أذرع قوة تركيا الناعمة، وهي تتغلغل من خلالها في صلب المجتمعات التي تدبلج إلى لغاتها، وقد شهدت المسلسلات التركية إقبالاً واسعاً لدى الجمهور العربي عامة والجزائري خاصة في السنوات القليلة الماضية، بعد أن تمت دبلجتها إلى لهجات محلية، طغت عليها اللهجة السورية، بالإضافة إلى أعمال باللهجة العراقية والجزائرية[3]. ويعد الانبهار بالنموذج التركي الدرامي نابعا عن مستوى الإجادة في حبكة السيناريو وطريقة الترويج للصورة، وبالنظر إلى الشراكة الترك-جزائرية في هذا المجال تعد ناجعة فقد حققت الدراما الرمضانية "مشاعر"، "ليام"،و"بنت البلاد" نسب مشاهدات عالية على منصات التواصل، وتم استحسانها من قبل المشاهد الجزائر، إلا أن هذا لا ينفي ضرورة الرجوع إلى الثقافة الجزائرية لاقتباس سيناريوهات ناجحة وهو ما عرفه مسلسل "اولاد الحلال".

---

[1] بوعياد، **مرجع سبق ذكره.**

[2] محمد رضوان بلعروسي،" **المسلسلات الجزائرية ...بصمة التقليد**"، أخبار الوطن،(27-04-2021)،في:https://akhbarelwatane.net/ / (2022-04-18)

[3] المحرر، "**انتاجات درامية مشتركة...مسلسلات بتوليفة تركية وحلة جزائرية**"، أحوال تركيا،(29-03-2018)،في: https://ahvalnews.com/ar/ (2022-04-20)

أن الحديث عن التأثير الثقافي التركي بالجزائر لا يقتصر على جانب الدرامي والإعلامي فقط، بل يتعداه إلى جوانب أخرى خاصة فيما تعلق بالقطاع الديني والتقليدي وماله من مخلفات اقتصادية وسلوكية:

- طريقة الملبس والمأكل؛ فقد شهد المجتمع الجزائري انتشارا واسعا لنموذج الحجاب التركي والمطاعم التركية.
- تأثير المذهب الحنفي (المحرف لزاما للرؤية التركية) الأكثر مرونة مع مسألة العلاقات غير الشرعية التي لا يجيزها المذهب المالكي الأصيل بالجزائر الأمر الذي جدد النقاش حول النموذج المذهبي بين الحنفية والمالكية والحنبلية ممثلا في السلفية العلمية.
- زيادة نسبة الزواج بين الأتراك والجزائريين وما خلفه من مشاكل نتيجة تخلف الأتراك عن مسؤولياتهم وعدم الاعتراف ببعض الزيجات.
- زيادة حجم تدفق السياح الجزائريين نحو تركيا وانتشار القيم و اللغة التركية في الأوساط الجزائرية .
- استثمار الكثير من الجزائريين لأموالهم في سوق العقارات التركية.
- تهريب العملة الصعبة وبعض الأصول المالية والذهب نحو تركيا عبر آليات كثيرة بعضها يكون بإشراف وتحيل من السلطات التركية.

ب-البرامج التعليمية:

أما عن علاقات البلدين في مجال التعليم، فقد شهد تعلم اللغة التركية في السنوات الأخيرة إقبالا واسعا من قبل الطلبة الجزائريين سواء في الجامعات الحكومية أو في المدارس الخاص ومع تزايد الطلب قررت الجزائر تدريس اللغة التركية رسميا لأول مرة في الجامعات بداية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة وجامعة تلمسان خلال العام الدراسي 2013-2014 ، وسيتم فتح مركز يونس أمرة للثقافة التركية قريباً في الجزائر ومركز للثقافة الجزائرية في تركيا، وتم توقيع البروتوكول الخاص بذلك.

كما يواصل 332 طالبا جزائريا تعليمهم في الجامعات التركية حاليا بينهم 161 مسجلين ضمن برنامج المنح (تيكا التركية والجزائر).[1]

في دراسة للباحثة "بوخاتم نظيرة" بعنوان:" مهارات تعلم اللغة في علاقة بمشاكل تعليم اللغة التركية كلغة أجنبية: دراسة حالة التعليم المكثف للغة التركية بجامعة تلمسان -الجزائر-" تطرقت من خلالها الباحثة إلى وضعية التعلم بالجزائر وموقع تعلم اللغة التركية عند الجزائريين في ظل غياب البرامج التعليمية ذات التخطيط على المدى الطويل وفي ظل غياب الوسائل المتطورة للتعليم تقترح الباحثة إعادة النظر في التعليم بالجزائر والاستفادة من التكنولوجيا في تحديث العمليات التعليمية والسوسيو-ثقافية للمؤسسات الجزائرية بدراسة ميدانية لطلاب لغة تركية بجامعة تلمسان بالجزائر، وقد أكدت الباحثة في هذه الدراسة على التأثير الثقافي للنموذج التركي ومدى تفضيل الطلبة لتعلم اللغة التركية كامتداد للقوة الناعمة التركية خارج حدودها.[2]

وبالنسبة لمؤسسة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) فقد بدأ أعمالها في سنة 2015، وكما ذكر السفير الجزائري"عجابي" فقد قامت بأعمال كثيرة كأعمال الترميم لبعض المعالم التاريخية والآثار التي تعود الى الحقبة العثمانية مثل "جامع كتشاوة" بالجزائر العاصمة و "قصر الباي" بولاية وهران.، وقامت بأكثر من 80 مشروع أخرها مشروع مركز للطوارئ في وهران، وهناك مشروع متحف للأطفال سيرى النور قريباً.

يوجد في الجزائر 25 ألف مواطن تركي، بعضهم مقيم إقامة دائمة، وبعضهم مؤقتة، للعمل أو لأسباب أخرى، ولهم دور كبير في تطوير العلاقات بين البلدين، وبالنسبة للطلاب فهناك اهتمام كبير من الجزائريين للدراسة بالجامعات التركية، سواء عن طريق المنح التركية أو يأتون للدراسة على حسابهم الشخصي في تركيا. ونظراً لاحتياج الجالية التركية في الجزائر سيتم فتح فرع لمدارس المعارف التركية في

[1] حلقة نقاشية، "**أفاق العلاقات التركية الجزائرية**"، مركز دراسات الشرق الأوسط، **مرجع سبق ذكره**.

[2] Boukhatem Nadera, "LANGUAGE LEARNING SKILLS RELATED PROBLEMS IN TEACHING TURKISH AS A FOREIGN LANGUAGE: THE CASE OF THE INTENSIVE COURSES OF LANGUAGES AT THE UNIVERSITY OF TLEMCEN, ALGERIA" , **IJASOS- International E-Journal of Advances in Social Sciences**, Vol. VI, Issue 18, (December 2020).pp.1034-1037.

الجزائر لخدمة الجالية هناك،كما ان هناك برنامج يسعى لإعادة كتابة التاريخ المشترك بين البلدين بعيدا عن الكتابات الغربية وبالاعتماد على أرشيف الذاكرة العثمانية المتعلق بالجزائر(1516-1830).[1]

ويتضح من ذلك ان الهدف من التوجهات التركية هي تعزيز السيطرة والوصول الى الغاية الأكبر في الدفاع واستعادة الهيمنة التركية في المنطقة، وذلك كان السبب خلف سعي الأتراك الحثيث في توسيع سيطرتهم الإقليمية؛ عن طريق تأسيس مراكز ومؤسسات ثقافية في الدول الإفريقية عامة والجزائر خاصة؛ لتعزيز التعاون الثقافي والاجتماعي والعلمي بين تركيا ودول المغرب العربي، ويبدو ان الحكومة التركية تحاول فرض سلطانها الثقافي والروحي في الجزائر عن طريق الدبلوماسية الناعمة وجذب الشعوب المغاربية نحو تركيا، ومن ثم التغلغل ثقافيا وسياسيا وعسكريا واقتصاديا في المنطقة، وهذا ما يحصل الان ومن ثم تكون تركيا قد نجحت في فرض سياسة (العثمانية الجديدة) وخلق محور إسلامي (كمدخل حضاري) ترأسه وتقوده تركيا فضلا عن دورها في نشر اللغة التركية والثقافة التركية في الجزائر[2].

وجدير بالذكر الحديث عن زيارة الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون حديثا إلى تركيا بدعوة من نظيره التركي رجب طيب أردوغان، أجرى خلالها الرئيسان محادثات ثنائية على انفراد قبل أن تتوسع لتشمل وزراء ومسؤولي البلدين. تم التوقيع على عدة اتفاقيات بين الجانبين في عدة مجالات أبرزها الصناعات الدفاعية والإعلام على أن تتم توسعة التعاون إلى أعلى المستويات. أكد خلالها الرئيس الجزائري إن العلاقات الثنائية ستتطور إلى أبعد مما كان يتصوره كثيرون، خاصة فيما يتعلق بالأمن في منطقة الساحل بالتعاون في "عمليات مشتركة مع الجانب التركي لمكافحة الإرهاب ورفع مستوى التبادل التجاري إلى 10 مليارات".[3] إضافة إلى "تطابق وجهات النظر حول الوضع في ليبيا." وهذا ما يؤكد مدى الترابط الذي لحق العلاقات التركية الجزائرية في ظل البرامج المؤطرة للمصالح المتوازنة بين البلدين خاصة الاقليمية والاستراتيجية منها.

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] حامد محمد طه السويداني وهدى هادي احمد، "السياسة التركية تجاه إفريقيا في عهد حزب العدالة والتنمية"، **مجلة كلية التربية للبنات** ، العدد 4، المجلد 30 ،(جامعة بغداد-2019) ص ص.153-161.

[3] حسين اسد، "ما أهداف زيارة الرئيس الجزائري لتركيا وما ابرز الملفات المطروحة"، **فرانس 24**،(2022-05-16) في: (29-05-2022) https://bit.ly/3NCcnOQ

المبحث الثالث: فرص تفعيل شراكة إستراتيجية بين تركيا والجزائر

إن صعود القوة الناعمة التركية والدبلوماسية العامة التي أسست للعديد من العلاقات الثنائية في الساحة الدولية، يمكن تفسيره من خلال التحولات الدولية بعد الحرب الباردة فبعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق سنة2003، شعرت تركيا بضرورة تأمين حدودها بالتحالف مع أمريكا لحماية مصالحها في الشرق الأوسط،وقد رافق هذه التحولات الدولية تحولات داخلية فقد شهدت تركيا تحولا في هويتها القيادية بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم سنة 2002 وتوجهه للدفاع عن الهوية الإسلامية المحافظة في الشرق الأوسط، وفي المتوسط، وفي شمال إفريقيا والقوقاز.[1]

وقد نسجت تركيا نتيجة لذلك علاقات ودية قائمة على دبلوماسية" تصفير المشاكل وتعدد الأبعاد" مع الدول الواقعة في دوائرها الإقليمية خاصة في ظل سعيها لتكون الدولة المحورية، الى غاية الأزمة السورية و تدخل تركيا عسكريا أين تراجعت قوتها الناعمة لصالح قوتها الصلبة، وهذا ما يطرح التساؤل حول إمكانية التأثير الناعم على التحالف العسكري بين الجزائر وتركيا وهو ما نصت عليه اتفاقية الصداقة والتعاون بين البلدين سنة 2006.

المطلب الأول: نحو تفعيل أسس شراكة إستراتيجية بين تركيا والجزائر

في دراسة ل" طارق اوزلو" معنونة ب"السياسة الخارجية التركية في نظام دولي متغير" يجادل أن طبيعة النظام الدولي المتغيرة هي من تفرض على صناع القرار داخل الدول تكييف سياسيتهم الخارجية وفقا لمتطلبات هذا النظام الدولي القائم، حيث أن التغيرات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية منذ 2002 يمكن تفسيرها من هذا الباب الذي يجد أن الأحادية القطبية وتبني أمريكا لتحالفات مع الدول الأوروبية على المستوى الاقتصادي والعسكري هو الدافع وراء سياسة الأبعاد المتعددة لتركيا "Multi-Dimensional and Multi-Directional Foreign Approach" ما يجعل النظام الدولي "سياق" تُفسر من خلاله تفاعلات تركيا في الساحة الدولية والإقليمية[2].

[1] Muharrem Ekşi, **The Rise and fall of soft Power in Turkish Foreign Policy: The rise and fall of the 'Turkish Model' in the Muslim World**, (Saarbrücken: LAP Lambert Academic Publishing, 2016), s. 26.

[2] H.Tarik Oguzlu," Turkish Foreign Policy in a Changing World Order", **All Azimuth,** V9, N1, (2020), s s.127-129**.**

وبحسب وزير الخارجية التركي الأسبق أحمد داود أوغلو: "إنَّ تبنّي خطاب ونهج دبلوماسي جديدين أدّى إلى انتشار القوة الناعمة التركية في المنطقة، رغم أنّ تركيا تتمتّع بقوة عسكرية هائلة نظراً لمحيطها غير الآمن، إلاّ أنّها لا تمثّل خطراً"، وذلك في إشارة منه إلى نجاح الدراما التركية في الانتشار ضمن الدول العربية منذ عام 2010، وفي الترويج للثقافة التركية في المنطقة العربية.

كانت تركيا تعتمد في سياساتها قبل عام 2011، على القوة الناعمة فقط، وانتقلت منها لتصبح بالإضافة إلى تلك القوة تستخدم وبشكلٍ متصاعدٍ وتدريجيٍّ القوة الصلبة، ووفقاً لـ جونول تول، مدير الدراسات التركية في معهد الشرق الأوسط في واشنطن: "إن اعتماد تركيا على القوة الصارمة لتأمين مصالحها هو حجر الأساس في عقيدة سياستها الخارجية الجديدة منذ عام 2015، كما أنَّ تلك العقيدة تحثّ تركيا على التصرّف من جانبٍ واحدٍ عند الضرورة، والقوة الصارمة هي قوةٌ قسريّة تُنفَّذ من خلال التهديدات العسكرية والحوافز الاقتصادية، وتستند إلى مواردَ ملموسةٍ مثل الجيش أو القوة الاقتصادية، كما تنظر تلك العقيدة إلى تركيا كدولةٍ مُحاطةٍ بأطرافٍ معاديةٍ ومهدَّدَة بتخلي حلفائها الغربيين عنها، لذلك يجب على تركيا - وفقاً لتلك العقيدة - اتّباع سياسة خارجية استباقيّة تقوم على استخدام القوة العسكرية الوقائيّة خارج حدودها[1]."

كان التدخل العسكري آخر فصول دبلوماسية القوة، حين استغلت تركيا التراجع الأوروبي والتخبط الأميركي في الشرق الأوسط لصالحها، بفرض تدريجي للدور التركي في المنطقة، من خلال التدخل بعمليات عسكرية في دول مجاورة؛ كالتدخل التركي محدود النطاق، في منطقة بعشيقة شمال العراق عام 2015، وعملية درع الفرات في سورية عام 2016، لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية والمنظمات الكردية المسلحة، وعملية غصن الزيتون مطلع عام 2018، بتنسيق مع وحدات الجيش السوري الحر، ضد وحدات حماية الشعب الكردي في مدينة عفرين الحدودية شمالي سورية. ثم أخيرا التوجه شرق المتوسط، بالتدخل عسكريا في الصراع الليبي، بناء على اتفاق مع حكومة طرابلس[2].

وبالنظر إلى القوة الاقتصادية التي تملكها تركيا والمشاكل الأمنية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة المتوسط، فان تركيا تطرح نفسها كبديل استراتيجي إقليمي مهم في ظل التحولات الناجمة عن الحراك

---

[1] فادي ميده، "تركيا من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة"، **الميادين نت**، (2020/12/17)، في:
https://www.almayadeen.net/articles/blog/ (2022-04-20)

[2] محمد طيفوري، "**تركيا القوة الناعمة بدل الصلبة**"، العربي الجديد، (2020-06-07)، في: https://www.alaraby.co.uk9 (2022-04-22)

العربي منذ2011، وعليه تزداد حاجة الدول العربية منها الجزائر إلى دولة إقليمية لبناء علاقات ذات آفاق إستراتيجية، أي أمام الجزائر فرصة تاريخية لتوطيد علاقاتها مع شريك بحجم تركيا ليس فقط اقتصاديا وثقافيا بل حتى استراتيجيا ما يخولها التحكم في مجالها بشمال إفريقيا. كما أن الانتماء إلى نفس الفضاء الجيواستيراتيجي للجزائر وتركيا يفتح المجال أمام التشاور والحوار بين البلدين وبلدان المنطقة بحثا عن الدور السياسي المشترك حول التهديدات الأمنية الجديدة، كالإرهاب واللاجئين بالعمل على إيجاد الحلول الشاملة. والنقطة الأهم في العلاقات الثنائية الإستراتيجية بين البلدين هي تجديد اتفاقية إمداد تركيا بالطاقة الجزائرية (الأمن الطاقوي)، وكذا التعاون الدفاعي العسكري والأمني بين البلدين.[1]

وعلى الرغم من أن الجزائر توجهت في هذا المجال إلى اقتناء طائرات من دون طيار صينية الصنع، فإن تركيا بالمقابل قد زودت المغرب بطائرات "برقدار" دون طيار والتي تعد الأكثر فعالية في نوعها عبر العالم وهي ذات الطائرات التي اتهمت المغرب باستعمالها عند ضرب المواطنين الجزائريين المارين عبر المنطقة. ولكن ملف التعاون الأمني مع تركيا الذي سمح بتسليم أنقرة لمطلوبين لدى القضاء الجزائري، أبرزهم الضابط قرنيط بونويرة، السكرتير السابق لقائد الجيش الراحل الفريق أحمد قايد صالح، والتعاون في مجالات التصنيع العسكري، يبقى أحد الملفات التي تبرز مع تطور الأحداث على المسرح الإقليمي، والتي يمكن أن تكون ثالث ملف يوضع على طاولة النقاش بين الرئيسين " عبد المجيد تبون "و "رجب طيب وأردوغان"، خلال الزيارة المرتقبة، بعد الملفين السياسي والاقتصادي. ويأتي ذلك خصوصاً أن الصناعات العسكرية التركية حققت نجاحات مهمة في الفترة الأخيرة، كما أن الجيش الجزائري يسعى إلى تطوير شراكاته وتنويعها والاستفادة من كل الخبرات والتكنولوجيات العسكرية الناجحة[2].

وبالحديث عن الصناعة الدفاعية التركية فقد عرفت تطوّراتٍ ملموسةً في نواحٍ عدّة؛ ففي عام 2010، كانت لتركيا شركةٌ واحدة على قائمة أوّل 100 شركة دفاعية في العالم، أما الآن فقد باتت لها 7 شركات على القائمة، متفوّقةً بذلك على كلٍّ من "إسرائيل" وروسيا والسويد واليابان مجتمعةً. كما تراجعت حصة تركيا من واردات الأسلحة بنسبة 48% من عام 2015 إلى عام 2019، فبعدما كانت البلاد تستورد 70% من معداتها العسكرية، انخفضت هذه النسبة إلى 30.%،وذكر في تقرير لمعهد ستوكهولم

[1] فاطمة بقدي ،"الإقليمية المفتوحة: أهمية الاستثمار البناء في العلاقات الجزائرية التركية"، في **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**"،(جامعة الجزائر03: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية،2015)،ص ص.175-188.

[2] عثمان لحياني،" **قمة جزائرية تركية نهاية ديسمبر: البحث عن سبل تحالف استراتيجي**"، العربي الجديد،(2021-10-05)، على الموقع الالكتروني:/https://www.alaraby.co.uk/politics (21-04-2022)

الدولي لأبحاث السلام صدر عن القوى الصاعدة في تجارة السلاح عالميا، "أن تركيا واحدة من 4 دول تمتلك شركات عسكرية هي الأسرع نموا في إنتاج الأسلحة. ويضيف التقرير الذي يحمل عنوان "الموردون الصاعدون في تجارة السلاح العالمية"، أن تركيا انتقلت من المرتبة 29 عالميا في مجال تصدير الأسلحة في فترة 2000-2004، إلى المرتبة 19 في فترة 2010-2014، ثم أصبحت في المرتبة 13 عالميا في فترة 2015-2019."[1]

ويجدر الإشارة إلى أن الصناعة الدفاعية المتنامية منحت تركيا هامشاً للمناورة في سياساتها الخارجية، من خلال خفض الاعتماد على واردات الأسلحة وتعزيز الاستقلالية الذاتية، وهو ما دفعها إلى الانتقال من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة، وربما في كثيرٍ من الأحيان كانت وما زالت تعتمد عليهما معاً، بنوع من الذكاء والإتقان. وظهر ذلك بجلاء في كيفية استخدامها أوراقا عديدة في المعارك (ورقة اللاجئين، حلف الناتو، محاربة داعش...)، حتى صارت لاعبا محوريا لا يمكن استبعاده من طاولة النقاش في مختلف القضايا المرتبطة بالمنطقة[2].

وتلعب تركيا اليوم بصورة كفء بمنطق "القوة الذكية"، الذي أوضحنا ملامحه في مطلع هذه الدراسة، حيث تفيد تحليلات الوقائع الراهنة أنها تعمد لتوازن خلاق بين المسارات الدبلوماسية المختلفة (سياسية، وتكنوقراطية، وشعبية) وتوظيف القوة العسكرية عند الضرورة، ما يجعلها من أخطر اللاعبين الإقليميين الذين يتمتعون بمصادر قوة ناعمة رفيعة المستوى، فضلا عن مستوى تقدم عسكري جعلها تحتل المرتبة التاسعة بين القوى العسكرية العالمية، وهو ما يمكن ان تستفيد منه الجزائر في ظل الشراكة الاستراتيجية مع تركيا.[3]

ورغم ذلك، فإن ترتيبات القوة الناعمة التركية تجاه الجزائر، أوسع وأعمق من أن تكون محض مساند للقوة العسكرية وداعم لشراكة إستراتيجية بين البلدين، فاتساع نطاق إنتاج موارد القوة الناعمة، واتساع نطاق توظيفها، خاصة ما يتعلق بتحقيق أهداف السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية وقيادته، يمثل موردا متجددا أكبر قدرة على التأثير من محض القوة العسكرية والتلويح بها، والمساعدة من خلالها في التفاعلات الإقليمية.

---

[1] lucie béraud and others," EMERGING SUPPLIERS IN THE GLOBAL ARMS TRADE ", **SIPRI Insights on Peace and Security**, No. 2020/13, (December 2020), pp.8-9.

[2] طيفوري، **مرجع سبق ذكره.**

[3] **المكان نفسه.**

فما زالت هذه القوة الناعمة تمثل الكابح الأساسي لقدرة روسيا على مواجهة تنامي النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان، كما أنها مصدر مقاومة الرؤى والتخطيط الأوروبيين لإحباط التحركات التركية إقليميا، عبر الدبلوماسية التركية التي تبدو واسعة الحيلة، وقادرة على بناء نماذج بالغة التعقيد في مواجهة تشابكات الوضع الإقليمي، وعلى إدارة شبكات الفاعلين الدوليين وغير الدوليين التي تزدحم مصالحها في المنطقة إثر عقود من تراخي أداء الأنظمة العربية الحاكمة.

المطلب الثاني: العلاقات التركية الجزائرية في ظل الموقف التركي من الثورات الشعبية العربية

شهد القرن الواحد والعشرين مرحلة جديدة في مستوى الاهتمام التركي بالمنطقة العربية وقضاياها، خصوصا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وحرص قيادات الحكومة الجديدة في أجندات السياسة الخارجية التركية، على تأكيد تبنيهم رؤية مختلفة تعزز فيها تركيا مكانتها كقائدة للعالم الإسلامي من خلال القوة الناعمة بعيدا عن السياسة العثمانية القديمة.

ولعل نجاح النموذج التركي في تحقيق تطورات ايجابية في مستويات القوة الاقتصادية وفي التأثير الثقافي، عزز من حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في المنطقة العربية سواء فيما تعلق بالقضية العراقية، قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، أزمة إيران ، وقضايا الربيع العربي بدءا بالقضية السورية، حيث طرحت تركيا نفسها كنموذج في قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعاده المختلفة.[1]

ويرجع المختصين في الشأن التركي، حقيقة الدور التركي النشط في المنطقة العربية إلى توجهات السياسة الخارجية التركية ذات الطابع البراغماتي الذي يهدف لتحقيق المصلحة الوطنية، وسياستها نحو الشرق في إطار استعادة تركيا لهويتها الحضارية الإسلامية تحت قيادة حزب العدالة والتنمية، في حين يرى آخرون أن هذا الدور يرتبط باستمرار التوجه التركي نحو الغرب وأدوارها بالوكالة في المنطقة لزيادة فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي.

إن التحركات التركية في فترة الربيع العربي ، قد مرت بمراحل؛ فمع بداية الثورات العربية كان الموقف التركي يؤكد وقوفه إلى جانب الشعوب العربية الراغبة في الإصلاح، ثم تطور الموقف إلى دعوة

[1] رانيا طاهر،" الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، **مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية** (2014-09-17)،في: http://www.umayya.org/uncategorized/4591 (2022-04-24)

الحكومات إلى الإصلاح والاستجابة لمطالب الشعوب، ثم يتطور الموقف لاحقا لتعلن تركيا دعمها صراحة للثورات العربية، مع بعض الدمج بين المواقف في التعامل مع دول التماس الجغرافي بما فيها سوريا.[1]

وعليه يمكن اختصار الموقف التركي من الثورات العربية في التالي[2]:

1-اعتبار الثورات العربية تدفق طبيعي للتاريخ؛ اعتبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو "التسونامي العربي" الذي ضرب أنظمة الحكم في المنطقة، بمثابة "تدفق طبيعي للتاريخ" وحدث "عفوي" و"ضروري" جاء متأخرًا، حيث كان ينبغي أن يحدث في الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي. واعتبر داود أوغلو ما يجري في العالم العربي "مسارًا طبيعيًّا للأمور"، وأن التغييرات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورة اجتماعية، مشددًا على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير.

2-السعي إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية، وعدم السماح بانهيار بعض الدول كالعراق وسوريا، لان ذلك يساعد في قيام دويلات غير مستقرة تهدد أمنها.

3- عدم الانخراط في أعمال حربية أو قتالية، وجعل الدور التركي محصورا بتقديم خدمات إنسانية وأعمال إغاثة مع بعض التحفظ على موقفها من الثورة الليبية.

4-تقديم المشورة والنصائح التي تراوحت ما بين الدعوة إلى التنحي (مصر)، والدعوة إلى تنفيذ البرامج الإصلاحية(سوريا)، والوساطة (ليبيا في بداية الثورة والبحرين).

يمكن القول أن أحداث الربيع العربي شكلت تحديًا حقيقيًّا أمام السياسة الخارجية التركية حيث أوقعتها في مأزق خطير كان عليها فيه الموائمة ما بين مصالحها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية مع الدول العربية من جانب، والتزامها الأخلاقي تجاه نصرة الديمقراطية وحقوق الشعوب في نظم سياسية ديمقراطية تحقق العدالة والإنصاف لمجتمعاتها، وخلال محاولات تركيا تحقيق تلك الموازنة جاءت مواقف تركيا متعددة ومتباينة ما بين التزام الحياد، والتردد، وتبديل المواقف، وطرح المبادرات، إلا أن الأزمة السورية تحديدًا جسدت انتهاءً للمبدأ الإستراتيجي التركي" تصفير المشكلات مع الجيران"، وأنه لابد من

[1] عبد القادر بوغازي ،" التحولات في العلاقات التركية-العربية، من خلال التوجه الخارجي لحزب العدالة والتنمية"، في **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل"**، تحرير. عمار جفال (الجزائر 2015.03)، ص ص.204-213.

[2] **المكان نفسه.**

التكيف مع التغيرات الحاصلة في الشرق الأوسط بالصورة المناسبة التي تحقق مصالح تركيا بالمنطقة سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا وأمنيًّا.[1]

وفي ذات السياق، فان الحديث عن المحيط الإقليمي التركي يدفعنا إلى الحديث عن الجزائر وعلاقتها مع تركيا في ظل الثورات العربية خاصة وان الجزائر تعد فاعلا رئيسيا في المنطقة العربية وشريكا استراتيجيا لتركيا منذ 2006، ويبقى السؤال مطروحا حول استمرارية الأداء الناعم التركي تجاه الجزائر ومدى تأثره في ظل المواقف المتباينة للبلدين من شؤون المنطقة.

ويجدر الإشارة، إلى أن العلاقات التركية الجزائرية قد بقيت على حالها ومستمرة في اتجاهها الناعم كما سطرته اتفاقية الصداقة والتعاون بين البلدين حتى في فترة الأزمات العربية، وهذا يرجع إلى الموقع الجغرافي التي تتميز به الجزائر في شمال إفريقيا كمنطقة بعيدة إقليميا عن تركيا وأزمات الشرق الأوسط وخاصة بعد الموقف المعلن من الثورات العربية؛ إذ اتخذت تركيا موقفا واضحا وهو دعم الثورات العربية في حين كان موقف الجزائر متحفظا وملتزما الحياد في الكثير من المرات. ورغم تباين المواقف إلا أن العلاقات الجزائرية التركية استمرت في تدفقها العادي، وتعد الزيارات المستمرة لمسؤولي الشأن السياسي التركي للجزائر في تلك الفترة خير دليل على ذلك، على غرار زيارة رئيس الجمهورية التركية "رجب طيب اردوغان "للجزائر في نوفمبر 2014 والتي سعى من خلالها البلدين لمعالجة ملفات حساسة يتقدمها الملف الأمني في ظل الأوضاع الخطيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ وهو وضع يستدعي أقصى درجات التنسيق بين البلدان المعنية، بما فيها تركيا القريبة جغرافيا من تنظيم الدولة الإسلامية والأزمات الاثنية والعربية، وكذا الجزائر التي تتربص بها تحديات أمنية عديدة.[2]

وبغض النظر عن التعاون في المسائل الدفاعية والأمنية، فإن الملف الاقتصادي يفرض نفسه بقوة في ظل انهيار أسعار النفط بشكل يؤثر على اقتصاديات بلدان المنطقة، خاصة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الريع النفطي، وحتى عند النظر إلى الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد التركي الذي يبحث عن سبيل خلاصه خارج القارة الأسيوية بعد الثورات العربية التي مست الشرق الأوسط. وعليه فإن العلاقات الثنائية بين تركيا والجزائر مستمرة وبالرغم من المواقف المتباينة من ثورات الربيع العربي

[1] ضياء أونيس، "تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية"، **مجلة رؤية تركية**، ترجمة هاجر أبو زيد،(المجلد 1، العدد/3 ،(2012)،ص ص.25-34.

[2] بوغازي ، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص.209-212.

خاصة في الشأن المصري والسوري والليبي؛ إلا أن كلا البلدين سعى وراء مصلحتهما المشتركة خاصة على الصعيد التجاري والشراكة الاقتصادية حيث يفوق حجم الاستثمارات التركية في الجزائر حجم 4.5مليار دولار.

خلاصة الفصل:

إن الأهمية الإستراتيجية للجزائر في أجندة صانع القرار التركي تُستقى من التوجه التركي الجديد في إطار "أطروحة العمق الاستراتيجي"؛ هذه الأطروحة التي تم تفعيلها رسميا بتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون بين الجزائر وتركيا بداية من العام 2006، والتي ترجمت في مجموعة البرامج الاقتصادية والسياسية، الثقافية والتعليمية التي وجهتها تركيا نحو الجزائر لاستقطابها تكملة لاستنفاذ أنموذجها الناعم في مجالها الإقليمي والدولي؛ هذا وبالرغم من التحديات القائمة إلا انها لقيت استجابة لدى صانع القرار الجزائري بالشكل الذي يضمن المصالح المتوازنة لكلا الطرفين ما من شأنه تفعيل بوادر شراكة استراتيجية بينية بالرغم من تباين المواقف التركية والجزائرية بخصوص الثورات العربية.

وقد تم التوصل في هذا الفصل إلى عدة استنتاجات يمكن إجمالها في التالي:

- تعد معاهدة الصداقة والتعاون سنة 2006 مبادرة تركية لإعادة إحياء وتطوير العلاقات مع الجزائر في ظل التوجهات الجديدة لحزب العدالة والتنمية.

-تضمنت المعاهدة ما يؤكد اقتناع البلدين بانتمائهما المشترك لنفس الفضاء الجيو-استراتيجي، والدافع المصلحي لكليهما، وإيمانهما بأهمية مسارات الاندماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تتطور في منطقة المتوسط في ظل التفاعلات الدولية وعدم استجابة الاتحاد الأوروبي للمساعي التركية.

-تنوعت البرامج التركية الموجهة والمستقطبة للجزائر بين ماهو اقتصادي سياسي وما هو ثقافي تعليمي كآليات للقوة الناعمة التركية التي تسعى للتأثير في الجزائر عن طريق الجذب والإقناع بدل الإكراه والإرغام.

- ان التاريخ المشترك القرب الجغرافي والاستثمارات التركية من شأنها تجسيد طموح الجزائر في توسيع اقتصادها قاريا.

- حاولت تركيا توظيف الأدب والتاريخ والإعلام لتجريم التاريخ الاستعماري الفرنسي بالجزائر خدمة لمصالحها خاصة في إطار أزماتها الدبلوماسية.

- اعتمدت الحكومة في تركيا على الدراما التركية ضمن منظومة القوة الناعمة، والترويج من خلالها لصورةٍ إيجابيةٍ عن الثقافة والتاريخ العثماني خاصة لشعوب المحيط الإقليمي لتركيا.

- أصبحت المسلسلات التركية، على اختلاف فئاتها خلال السنوات الأخيرة، تتصدر واجهة برامج القنوات الجزائرية الحكومية والخاصة.

- إن الحديث عن التأثير الثقافي التركي بالجزائر لا يقتصر على الجانب الدرامي والإعلامي فقط، بل يتعداه إلى جوانب أخرى خاصة فيما تعلق بالقطاع الديني والتقليدي والقطاع التعليمي وماله من مخلفات اقتصادية وسلوكية على المجتمع الجزائري.

- بالنظر إلى القوة الاقتصادية التي تملكها تركيا والمشاكل الأمنية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة المتوسط، فان تركيا تطرح نفسها كبديل استراتيجي إقليمي مهم في ظل التحولات الناجمة عن الحراك العربي منذ2011، وعليه تزداد حاجة الدول العربية منها الجزائر إلى دولة إقليمية بحجم تركيا لبناء علاقات ذات آفاق إستراتيجية.

الفصل الثالث

واقع وأبعاد العلاقات الناعمة التركية الجزائرية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية "AKP"

الفصل الثالث: واقع وأبعاد العلاقات الناعمة التركية الجزائرية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

تمهيد:

سعت تركيا إلى موازنة مصالحها الإقليمية والدولية بما يشمل التخطيط لبناء القوة الناعمة عن طريق توظيف الاقتصاد، التاريخ، والثقافة والإعلام وكثير من الأنشطة في مجالات مختلفة؛ وهو الأمر ذاته الذي يدفع تركيا إلى زيادة قوتها الناعمة في العالم الإسلامي. عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي، وقد نجحت في رفع مستوى تعاطف المجتمعات الإسلامية مع تركيا وتطلعها لنموذج حزب العدالة والتنمية في الحكم؛ ولعل ذلك ما انعكس في نمطية العلاقات التركية الجزائرية في تلك الفترة انطلاقا من التوظيف الاستراتيجي للقوة الناعمة في واقع وأبعاد السياسية الخارجية التركية الموجهة نحو الجزائر خاصة في ظل التحديات الاقتصادية، السياسية، الدبلوماسية، والإقليمية الجديدة.

المبحث الأول: الاقتصاد التركي وانعكاساته على العلاقات التركية الجزائرية

لا تعرف التجارب الاقتصادية للدول، نجاحات مستمرة، دون أن تواجه تحديات، وعادة ما تواجه مشكلات تؤثر بشكل ما على أداء الاقتصاد الكلي، وما يرتبط به من تداعيات اجتماعية، ثقافية تؤثر على مستوى الرضا لدى المجتمع، وبالأخص الجمهور المؤيد للحزب الحاكم[1]. وقد شهدت تركيا منذ 2018 انتقالا نوعيا في نمط الحكم انتقلت فيه من دولة ذات نظام برلماني إلى دولة ذات نظام رئاسي أجريت فيه انتخابات مباشرة وصل من خلالها الرئيس رجب اردوغان كممثل لحزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم،[2] وهو ما يفرض التوجيه الاستراتيجي للتطلعات والتحكم في أبعاد السياسة الخارجية التركية خاصة في مجالها الإقليمي وطابعها الاقتصادي.

تشهد العلاقات الجزائرية التركية تطورا ايجابيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، خاصة في المجال الاقتصادي، وبالرغم من التحديات التي واجهت الاقتصاد التركي في الآونة الأخيرة إلا أن ذلك لم يؤثر في حجم التبادلات ومستوى التعاون الاقتصادي بين البلدين كما نصت عليه "اتفاقية الصداقة والتعاون" 2006 و"أطروحة العمق الاستراتيجي "بما يخدم مصالح الطرفين.

المطلب الأول: الاقتصاد التركي في مواجهة تحديات النظام العالمي

شهد منتصف التسعينات تأزم الوضع الاقتصادي التركي، فقد عاني من عجز الميزان التجاري حيث ارتفع معدل التخضم السنوي إلى ما يفوق 150%، ما دفع تركيا إلى إجراء سياسة تقشف شملت تعجيل عملية خصخصة وزيادة سعر السلع المصدرة والمنتجة من قبل شركات حكومية، توالت الحكومات التركية فيما بعد والتي لم تصل إلى وضع حل للمديونية المتراكمة داخليا وخارجيا لتركيا التي

[1] عبد الحافظ الصاوي، "**في ظل رئاسة العدالة والتنمية.. إنجازات اقتصادية تركية تقابلها تحديات عديدة**"، الجزيرة، (14/2/2022)، في: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/2/14/ (2022-05-10)

[2] Ekrem T.Başer, "Shift-of-axis in Turkish Foreign Policy: Turkish National Role Conceptions Before and During AKP Rule", **Turkish Studies**, Vol 16, no. 3 (2015), pp.291–309.

بلغت 104 مليار دولار عام 2001. [1]بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية فيما بعد في وضع إجراءات قاسية لتجاوز الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد التركي.

تتسم التجربة الاقتصادية والاجتماعية لحزب العدالة والتنمية* بتركيا، بالإيجابية والتطور منذ تولى السلطة في عام 2002، واستمرارا لهذا التطور الإيجابي، حقق الحزب برئاسة أردوغان العديد من الإنجازات خلال فترة رئاسته الأولى سنة 2014، والثانية سنة 2018 كرئيس للجمهورية بعد التعديل الدستوري سنة 2017؛ [2] وفيما يلي أبرز هذه الإنجازات:

- **افتتاح مطار إسطنبول:**

دشن الرئيس أردوغان فترته الثانية في الرئاسة، بافتتاح مطار إسطنبول الدولي في نهاية أكتوبر 2018، الذي يتسع في مرحلته الأولى لخدمة 90 مليون مسافر سنويا، وتُستكمل مراحل عمله الأربع في عام 2028، ليصل طاقته القصوى لخدمة المسافرين، ويسع حينها نحو 200 مليون مسافر سنويا، ليكون أكبر مطار في العالم. ومن المتوقع أن يسهم هذا المطار بـ 4.9% من إجمالي الدخل المحلي في تركيا بعد انطلاقه، إلى جانب 79 مليار دولار أرباح إضافية[3].

واعتبر وزير النقل والملاحة والاتصالات التركي، أحمد أرسلان، أنّ المطار سيسهم بدعم الاقتصاد التركي، عبر دعم حركة التجارة وخفض مستويات البطالة. ويوفر المشروع أثناء إنشائه 80 ألف فرصة عمل، ويتوقع أن يوفر 120 ألف فرصة عمل بعد تشغيله. كما يجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الانتقادات التي وجهها أنصار البيئة لهذا المشروع خاصة وان المطار سيضم سلسلة ضخمة من المدرجات والجسور وقاعات الانتظار وكراجات الصيانة وهو ما جاء في مقال لصحفية "حرييت" التركية والذي

---

[1] رواء زكي يونس الطويل، **الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركي**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2010)،ص ص23-25.

*** قرّر رجب طيب أردوغان، مع أصدقائه تأسيس حزب العدالة والتنمية"adelet ve kalkinma partisi" في 14 أوت 2001 نتيجة إصرار الرأي العام والتطورات الديمقراطية في البلاد، واختيررئيسًا للحزب من اللجنة التأسيسية. في السنة الأولى من تأسيس الحزب تحول إلى حركة سياسية تدعو لليبرالية نالت تأييدًا شعبيًّا واسعًا. وبناء على ثقة الشعب وتعلقه بهذا الحزب الجديد تمكّن من الفوز في الانتخابات التشريعية عام 2002، بنيل ثلثي مقاعد البرلمان، وهذا جعله مؤهلًا لتشكيل الحكومة بمفرده.**

[2] **الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية التركية**،" الرئيس رجب طيب اردوغان: سيرة ذاتية"،في:

https://www.tccb.gov.tr/ar/receptayyiperdogan/biography/ (2022-05-13)

[3] الصاوي، **مرجع سبق ذكره**.

يحمل عنوان" الخصائص التقنية لمطار اسطنبول الثالث".إلّا أنّ المدير التنفيذي للمشروع، "يوسف أقتشاي أوغلو"، أكد أنّ المشروع قائم على العناية بالبيئة، وأشار إلى أنّ مدير البيئة هو أول من تم تعيينه في المطار، كما يحتوي المطار رادارًا لمراقبة حركة الطيور، وهو الأول في العالم الذي يحتوي مثل هذا الرادار لإدارة حركة الطيران بأعلى درجة من الفعالية[1].

- **التجارة الخارجية:**

تواصل الصادرات السلعية لتركيا نموها بشكل مستمر، على الرغم من المشكلات التي مرت بها تركيا على صعيد ارتفاع سعر الفائدة، وانخفاض قيمة العملة المحلية، ولكن القاعدة الإنتاجية القوية حولت أزمة سعر الصرف إلى فرصة؛ فقد قفزت الصادرات السلعية التركية إلى 225 مليار دولار بنهاية عام 2021، بينما كانت بحدود 177 مليار دولار في عام 2018، وذلك وفق بيانات معهد الإحصاء التركي[2]. وعليه فإن التجارة الخارجية تعد احد أهم محاور القوة التي تعتمدها السياسة الخارجية التركية في تعاملها مع قضايا النسق الدولي بما فيها القضايا الإقليمية.

- **ثروة الغاز الطبيعي والنفط:**

ومما تحقق أيضا الحفاظ على حقوق تركيا وقبرص التركية في ثروة الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط، واستعداد تركيا للدفاع عن حقوقها في ضوء قواعد القانون الدولي، كما تم اكتشاف أول بئر لغاز طبيعي بمنطقة البحر الأسود و اكتشاف آبار للنفط في محافظة ماردين بالقرب من الحدود السورية، علاوة على إطلاق مشروع قناة اسطنبول سنة 2021، وهي نقلة جديدة في أوضاع الطاقة بتركيا، والجدير بالذكر أن تركيا كانت تستورد 90% من احتياجاتها من الطاقة، وبما يكلفها نحو 45 مليار دولار سنويا.

[1] للمزيد، انظر:https://www.enabbaladi.net/archives/142733#ixzz7SD4c55oj

[2] المحرر،"**تركيا 2021... قيمة الصادرات تفوق 225 مليار دولار**"، الأناضول،(أنقرة، 2022/01/31)،في:https://www.aa.com.tr/ar/ (15-2022-05)

الخريطة رقم(05): خريطة توضح موقع حقول الغاز المكتشفة في البحر الأسود عن طريق سفينة-تونا 1- نهاية 2020.

المصدر: "الطاقة في تركيا"، المعرفة، في: https://bit.ly/3G6RJDW (2022-05-11)

إن الاحتياطيات المتوقعة للحقل الذي توضحه الخريطة أعلاه تبلغ 320 بليون متر مكعب من الغاز؛ ويأمل أردوغان أن يبدأ أول إنتاج للحقل في سنة 2023 .كما يتوقع أن يلبي الحقل احتياجات تركيا من الطاقة لعشرين سنة. ويستغرق بدء الإنتاج من 7-10 سنوات (في سنة 2030)، بتكلفة 2-3 مليار دولار. كما تجدر الإشارة إلى حقيقة أن تركيا فقيرة في مجالي النفط والغاز وتعتمد اعتماداً كثيفاً على الاستيراد من روسيا وأذربيجان وإيران، إلى جانب مشتريات من الغاز الطبيعي المسال من قطر والولايات المتحدة ونيجيريا والجزائر. تنقب تركيا عن موارد النفط والغاز في المتوسط أيضاً، حيث أثارت أنشطتها في مياه متنازع عليها توترات مع اليونان وقبرص. ففي 2011، كانت تركيا تنتج 793.4 مليون م^3 من الغاز سنوياً، بينما تستهلك 43.874 بليون م^3، أي أن الإنتاج يشكل 2% من الاستهلاك.[1] وعليه فإن هذه الاكتشافات الطاقوية لسنة 2021 تعد قفزة نوعية لتطور الاقتصاد التركي.

- **تطور الصناعات الدفاعية:**

[1] المعرفة، المرجع نفسه.

تُشكّل الصناعة الدفاعية المتنامية في تركيا حجر زاوية في السياسة الخارجية المستقلة والتوكيدية التي ينتهجها أردوغان، فهذه الصناعة تُحوّل الأنظار عن أزمة العملة التركية والسياسة الخارجية المضطربة. لقد تسببت تركيا بتقويض حلفائها التقليديين من خلال شراء منظومة الصواريخ الروسية "إس 400"، والسعي خلف أطماع في قطاع الطاقة في شرق المتوسط، وتوسيع دائرة نفوذها في ليبيا، وشن عملية "نبع السلام" التي دفعت بأعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى فرض عقوبات عليها.

إن الصناعة الدفاعية المتنامية تمنح تركيا هامش مناورة أكبر في سياستها الخارجية من خلال خفض الاعتماد على واردات الأسلحة وتعزيز الاستقلالية الذاتية[1]. وتفيد بيانات معهد ستوكهولم للسلام، أن تركيا خلال الفترة من 2016 – 2020 قد زادت صادراتها من الأسلحة بنسبة 30%، مقارنة بالخمس سنوات السابقة عن عام 2016، كما أن واردات تركيا من الأسلحة خلال الفترة 2016 – 2020 انخفضت بنسبة 59% مقارنة بما كانت عليه خلال السنوات الخمس السابقة لعام 2016. بالإضافة إلى أن عدد الشركات العاملة في مجال الصناعات الدفاعية في عام 2020 بلغ 1500 شركة، بعد أن كان 56 شركة فقط في عام 2002،[2] وتتوسع تركيا في تصدير منتجاتها الدفاعية ما بين الطائرات المسيّرة والغواصات والسفن والمركبات العسكرية، وكذلك أنواع متطورة من المسدسات والبنادق.

- **صناعة السيارات:**

نجحت تركيا في أن تجعل من نفسها مركزا إستراتيجيا لصناعة السيارات، حيث يُضم إلى شركاتها المحلية نحو 13 شركة عالمية لعلامات تجارية كبرى في مجال السيارات، وتشير البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية لتركيا، إلى أن أنقرة صدرت خلال السنوات من 2016 – 2021 نحو 900 ألف مركبة إلى 180 دولة، كما أن صادرات السيارات من تركيا في عام 2020 بلغت 25 مليار دولار، موزعة على نحو 118 دولة. وتعد شركات تويوتا، فورد أوتسان، وهيونداي أسان من ابرز الشركات النشطة في تركيا من حيث صناعة السيارات.[3]

---

[1] فرحات غوريني، "الصناعة الدفاعية غير الواعدة في تركيا"، **معهد كارينجي الدولي للسلام**،(2020/10/23)،في: https://carnegieendowment.org/sada/83036 (2022-05-14)

[2] lucie béraud and others," EMERGING SUPPLIERS IN THE GLOBAL ARMS TRADE ", **SIPRI Insights on Peace and Security,** No. 2020/13, (December 2020), pp.8،9.

[3] محمد الخطاب، "**صناعة السيارات في تركيا**"، دليل تركيا الصناعي،(2021/03/27)،في: https://industryinturkey.com/ (2022-05-17)

- **توسع سياحي:**

تعد تركيا ضمن أكبر 10 مقاصد سياحية على مستوى العالم، واستطاعت خلال عام 2021، أن تستعيد حيوية قطاع السياحة في ظل جائحة كورونا، حيث تشير بيانات معهد الإحصاء التركي إلى أن عدد السائحين لتركيا بلغ 29.4 مليون سائح مقارنة بـ15.8 مليونا في عام 2020. وبلغت الإيرادات السياحية لتركيا في عام 2021 ما قيمته 24.5 مليار دولار، مقارنة بـ12.1 مليارا في عام 2020. [1] وتعد الدراما التركية المحفز الأول للسياحة وانتشار الثقافة التركية في العالم؛ لذلك فأنه من المرجح أن ترتفع نسبة السياحة إلى تركيا بشكل اكبر مستقبلا نتيجة لتوسع القاعدة الجماهيرية للدراما التركية في العالم.[2]

- **تطور القطاع الصحي:**

من أهم إنجازات حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان، أداء الحكومة الإيجابي في أزمة كورونا، حيث وفرت الرعاية الصحية مجانيا لكافة المصابين الذين طالتهم الجائحة، وكذلك قدمت التطعيمات بالمجان، مع رعاية اجتماعية لكبار السن،علاوة على دعم النشاط الاقتصادي للقطاعات التي أضيرت من الأزمة. وكان من أهم الجوانب الإيجابية في هذا الملف هو الشفافية التي اتسم بها الأداء الحكومي في إدارة الأزمة.

يعود نجاح القطاع الصحي في تركيا إلى الاستثمار الحكومي الكبير وبوقت مبكر في النظام الصحي والتغطية الصحية الشاملة التي يتم تقديمها، وهو ما يبدو جليّاً من خلال التطوير الهائل في البنية التأسيسية الصحية الذي شهدته تركيا خلال السنوات الماضية لتصبح اليوم عنواناً للسياحة العلاجية[3] نظرا لجودة الخدمات الصحية ومنافستها لأفضل دول العالم، والأعداد الكبيرة للكادر الطبي والبشري القادر على تنفيذ أكثر العمليات تعقيداً خاصة في طب الأورام والتجميل والدماغ وطب الأطفال، فضلاً عن الموقع الاستراتيجي كونها تتوسط ثلاث قارات ما سهل حركة التنقل اليها، والمعدات التكنولوجية الحديثة للعلاج بأسعار تنافسية وفي فترات قصيرة خاصة في المستشفيات الخاصة .

[1] عدنان عبد الرزاق، "**تعويل تركي على نمو السياحة والصادرات لتحقيق التعافي الاقتصادي**"، العربي الجديد،(2022/02/20)،في: https://www.alaraby.co.uk/economy/ (2022-05-17)

[2] Onur Şen, "Targeted soft power in Turkish new foreign policy and its impact on origins of inbound Tourists ", **Journal of Tourism Theory and Research,** Volume: five, N (1), (2019), pp. 65-74.

[3] المحرر،" **القطاع الصحي في تركيا قوة لافتة في مواجهة فيروس كورونا**"، The Arab Hospital Magazine ،في: https://www.thearabhospital.com/ (2022/04/27)

التحديات التي تواجه الاقتصاد التركي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

اتخذت تركيا منذ عام 2013 مواقف سياسية وعسكرية، جعلتها هدفا من قبل قوى إقليمية ودولية، فموقف تركيا المؤيد لثورات الربيع العربي واحتضانها المعارضين للثورات المضادة، من الدول العربية بل والإقليم، جعلها مستهدفة سياسيا واقتصاديا؛ خاصة فيما تعلق بإفشال دورها الإقليمي اقتصاديا وهذا ما افرز جملة من التحديات الاقتصادية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية، نذكر منها:

- **انخفاض قيمة العملة المحلية**

تعرضت الليرة التركية لعمليات مضاربة عنيفة خلال الفترة من 2018 – 2021، وكانت الآلية التي استحدثتها وزارة المالية بالتعاون مع البنك المركزي التركي في 20 ديسمبر 2021، مخرجا مهما، حيث تم بموجب هذه الآلية طمأنة المدخرين على ثرواتهم، عبر ضمان قيمة المدخرات، في حالة تقلبات سلبية لسعر صرف الليرة.

وحسب بيانات البنك المركزي، بلغ سعر الدولار في جانفي 2018 نحو 3.8 ليرات، ومنذ ذلك التاريخ والليرة في تراجع من حيث القيمة أمام الدولار، هذا التراجع المتسارع في قيمة الليرة التركية ينعكس سلبا على الأوضاع المعيشية للموطنين الأتراك الذين تآكلت مدخراتهم بفعل التضخم الذي بلغ 20 في المائة حسب البيانات الرسمية، بينما يرجح العديد من الخبراء ان نسبتها الفعلية تتجاوز 50 في المائة حيث تغير المحلات التجارية أسعار المواد الغذائية الأساسية يوميا تقريباً[1].

ويعود انهيار الليرة التركية لأسباب بعضها اقتصادي لكن غالبيتها أسباب سياسية، ويرجح منها سياسة الرئيس أردوغان الاقتصادية غير التقليدية المتمثلة في إبقاء أسعار الفائدة منخفضة لتعزيز النمو الاقتصادي في تركيا حسب رأيه وتحسين فرص تصدير السلع التركية لأنها تصبح أقل كلفة بالعملة الصعبة. لكن هذه السياسة تتجاهل عاملاً آخر ألا وهو أن تركيا تستورد نسبة كبيرة من المواد الأولية

[1] المحرر،" **الليرة التركية لماذا فقدت أكثر من نصف قيمتها خلال عام 2021؟**"،(BBC News،2021/12/18)،في: https://www.bbc.com/arabic/world-59702095 (2022-05-19)

التي تدخل في إنتاج السلع التي تصدرها وهذه المستوردات هي بالعملة الصعبة، وبالتالي تزداد كلفتها بالليرة التركية بسبب تدهور سعر الليرة[1]. حيث بلغت المضاربات ذروتها في ديسمبر 2021 وتجاوز سعر الصرف 18 ليرة للدولار الواحد، ثم قدمت الحكومة آليتها للحفاظ عند سعر صرف بحدود 13.5 ليرة للدولار في فيفري2022[2].

- **ارتفاع أسعار الفائدة**

على عكس ما يحدث في السوق العالمية، تسير تركيا في الاتجاه المعاكس للسياسة النقدية والمالية المتشددة التي اتبعتها البنوك المركزية على مستوى العالم. وفيما تتجه البنوك المركزية الكبرى بقيادة الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع أسعار الفائدة مثلما هو الحال في انكلترا وأمريكا، يصر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على أن "الفائدة شر لا بد من التخلص منه"، ولذلك يعطي تعليماته للبنك المركزي الذي قام بخفضها مرات عدة منذ سبتمبر الماضي[3]. ظل سعر الفائدة بعد عام 2016 عند معدل 8%، ثم أخذ في التصاعد، حتى بلغ 24% في عام 2018، ثم هبط مرة أخرى إلى 8.5%، ثم عاود الصعود إلى 19%، وهي القضية التي أدت لأن يعزل الرئيس أردوغان ثلاثة من محافظي البنك المركزي، وذلك حسب صلاحياته الدستورية، ولكن في ديسمبر 2021 بلغ سعر الفائدة 14%، وتستهدف السياسات الاقتصادية هبوط سعر الفائدة لأقل مما هو عليه الآن.

- **ارتفاع معدلات التضخم**

في ظل اضطراب السياسة النقدية للبنك المركزي التركي، خلال الفترة من 2018 – 2021، نتج عن ذلك صعود معدلات التضخم لمعدلات غير مسبوقة في تاريخ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة. فحسب

[1] **المكان نفسه.**

[2] الصاوي، **مرجع سبق ذكره.**

[3] خالد المنشاوي،" **لماذا تسبح تركيا ضد التيار العالمي في معدلات الفائدة والتضخم**"، اندبندنت عربية،(2021/12/18)،في: https://www.independentarabia.com/node/ (2022-05-17)

بيانات جانفي 2022، بلغ معدل التضخم 48.6%، ويتوقع البنك المركزي أن يصل معدل التضخم إلى 55% في الاشهر التي تليه، ثم ينخفض بمعدلات حادة[1].

وكان من الطبيعي أن يتصاعد معدل التضخم، في ظل الانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية، إلا أن السياسة الاقتصادية لتركيا تستهدف خفض معدلات التضخم مستقبلا. إذ لابد من الأخذ في الاعتبار أن أسعار المستهلك في تركيا قفزت بنسبة 21.3 في المائة خلال سنة 2021. ويعتقد الاقتصاديون أن التضخم يمكن أن يرتفع بمعدل يصل إلى 55 في المائة خلال سنة 2022.[2]

- **الملكية الفكرية وهجرة والأدمغة:**

فيما يخص الصناعات الدفاعية يُشار إلى أن عدداً كبيراً من السفن البحرية الحديثة التركية، بما في ذلك فرقاطة* "بربروس" وفرقاطة "يافوز" والسفينة الهجومية السريعة "كيليتش"، صُمِّم في ألمانيا. وتعتمد تركيا، في محاولتها صنع طائرة نفّاثة مقاتلة محلية الإنتاج، على شركة بريطانية عمدت إلى خفض جهود التعاون، وتحصل تركيا على المساعدة من شركة كورية جنوبية في الجوانب التقنية المتعلقة بتصنيع الدبابة الحربية "ألتاي". إذاً ليس قطاع الأبحاث والتنمية في تركيا على قدر كافٍ من التطور لتنفيذ المشاريع الأساسية التي يُراد منها تعزيز هيبة البلاد[3].

نظراً إلى أن حقوق الملكية الفكرية هي موضع خلاف شديد في صناعة السلاح، فعلى الأغلب أن تركيا سوف تظل تعتمد في المستقبل المنظور على المساعدات التكنولوجية الخارجية الباهظة الثمن. إن تدهور العملة التركية من شأنه رفع كلفة هذا الاعتماد على الخارج. إضافةً إلى ذلك، يشنّ أردوغان، منذ الانقلاب الفاشل في جويلية 2016 حملة تطهير واسعة لأتباع غولن، الأمر الذي أنتج استنزاف الأدمغة على المستوى الوطني، واستفحال المحسوبيات وأجواء الخوف السياسية. وفي سنة 2021، بلغت

---

[1] الصاوي، مرجع سبق ذكره.

[2] المنشاوي، مرجع سبق ذكره.

* فرقاطة "Frigate":هي سفينة طويلة وضيقة نسبياً، كانت تجوب البحر المتوسط في القرون الأولى، مدفوعة بقوة المجداف أو الشراع. ومع دخول القرن 18ام، وأوائل القرن 19م، أُطلق هذا الاسم على سفن سريعة جداً، تحمل عدداً من المدافع يتراوح بين 24 و44 مدفعاً، مركبة فوق سطح السفينة. وقد استخدمت معظم الدول الأوربية الفرقاطات، لتأمين القوافل التجارية في المناطق الخطرة، أو لغلق الممرات الملاحية، في مواجهة حركة التجارة البحرية. "انظر: المعرفة،(18-05-2022)، على الموقع:
https://www.marefa.org/%D9%81%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%A9/simplified

[3] غوريني، مرجع سبق ذكره.

أعداد المهاجرين من تركيا 330000 شخص. علاوة على ان نزيف الأدمغة يمارس تأثيراً على جميع القطاعات في تركيا، ولكنه ذو أثر كبير على الصناعة الدفاعية.[1]

صحيح أن الصناعة الدفاعية التركية شهدت نمواً هائلاً .ولكن هذا المسار قد لا يستمر بسبب المشكلات المزمنة في مجال المحركات، ونزيف الأدمغة في القطاع الدفاعي، وغياب المعرفة المتطورة بصورة عامة. بيد أن إنشاء صناعة دفاعية محلية شكّل انتصاراً سياسياً محلياً أساسياً لأردوغان، ولهذا السبب وحده، يمكن تقدير أنها ستستمر في التطوّر. قد لا يكون ذلك مجدياً من الناحية الاقتصادية، لكنه يبقى أولوية على الصعيد السياسي؛ خاصة فيما تعلق بالترويج لصورة العظمة العسكرية التركية المتنامية كآلية من آليات القوة الناعمة المحمَّلة في معظم الأحيان بالرمزية العثمانية، أمام الشعب التركي. وفي حين أبرز نمو القطاع شكل الاعتماد التركي على الخارج، فإن الإيحاء بأن تركيا هي دولة مصنِّعة في المجال العسكري يمنح أردوغان هامش مناورة أكبر في الداخل لتنفيذ سياسة خارجية قائمة على إثبات الوجود وجديرة بقوّة عسكرية عظمى تجعل منها ورثية للامبراطورية العثمانية في القرن الواحد والعشرين.

مما سبق يمكن استنتاج بعض القضايا الداعمة والشائكة فيما يخص مصير حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان، في انتخابات منتصف 2023، حيث حقق الحزب إرث من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية، في مقدمتها طفرة البنية الأساسية، وتحسين مستوى معيشة الأفراد حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر من 10 آلاف دولار سنويا، وكذلك الحفاظ على مقدرات تركيا الإنتاجية، واستمرار استهداف التصدير، وانتعاش قطاع السياحة، لما يوفره ذلك من فرص عمل وزيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

إلا أن هناك ملفات أخرى، تمثل تحديات للحزب والرئيس أردوغان، ومنها زيادة الأعباء على كاهل الأسر، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة أسعار السلع والخدمات، ولذلك تستهدف الحكومة التركية، أن تنخفض أسعار الفائدة إلى معدلات مقبولة، وأن ينخفض معدل التضخم، وأن تكون الليرة في وضع أفضل من حيث سعر الصرف .

[1] المكان نفسه.

تستحذم المعارضة هذه الملفات التي تمثل تحديات أمام الحكومة التركية، مادة لمهاجمتها، وعادة ما تلجأ إلى إسناد التراجع في هذه المؤشرات إلى سوء إدارة الحكومة، ولا تقترب المعارضة من الأسباب السياسية إطلاقا على الرغم من كونها تمثل الثقل الأكبر في حدوث هذه المشكلات.

ويمكن القول إن السيناريو المرجح، أن يكون حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان، في مقدمة النتائج الانتخابية، ولكن في ظل ظروف صعبة، ومنافسة شرسة.

المطلب الثاني: انعكاسات الاقتصاد التركي على العلاقات التركية الجزائرية

يختص هذا الجزء من الدراسة بتقييم العلاقات الجزائرية - التركية في الفترة الواقعة بين سنتي 2002و2021 في جانبها الاقتصادي ،باعتبارها مرحلة مهمة في مسار العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث يهدف إلى وضع المحددات التي تؤثر في طبيعة العلاقات البينية، وذلك بإبراز مختلف انعكاسات القضايا الاقتصادية على العلاقات الجزائرية -التركية وقضاياها(Area Issue)على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي في ظل العلاقات الراهنة، ويجادل هذا الجزء من الدراسة المعايير التي يمكنها تجسيد التقارب بين البلدين لمواجهة التحديات القائمة والتي قد تتغير بناء على التغيير في الأفكار، وما يمكن أن يحققه التقارب من مصالح قد يغير العلاقات الجزائرية - التركية نحو التحالف الاستراتيجي الذي تسعى إليه الدولتان.

استطاعت تركيا بوصفها إحدى القوى الصاعدة في النظام الدولي[1]، أن تحقق وجودا لها في الجزائر، كغيرها من القوى الإقليمية والدولية، وحققت مشروعات استثمارية، كما طوّرت مبادلاتها التجارية مع الجزائر، وعزّزت أثر قوتها الناعمة غير أن مستوى العلاقات لا يزال محدودا مُقارنة بالثقل الجيوسياسي للبلدين، فكلاهما في حاجة إلى تنامي هذه العلاقات نظرا لما تقتضيه التحولات الجيوبوليتيكية العالمية الراهنة .

عرفت العلاقات الجزائرية التركية مسارا بطيئا في تطورها؛ وذلك بقصد تنويع الشركاء بشكل يحقق المنافع، فالمتغيرات التي يشهدها النظام الدولي منذ ظهور العولمة، ثم التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب، وتداعيات أزمة كوفيد -19 على العلاقات الدولية- تستدعي إعادة التفكير في العلاقات

[1] H. Tarık Oğuzlu, "Turkish Foreign Policy in a Changing World Order", **All Azimuth** V9, N1,(2020), 127-139

الجزائرية- التركية، بعد أن حققت تركيا بوصفها دولة صاعدة نتائج مهمة في إفريقيا، ومثلما تحتاج إلى الجزائر في توسيع سياستها الانفتاحية، فالجزائر تحتاج إلى تركيا في تعزيز دورها في إفريقيا وفي منطقة المتوسط، و لاسيما أن العالم يشهد تحولات جيوبوليتيكية مهمة قد تؤثر في استقرار الدول داخليا، ومن ثم دورها الخارجي، ومكانتها في السياسة الدولية.

كما توضح مخرجات صانع القرار التركي الرغبة في تعميق العلاقات مع الجزائر لأهميتها الجيوستراتيجية في إفريقيا، ومكانتها في العالم العربي؛ ذلك أن تركيا تبحث عن الحليف الإستراتيجي لتوسيع ديناميتها، فقد مثلت الزيارات رفيعة المستوى لأردوغان منذ 2006؛ محدِّدا لتركيا في إعادة التأسيس لعلاقات جديدة مع الجزائر، وصاحب هذه الزيارات تعزيز المجال الإقتصادي بإقامة منتديات رجال الأعمال، وإجراء اتفاقيات اقتصادية.

يجدر الذكر، ان المؤسسة الوطنية للمحروقات في الجزائر (سوناطراك) قد وقعت مع شركة "رونيسانس" التركية 3 عقود لتطوير المشروع البتروكيميائي، لإنتاج البوليبروبيلان بمدينة جيهان التركية، بتكلفة قدرها 1.4 مليار دولار سنة 2021بحضور الرئيس التركي اردوغان مراسم التوقيع،[1]وتزامن هذا الحدث الاقتصادي مع فتور متجدد في العلاقات الجزائرية الفرنسية بسبب ملف الذاكرة الاستعمارية، وتأكيد وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة أن بلاده وتركيا "تمتلكان علاقات تاريخية عميقة"، مشيرا إلى أن أنقرة أسهمت في التنمية بالجزائر باستثمارات تفوق 4مليار دولار، وهي تتطلع إلى مزيد من الاستثمارات التركية بالجزائر مستقبلا في شتى المجالات خاصة بتزايد الجالية التركية بالجزائر.[2]

ميزت التطورات في السياسة الخارجية التركية أدوات مثل الوساطة والتجارة ،الإنسانية والتنمية،التعاون في العقد الأول من حكم حزب العدالة والتنمية، حيث أصبحت مصدرًا لمناقشات محتدمة في الأوساط الأكاديمية والسياسية ، ونوقشت على نطاق واسع مع الإشارة لكون تركيا "قوة ناعمة" ، "القوة المعيارية" "القوة الصاعدة" و "القوة الإقليمية" ،مع كل من الإيجابية والسلبية العالمية

[1] وكالة الأنباء الجزائرية،" **تركيا توقع ثلاث عقود مع شركة سوناطراك**"، في:https://www.aps.dz/ar/economie/113683-2021-10-09-17-56-10 (2022-05-13)

[2] عبد الحكيم حذاقة،" **ازدهار العلاقات مع تركيا هل هي فرصة للجزائر للتخلص من النفوذ الفرنسي**"، الجزيرة نت، (14-10-2021)، في: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/10/14 (2022-05-13)

للنتائج الإقليمية والمحلية لتلك الأساليب وانعكاساتها على السياسة الخارجية التركية خاصة بعد تدخلها خارج الحدود في كل من سوريا وليبيا وفي إقليم القوقاز وغيرها من الاقاليم.[1]ما يجعل العلاقات الجزائرية التركية تقاس بنفس الوزن بناء على الانجازات والتحديات التي تواجه السياسة الخارجية للبلدين، باعتبار ان العلاقات الثنائية بين البلدين قائمة على معيار البراغماتية موازنة المصالح الحيوية.

إن التطورات الأخيرة في العلاقات الجزائرية التركية توضح وبشكل جلي مدى الترابط في وجهات النظر والمواقف بين الجزائر وتركيا، وبعد رد الخارجية التركية على بلاغ الجزائر عن موقف تركيا من القضية الصحراوية والذي تم طرحه في "المؤتمر الدولي لمحاربة الجماعة الإرهابية داعش" المنعقد بمراكش _المغرب_بمثابة التأكيد على صلابة العلاقات الثنائية بين البلدين إذ أكد السفير التركي "تانجو بيلغيتش" أن تركيا تدافع عن إيجاد حل سياسي لقضية الصحراء الغربية في إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومن خلال الحوار بين الأطراف، وهو نفس الموقف بالنسبة للجزائر و الذي صدر في بيان وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج .[2] الأمر الذي يدفع بعجلة العلاقات بين البلدين مستقبلا إلى السيناريو التفاؤلي سواء تعلق الموضوع بالعلاقات الاقتصادية أو الإستراتيجية.

[1] Gonca OĞUZ GOK - Emel PARLAR DAL,"Understanding Turkey's Emerging "Civilian Foreign Policy Role in the 2000s through Development Cooperation in the Africa Region", **PERCEPTIONS,** Volume XXI, Number 3-4, (Autumn-Winter 2016), pp. 67-100.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**بيان وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج**"، رقم 107/12/و.ش.خ.ج.و.خ/م.ع.إ.إ.ت، (الجزائر، 12-05-2022), على الموقع الرسمي: mae.gov.dz (**ملحق رقم 01 و02**).

المبحث الثاني: العثمانية الجديدة والتوجه الجديد التركي نحو الشرق ومدى استفادة الجزائر

ظهرت الهوية العثمانية الجديدة التي دعمها حزب العدالة والتنمية كمزيج بين الهوية الكمالية التي تركز على النظرة الغربية ومجد الماضي التركي في عصر الإمبراطورية العثمانية دون أن تنوي استبدال الهوية الكمالية الواردة أصلا في الدستور التركي. ونتيجة لهذا التحول في الهوية الوطنية، الذي كان نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، تغيرت السياسة الخارجية التركية.

حددت العلاقات التاريخية والحضارية موقع الجزائر في السياسة الخارجية التركية، هذا علاوة على دور الأحداث الإقليمية والدولية والمحددات الجيوبوليتيكية في تفعيل هذا الموقع في شكل علاقات تثانية طبعتها الايجابية والسلمية.

المطلب الأول: العثمانية الجديدة والتوجه الجديد التركي نحو الشرق

أبرزت التحولات الدولية والإقليمية بعد الحرب الباردة وحرب الخليج وعملية التسوية السلمية للحروب العربية-الإسرائيلية ومشروع إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي أهمية الفضاء التركي في مختلف الأصعدة أمنيا، اقتصاديا، سياسيا وثقافيا؛ خاصة بعد هندسة الرئيس التركي السابق "طورغوت أوزال"فكرة "العثمانية الجديدة" بابتداع الأفكار والمشاريع والمبادرات مغتنما الظروف الإقليمية والعالمية المتغيرة[1]. بتجاوز المنطق الانعزالي الذي فرضه الرئيس السابق التركي كمال اتارتورك_ سياسة الكمالية_ منذ تأسيس الجمهورية سنة 1923 القائم على مبدأ "سلام في وطن، سلام في العالم" إلى سياسة انفتاحية تعزز فيها تركيا دورها الذي يفرضه عليها انتمائها؛ في كل من دول البحر الأسود، البحر المتوسط، والعالم الإسلامي بالتركيز على الإسلام كمكون رئيسي للهوية الوطنية التركية.

سبق أوزال إلى هذا الطرح النخب العسكرية التركية حين دعت في أعقاب الانقلاب العسكري في سبتمبر 1980 بقيادة الجنرال كنعان إيفرين؛ إلى ما كان يسمي بالمركب الإسلامي التركي " Türk-İslam

[1] محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات**، (بيروت: رياض الرايس للكتب، ط1،1997)،ص.18.

sentezi"، الذي يهدف إلى الجمع بين الإسلام السني والقومية التركية، ويركز الجانب الرئيس من هذه الأيديولوجيا في صهر الإسلام والروح التركية والحداثة في كيان واحد[1].

أدى ظهور جمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، اضافة إلى انهيار منظومة الأمن القومي العربي بعد غزو العراق للكويت 1990 إلى انتقال تركيا من حالة "الدولة الظل" إلى الدولة "المركز"[2]، وقد تعزز هذا الدور "سياسة العثمانية الجديدة" خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002 والذي قدم نفسه على انه حزب إسلامي متطور ومنفتح على الأخر، نقل فيه مفهوم "الأمة" من الرابط العرقي القومي إلى ضرورة إحياء الماضي العثماني التركي؛ الأمر الذي يمكن اعتباره كمزيج بين الهوية الكمالية المتجهة نحو الغرب والعلمانية كما ينص الدستور التركي وبين تمجيد الماضي التركي في عصر الإمبراطورية العثمانية .[3] وقد وضع الحزب منطقة الشرق الأوسط كجز من العالم الإسلامي كمنطقة ذات خصوصية في السياسة الخارجية التركية استنادا إلى عقيدة "العمق الاستراتيجي "التي طرحها وزير الخارجية التركي »احمد داود اوغلو » والقائمة على موازنة المصالح بين دول الغرب المسيحي ودول الشرق الإسلامي.

دعا داود اوغلو السياسة الخارجية التركية إلى التوظيف الاستراتيجي للجغرافيا والعلاقات التاريخية التي ربطتها سابقا بأقاليم الإمبراطورية العثمانية، ولذلك شهدت العلاقات التركية العربية تطورا ملحوظا في هذه الفترة، ففي هذا الإطار اتبعت الحكومة سياسة التوسع الاقتصادي من خلال توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية، وأصبحت تقوم على مبدأ المكاسب المتبادلة عبر الاعتماد التبادل الاقتصادي وروابط سياسية مبنية على الانجذاب الثقافي والأخوة الإسلامية.

---

[1] عبد الوهاب شاكر، "**العثمانية الجديدة: كيف انقلبت السياسة التركية في الشرق الأوسط على أعقابها؟**"، مركز الانذار المبكر،(07-07-2021)،في: (14-05-2022) https://ewc-center.com/2021/04/07/

[2] نورالدين، **مرجع سبق ذكره**.

[3] شاكر، **مرجع سبق ذكره**.

***الديغولية التركية**، أخر الرؤى الاستراتيجية تطورا وفيها تتلاق العثمانية الجديدة مع الكمالية حول مصالح تركيا القومية والنظر إلى بلدهم كدولة مركزية في المنطقة وفي العالم، في تناسب مع رؤية الرئيس الفرنسي شارل ديغول في الستينيات القرن الماضي لضرورة تعظيم فرنسا لمصادر قوتها الذاتية وتوسيع علاقاتها الخارجية

تقوم مقاربة السياسة الخارجية التركية على الازدواجية في التوجه بين التقرب من الغرب وتوجهها الحديث نحو العالم الاسلامي على ثلاث رؤى استراتيجية في التحليل هي "العثمانية الجديدة، الكمالية، والديغولية التركية"* التي حققت مصالح تركيا القومية في الداخل بتبني سياسة علمانية معتدلة وتبني سياسة أكثر تشاطا في الخارج سيما في مجال الوساطة لحل النزاعات بالعمل على تدعيم مصادر قوتها الناعمة والتركيز على مصالحها الاستراتيجية.[1] إن قيام ثورات الربيع العربي، حفز تركيا لتواصل بنجاح سياسة إحياء العثمانية الجديدة من خلال استراتيجية إسقاط الأنظمة العربية القائمة واستبدالها بأنظمة أخرى يهيمن عليها التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين المرتبط باسطنبول، والانتقال من ثم لإعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية. [2]

هذه الانتفاضات العربية وضعت السياسة الخارجية التركية التي تقوم على مبدأ تصفير المشاكل مع جيرانها تحت المساءلة وكان التحدي الأهم الذي تواجهه تركيا هو تحديد دورها في النظام العربى الجديد كقوة ناعمة إقليمية والتي تراجعت الى استخدام القوة الصلبة منذ 2011، ما يفرض على تركيا مواجهة معضلة المواءمة بين القيم الأخلاقية التي تنادي بها وتسعى لتحقيقها في المنطقة العربية وبين المصالح الذاتية والأمن القومي .[3]

يمكن تفسير العودة التركية إلى الشرق إلى قناعة تركيا ان أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية اضحت مرتبطة بمحيطها العربي الاسلامي،[4] خاصة في ظل التراجع النسبي لميزان القوى فالغرب لم يعد قويا كما كان في الماضي واوربا تغيرت اقتصاديا وعسكريا واستراتيجيا، وبالحديث عن الاتحاد الاوروبي فقد تراجعت قيمه الاقتصادية بعد البركسيت بخروج بريطانيا التي كانت بمثابة القاطرة للاتحاد الاوروبي إلى جانب المانيا التي أصبحت تحمله وحدها.

[1] فاطمة، بقدي "الإقليمية المفتوحة: أهمية الاستثمار البناء في العلاقات الجزائرية التركية"، في **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**"،(جامعة الجزائر03: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، الملتقى التاسع جانفي2015)،ص ص.175-186.

[2] شاكر، **مرجع سبق ذكره**

[3] محمد نورالدين، **مرجع سبق ذكره.**

[4] ثائر عباس،"تركيا تتعلم العربية وتتقدم شرقا بالتحالف مع الجغرافيا والدين"، **الشرق الأوسط**، العدد11604،(2010-09-05)،ص. 7.

ترتبط تركيا بدول حوض المتوسط بحكم الجيوبوليتكا والتاريخ، كما تعد مسألة اختراق الأمن القومي الإقليمي المتوسطي والأوروبي عبر تركيا محتملة بقوة، نظرا للتحديات الإقليمية؛ فتركيا تشكل نقطة نفوذ للتهديدات الامنية الارهابية وتدفق اللاجئين ما من شأنه خلق التوتر لاوروبا، كما ان الاهمية الجيواستراتيجية لتركيا قد تعاظمت خاصة بعد الاكتشافات الطاقوية الكبيرة في منطقة شرق المتوسط، وهي المنطقة التي تعتبرها تركيا منطقة نفوذ تاريخية تابعة لها منذ العهد العثماني. وهي المسألة التي خلقت توترا لتركيا مع خصومها الاقليميين خشية ان تعيد تركيا بعث مشروعها العثماني في منطقة المتوسط.[1]

كما تتزامن السياسة التركية الجديدة مع اقتراب نهاية الالتزامات والشروط المفروضة على تركيا بحكم اتفاقية لوزان1923، فتركيا يمكنها استرجاع سيادتها على المضائق المائية _البوسفور والدردنيل_بما يساعد على تعزيز دورها كجسر بين الشرق والغرب، وقد أسهم الغرب الاوروبي في توجيه تركيا نحو بعدها الحضاري الاسلامي بعد انكاره لانتمائها الاوروبي،[2] وهو الرفض الذي ترجمته تركيا في "اطروحة العمق الاستراتيجي" والعثمانية الجديدة" لاحقا.

أكدّ المؤرخ الأمريكي المعروف والمتخصص في العلوم السياسية "والتر راسل ميد" أن "تركيا لاتزال صغيرة جدًا ومهددة جدًا"، ولخص فشل السياسة العثمانية الجديدة بقوله "إن حلم اردوغان بقيادة مسيرة الديمقراطية الإسلامية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط يبدو مشوشاً ومنهوك القوى؛ فالقيادة التركية ودبلوماسيتها لم تنجحا لا في ليبيا ولا في سوريا ولا في مصر، والوضع في سوريا ما يزال كارثيًّا بكل معنى الكلمة ويهدد الاستقرار داخل تركيا ذاتها".[3]

وبالرغم من كل الانتقادات الموجهة لسياسة العثمانية الجديدة التي تبنتها الحكومة التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، والتي سعت من خلالها لاسترداد اقاليمها التي كانت تحت سلطة الإمبراطورية العثمانية سابقا، بالتدخل في كل ليبيا وسوريا و القوقاز و محاولة إحياء مشروع الشرق الأوسط الكبير، وهو الأمر الذي خلق العديد الإشكالات والتحديات خاصة حول استقرار الوضع الداخلي

[1] حميد رامي،" توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة: فرص الصراع و التحالف"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد08/العدد01، (2021) ،ص.ص.434-454.

[2] **المكان نفسه.**

[3] عبد الوهاب شاكر، **مرجع سبق ذكره.**

بتركيا وتهديد مكانتها الإقليمية خاصة من حلف الناتو ودول أوروبا الديمقراطية التي سعت لتجنب الدخول في الحروب منذ الحرب الباردة. من الا انها تبقى توجها استراتيجيا للسياسة الخارجية التركية من الممكن جدا ان يحقق اهدافه خاصة باقتراب انتهاء اتفاقية لوزان 1923.

المطلب الثاني: موقع الجزائر من سياسة "العثمانية الجديدة"

برزت العديد من النقاشات في الفترة الأخيرة حول النفوذ الخارجي التركي في دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا، حيث أضحت تركيا فاعلا جيوسياسيا مهما ومحيراً تباينت سياساته مع توسع دوره.[1] خاصة بعد الاعلان عن سياسة العثمانية الجديدة.

شهدت العلاقات الثنائية بين الجزائر وتركيا منذ اللقاء التاريخي الأول بين الجزائر والعثمانيين سنة 1815م، تطورات متباينة بين التقارب العثماني والانكفاء الجمهوري بعد تأسيس الجمهورية التركية من قبل المؤسس "كمال أتاتورك" الذي انتهج سياسة علمانية تغريبية، إلى التوافق والتوطيد بوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.[2]على عكس التناقضات والاختلالات المختلفة المؤسسة للعلاقات التركية -الشرق الأوسطية، تتميز العلاقات التركية الجزائرية بالايجابية أكثر منه بالسلبية، وهذا اعتبارا من العوامل الجغرافية والحضارية وحتى الاقتصادية، فالبعد الجغرافي النسبي للجزائر عن تركيا يجعلها بعيدة عن دائرة التصادمات الشرق الأوسطية التي تسعى فيها تركيا للريادة الإقليمية، إضافة إلى تعدد شركاء الجزائر الاقتصاديين ما يجعلها اقل تبعية إلى تركيا ويمنحها المرونة في موازنة المصالح والاستفادة من النموذج التركي.

تعتبر الجزائر بمثابة البديل الاستراتيجي أمام تركيا لدخول القارة الإفريقية، خاصة في ظل تدهور الأوضاع السياسية بكل من مصر وليبيا، فتعزيز العلاقات التركية مع الجزائر يعد استثمارا لصانع القرار التركي إذ أن تحقيق شراكة قوية مع الجزائر من شأنه أن يعادل تحقيق شراكة قوية مع إفريقيا خاصة وان الجزائر تحظى بدور فعال في إقليم المغرب العربي بفضل مقومات القوة المادية التي تمتلكها.

---

[1] ياسين ƒولالوة ، مروة بوجلال ،" تقييم الأداء الاستراتيجي لتركيا في دول الشرق الأوسط والقرن الإفريقي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 08/ العدد01،(2021)،ص.ص.416-433.

[2] بقدي ، **مرجع سبق ذكره**.

إن التوظيف التركي للاستراتيجيات صحب مصالحها القومية طيلة السنوات التى حكم فيها حزب العدالة والتنمية؛ وعليه قد تلجأ تركيا إلى العامل التاريخي الديني،كمرصد تتحرك من خلاله في مناطق نفوذها القديمة في القرن الإفريقي وشمال إفريقيا على سبيل القصر لا الحصر، لكن منطلقها تحدده بالدرجة الأولى المصلحة الاقتصادية والجيوسياسية، أي السياسة النفعية البراغماتية، وهذا صرح به صناع القرار في تركيا في أنها لا تود إرساء عثمانية إسلامية جديدة.؛ وهو الأمر الذي تؤكده في المنطقة إستثماراتها وعلاقاتها الايجابية مع إثيوبيا التي غالبية سكانّها مسيحيين أرثوذكس، ومع(إسرائيل) التي طبعت معها بالرغم من دعمها للقضية الفلسطينية معنويا، إذ عمقت علاقاتها مع (إسرائيل) بإقتصاد قوي وتبادلات تجارية هامة، تدعم من خلالها تركيا مصالحها لتوصيل الغاز عبر خط انابيب يسد حاجاتها، ويقلل إعتمادها على الغاز الروسي، كما وتستفيد منها(إسرائيل)كممر لتمديد هذا الخط نحو أوروبا الأمر الذي يقلق روسيا وإيران .

وكذلك في علاقاتها مع إيران التي تختلف معها مذهبيا، لكن مصلحة الطرفين تجمعهما في مسائل كثيرة. وفي هذا السياق يلاحظ أن تركيا قد تعلمت من المنطق العام الذي يحكم أوروبا حيث المصلحة الوطنية تصبح أولوية إذا ما إرتبطت مع الإستقرار الإقليمي والأسواق الإقليمية. ولهذا نلاحظ أن تركيا بقيادة" حزب العدالة والتنمية "أصبحت تتحرك بمرونة أكثر في المنطقة مقارنة بسياسة سابقتها.[1]

إن تتبع مسار السياسة الخارجية التركية، يدفع إلى الاقرار بطبيعة هذه السياسة البراغماتية، والتي تكيفت باستمرار وفقا لمصالحها القومية والاقليمية بمرونة تامة، فتارة باستراتيجيات ناعمة واحيانا باستراتيجيات صلبة، وهو ما يجعل السياسة الخارجية التركية كمزيج فعال لهذه الثنائية "قوة ذكية" تتفاعل سياسيا وفقا لمصالحها لتثبث انه "لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، ولكن مصالح دائمة" بالتعبير الواقعي البراغماتي، ومن هذا الإطار فإن موقع الجزائر من السياسة الخارجية التركية سواء تعلق الأمر ب" سياسة العثمانية الجديدة" أو بسياسة اخرى في اطر القوة الناعمة، تحدده المصلحة قبل أي اعتبار.

[1] بولالوة، و بوجلال، **مرجع سبق ذكره.**

المبحث الثالث: الدبلوماسية الثقافية ومستقبل العلاقات الجزائرية التركية

تمكنت سياسات تركيا في مجال الدبلوماسية الثقافية من بناء صورة تركيا في أذهان الشعوب الإسلامية باعتبارها "الدولة النموذج". وتشكلت أهم سمات الصورة الجديدة من أنها دولة مسلمة وديمقراطية ومتقدمة اقتصاديا. كما لعب الربيع العربي دورا مهما في زيادة إدراك الشعوب للأهمية الجيوسياسية لدولة التركية في المنطقة.

تدخلت العديد من المحددات في بلورة العلاقات الثقافية التي تعتبر جوهر القوة الناعمة التي اعتمدتها تركيا في دبلوماسيتها الخارجية التي وجهتها إلى مدارها الإقليمي وفي علاقاتها مع الجزائر؛ وهو الأمر الذي انعكس في ترسيم مجموعة من السيناريوهات تعبر عن تلك العلاقات الثنائية في المستقبل من خلال استقراء مجموعة من المتغيرات في الوضع القائم.

المطلب الأول: الدبلوماسية الثقافية التركية تجاه الجزائر

تعد الدبلوماسية الثقافية جزء من الأنشطة الدبلوماسية التي يراد من خلالها تعزيز التفاهم المتبادل بين الدول، أو تبادل الأفكار والمعلومات والفن وغيرها ،من جوانب الثقافة بين الأمم والشعوب من اجل تعزيز التفاهم المتبادل بينهم.[1]

مفهوم الدبلوماسية الثقافية ظهر أول مرة في الدول الأوروبية وبالتحديد في فرنسا ثم انتقل إلى بقية دول العالم ليصبح بعد ذلك وسيلة من وسائل التبادل الثقافي بين دول العالم، لتوطيد العلاقات فيما بينها ولتعزيز العمل الدبلوماسي في مختلف أوجه التعاون بما فيها المجال الاقتصادي، العلمي والانساني[2].

تعرف الدبلوماسية الثقافية أيضا بأنها "عملية يتم من خلالها تبادل التقاليد والقيم والأهداف والأفكار بهدف تعزيز سبل التفاهم والتعاون والتقارب حيث تزداد هذه الحاجة للدول عندما تكثر الحملات العدائية ضدها فتحتاج إلى وسيلة من أجل رد المغالطات بشأنها فتأتي أشكال المشاركات

[1] Erik Pojnka, "cultural diplomacy in theory and Practice of Contemporary IR ", **Journal Politick Vedy Studies,** (2014), p.p.95-100.

[2] كشان رضا،" دور الدبلوماسية الثقافية في تعزيز الهيمنة الأمريكية"، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، المجلد03، العدد02،(2021)،ص.ص.25-42.

الثقافية من أجل تنشيط الدبلوماسية الثقافية على هيئة معارض فنية أو ندوات ثقافية تجول العالم من أجل تحقيق أهداف ثقافية سياسية تخدم أهداف المنطقة الدبلوماسية[1] "

تأسيسا على ما سبق، يمكن اعتبار الدبلوماسية الثقافية وسيلة من وسائل تعزيز التعاون الدولي وآلية من آليات التبادل الثقافي، إذ أن لكل دولة في المجتمع الدولي ثقافة خاصة لابد للدول الأخرى من الاطلاع عليها إذا ارادت توطيد علاقاتها معها وتقريب وجهات النظر في مختلف القضايا لتعزيز المصالح المشتركة بشكل مستدام. ويمكن إيراد بعض أهداف الدبلوماسية الثقافية في التالي:

أ- فرض النفوذ والهيمنة الناعمة عن طريق المنح والعطايا والمراكز الثقافية وبرامجها المنتشرة في دول العالم الأقل تطورا، ولذلك يمكن اعتبار الدبلوماسية الثقافية من زاوية أخرى آلية من آليات العولمة الثقافية التي تسعى لمحاصرة الثقافة الأم للدولة ومزاحمتها.

ب-تحقيق المصالح الوطنية للدول[2]، من خلال التعريف بثقافة البلد الاصلي وقيمه عن طريق مراكز الفكر واللغة ودور النشر والسينما لزيادة التفاعلات الاقتصادية بما يعزز مكانتها الإقليمية والدولية؛ ولعل دولة تركيا قد قطعت شوطا كبير في هذا المجال؛ إذ استطاعت من خلال الدبلوماسية الثقافية زيادة أرباحها وعوائدها الإقتصادية خاصة في الدول العربية والإسلامية وهي الآن تشهد تصاعدا ملحوظا في تكثيف النشاط الدبلوماسي الثقافي بهدف تحقيق المزيد من الأرباح.

يُعد العامل الثقافي من أهم العوامل الاستراتيجية في تفعيل وتقوية القطاع الإقتصادي وتحسين مردوده،[3] وهذا ما تهمله كثير من دول العالم الثالث رغم امتلاكها لكل المقومات والعو امل التي تجعلها قادرة على توظيف الدبلوماسية الثقافية لتحقيق مصالحها الوطنية والحكومية على أوسع نطاق، وبالحديث عن العالم الثالث فإن الجزائر تقف على رأس قائمة الدول التي من شأنها تفعيل هذه الدبلوماسية بما يخدم مصالحها القومية خاصة في إفريقيا والمغرب العربي نظرا للمقومات التي تمتلكها.

[1] **المرجع نفسه.**

[2] Tim Rivera, "Distinguishing Cultural Relations from Cultural Diplomacy: The British Council's Relationship with Her Majesty's Government", **Figueroa Press Los Angeles**, (January 2015), p.10.

[3] **IBID.**

وبالنظر لمستوى العلاقات التركية الجزائرية والتي طبعها غلبة التوجه الاقتصادي حكوميا، والثقافي في جانبيه اللغوي والدرامي شعبيا، فإن هذا يستلزم استفادة الجزائر ولو جزئيا من النموذج التركي الذي نجح في تأكيد القبول به كنموذج ثقافي اقليمي ومنافس عالمي، اعتبارا من الاتفاقيات الثنائية والزيارات الرسمية المتبادلة ونسب الشراكة الاقتصادية والانتاج الدرامي المشترك كما سبق واوضحنا سابقا*[1] .

وضحت دراسة قدمها الباحثان محرم أكشل ومحمت سيف الدين أيرول أن تركيا بدأت سياستها لبناء القوة الناعمة بعد أن تولى الحكم حزب العدالة والتنمية، وحاول الباحثان الإجابة عن سؤال: لماذا تحولت تركيا نحو بناء القوة الناعمة واستخدام الدبلوماسية العامة في عهد حزب العدالة والتنمية؟.

إن التجربة التركية تفتح أيضا المجال لتطوير التخطيط الإستراتيجي لبناء السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد، التي لا تركز على بناء العلاقات الثنائية مع دولة معينة؛ فتركيا تمكنت من أن تصبح فاعلا دوليا تفتح العلاقة معها المجالات لتطوير العلاقات مع دول أخرى، وهذا ما أدركه كثير من دول العالم[2].

أسهم ذلك في زيادة قدرة تركيا على استضافة مؤتمرات دولية، وزيادة قدرتها على أن يكون صوتها مسموعا في منصات صنع السياسة العالمية. وبذلك، تمكن حزب العدالة والتنمية من زيادة المكانة العالمية لتركيا، وتطوير دورها في السياسة الدولية، وأسهم ذلك في زيادة علاقاتها التجارية مع دول العالم. وهذا يوضح أهمية الربط بين العلاقات على المستوى الإقليمي والدولي، وأنه كلما زادت مكانة الدولة وقوتها الناعمة في محيطها الإقليمي، أدى ذلك إلى زيادة قوتها العالمية، وتحولها إلى فاعل في السياسات الدولية.

نجح حزب العدالة والتنمية أيضا في تحقيق الانسجام بين الإسلام والديمقراطية، وتقديم تجربة للعالم الإسلامي يمكن أن تصبح نموذجا صالحا للتطبيق في الدول الإسلامية، وكان من الواضح أن دول الربيع العربي -مثل مصر وتونس- تطلعت إلى هذا النموذج، وتعاملت معه بتقدير واحترام. كما أن حزب العدالة والتنمية قدم نفسه للعالم باعتباره نموذجا لحزب له هوية إسلامية استطاع أن يبني تجربة

* للمزيد: انظر الفصل الثاني، المطلب الثاني من المبحث الثاني في الدراسة.

[2] ثائر عباس، **مرجع سبق ذكره**.

ديمقراطية، ويحقق التقدم الاقتصادي لها. وهذا يوضح ماذا يمكن أن يفعل حزب إسلامي في ظل تجربة ديمقراطية، ولقد أدى ذلك إلى بناء صورة إيجابية لتركيا في العالم الإسلامي، وفي كثير من دول العالم.

وهكذا كان إدراك قادة حزب العدالة والتنمية لأهمية الدبلوماسية العامة في القرن الحادي والعشرين من أهم العوامل التي أسهمت في بناء قوة تركيا الناعمة على المستوى الإقليمي والعالمي. ولذلك، أنشأت الحكومة التركية مكتبا للدبلوماسية العامة يتبع رئاسة الجمهورية، كما أنشأت عددا من المؤسسات تتبع وزارة الخارجية، وأسهمت هذه المؤسسات في التخطيط الإستراتيجي لسياسات تركيا والقيام بالأنشطة التي تستهدف بناء القوة الناعمة لتركيا، كما أسهمت وزارة الثقافة والمؤسسات التعليمية في القيام بأنشطة اتصالية وإعلامية بهدف التأثير على الرأي العام على المستوى العالمي، ورواية قصة تركيا الجديدة لشعوب العالم، وتعريفها بالثقافة والفنون واللغة التركية.

المطلب الثاني: مستقبل القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر

تعتمد السياسة الخارجية التركية على مبدأ "الدبلوماسية المتناغمة"، وهو مبدأ يعبر عن حالة من التوافق والانسجام بين الإستراتيجية الكبرى للدولة والاستراتيجيات الصغرى للفواعل من غير الدول على غرار الشركات والمؤسسات والمجتمع المدني[1]؛ بحيث تتناسب مخرجات اللاعبين من غير الدوليين مع سلوك الدولة التركية وسياستها الخارجية. إن القوة الناعمة تعبر عن أسلوب دبلوماسي وخارطة جديدة لتركيا، جعلتها مرشحة لأداء دور مركزي بما يخول لها إنتاج الأفكار وبرمجة جداول الأعمال في المناطق التي تقع في اقليمها خاصة في الشرق الأوسط والشمال الإفريقي بعد رفضها في الصرح الأوروبي.

تتضافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، المحلية والإقليمية والدولية في تحديد مسار العلاقات الثنائية بين الجزائر وتركيا وخطوطها المستقبلية، إذ تشهد هذه العلاقات تداخل من السيناريوهات التي يحتمل أن ترسم شكل السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر، ويمكن رصدها في التالي:

أ) **السيناريو الخطي** Linear Scenario : ثبات السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر

[1] Lesser Ian O, "Turkey's Regional Role: Harder Choices Ahead", **Turkish Policy Quarterly**, Vol.7, N.02, (Ankara: 2008), p.34-48.

وهو ما يعبر عن استمرار الوضع القائم وبقائه بشكل أو بأخر ، حيث اعتبارا من فترة الدراسة (2006-2021) الذي عرفت فيها العلاقات التركية الجزائرية تقاربا ناعما انطلاقا من تفعيل اتفاقية الصداقة التعاون في واقع السياسة الخارجية بين البلدين، فإن هذا السيناريو يمثل استمرارا لهذه السياسة القائمة على القوة الناعمة بين كل من تركيا والجزائر، كما أن هذا التصور لا يشترط حدوث تحولات أو تغييرات راديكالية، أو جزئية، قدر ما يقوم على افتراض استمرار الوضع الداخلي التركي أي استمرار حزب العدالة والتنمية في الحكم واستراتيجية العمق الاستراتيجي، بما يكفل عدم امتداد مظاهر الفوضى وعدم الاستقرار إليه.

ب) **السيناريو التفاؤلي** Optimistic Scenario: توطيد وتكامل العلاقات التركية الجزائرية

يُعبر هذا السيناريو عن تفعيل الأطر المؤسسية والشراكات المختلفة بين الجزائر وتركيا في شتى المجالات، خاصة المجالات الرئيسية التي حددها جوزيف ناي في كتابه" القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية" كأسس للقوة الناعمة بما يفرض مستقبلا على تركيا امتلاك القدرات التالية؛

- قدرة تركيا على تشكيل تصورات ومفاهيم الجزائريين وتكوين ثقافاتهم وتوجيه سلوكياتهم.
- خلق تركيا سبل التعاون مع الجزائر عن طريق الجذب بالقيم والثقافة السائدة بعيدا عن القسر والاكراه.
- قدرة تركيا على صناعة جدول الأعمال السياسي للجزائر سواء الأعداء أو المنافسين بما في ذلك توحيد المواقف الدبلوماسية في مختلف القضايا الإقليمية والدولية.
- قدرة السياسة الخارجية التركية على الجاذبية في النموذج والقيم والسياسات ومدى شرعيتها بنظر الجزائر.
- القدرة على فرض استراتيجيات الاتصال في السياسة الخارجية التركية على الجزائر
- قدرة السياسة الخارجية التركية على تعميم رواية وسرد الوقائع وتعميم الأحداث وتوجيهها بما يخدم مصالحها في علاقاتها مع الجزائر .

أما فيما يخص التكامل فنذكر على سبيل القصر لا الحصر : الجانب الاقتصادي من رفع نسب التبادلات التجارية بما يجعل تركيا الشريك الاستراتيجي رقم واحد، علاوة على محاولة التأسيس لقواعد الاعتماد المتبادل بتسهيل حركة رؤوس الأموال والأسواق المشتركة ومناطق التجارة والاستثمارات والقطاع الخاص من الطرفين.

ج) **السيناريو التشاؤمي** Pessimistic Scenario: انكفاء وتدهور العلاقات التركية الجزائرية

تصور هذه الحالة حدوث تحول راديكالي جذري في العلاقات الثنائية والسياسة الخارجية التركية الموجهة نحو الجزائر، حيث يبرز دور العامل الداخلي بتغير الحزب الحاكم كما هو الحال سابقا عند تأسيس الجمهورية التركية (1923-1999)، هذه الفترة التي شهدت تدهورا في العلاقات الجزائرية التركية، كما نذكر أيضا دور الثورات العربية في رفع معدل العجز في الميزان التجاري التركي بما يضعف الفاعلية التركية في المنطقة، علاوة على متغير التطبيع مع إسرائيل وعلاقات تركيا الودية مع المغرب إضافة إلى دور الفرنسي التاريخي في الجزائر بما يجعله المنافس الثقافي الأول للوجود التركي بالجزائر.

إن التعمق في واقع العلاقات الجزائرية التركية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، يصل إلى أن مستقبل القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية يتجه نحو السيناريو الأول الذي يمثل السيناريو الخطي بما يجعل الوضع القائم مرجحا للاستمرار، في ظل عدم وجود أي عامل من شأنه بعثرة وتعطيل التقارب التركي الجزائري استنادا على بعض مقومات القوة الناعمة بما فيها العامل الاقتصادي على غرار الاتفاق المبرم بين شريكتي "سونطراك "الجزائرية و"بوتاز" التركية.

خلاصة الفصل:

شهدت السياسة الخارجية التركية أداء استراتيجيا متميزا، تزايد الإهتمام به باعتباره أنموذجا في حل القضايا المحورية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد ظهر هذا الاداء بعد وصول" حزب العدالة والتنمية "للحكم، ومحاولته رفع الاقتصاد التركي إلى مجابهة القوى الاقتصادية الكبرى بالرغم من تحديات النسق الدولي، علاوة على اعلانه سياسة تركية جديدة قائمة على الجمع بين الماضي والاعتدال في الحاضر انطلاقا من بلورة مكانتها كقوة مركزية وفاعلا نوعيا معتمدة في ذلك على الدبلوماسية الثقافية دون اغفال مقدراتها العسكرية في معالجة مختلف قضايا المنطقة.

ساهمت القوة الناعمة كمتغير استراتيجي نوعي في تحقيق الريادة التركية اقليميا، كما أضحت هذه القوة والتي يشكل العامل الاقتصادي ركناً أساسيا فيها الموجه للدور التركي المؤثر والذي يحظى بقبول نسبي في الجزائر، ومن باب اخر ساهم ذلك في تحقيق مصالحها القومية وتلبية احتياجاتها المحلية حتى باتت نموذجاً يحتذى به في قدراتها الاقتصادية ونموذجها التنموي.

طرأت العديد من الملابسات على واقع السياسة الخارجية التركية، فالحديث عن مبدأ "تصفير المشكلات" وحده كفيل بهدم الواقع التركي الذي اضحى يغرق في "تعدد المشكلات" منذ التحول إلى التصعيد في مقومات القوة الصلبة على حساب القوة الناعمة في الانتفاضات العربية.

إن موقع الجزائر من السياسة الخارجية التركية سواء تعلق الأمر بـ" سياسة العثمانية الجديدة" أو بسياسة اخرى في اطر القوة الناعمة، تحدده المصلحة قبل أي اعتبار. كما ان الدبلوماسية الثقافية التركية قد ساهمت إلى حد بعيد في ربط المصالح الاقتصادية التركية بالمصالح الجزائرية، وعليه فإن مستقبل العلاقات التركية الجزائرية من المرجح ان يستمر في الوضع القائم اعتبارا من مرونة التفاعل المركزي حول مقومات القوة الناعمة والتي تستوجب المزيد من التفعيل بما يخدم الطرفين.

الخاتمة

شهدت السياسة الخارجية التركية تحولات جذرية منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، عبر اعادة بعث تركيا لعلاقاتها مع الدول العربية والمتوسطية والافريقية بما فيها الجزائر؛ حيث تعتبر هذه المناطق امتدادا حيويا لعمقها الاستراتيجي، اعتبارا من التقارب الثقافي والاجتماعي الذي يجد له حضورا في التواجد العثماني بالجزائر سابقا، عرفت العلاقات الجزائرية التركية تحولا نوعيا بعد ترسيم معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين في سنة 2006، والتي ارتكزت بشكل اساسي على المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

تعد تركيا من أهم الدول ذات التوجه الإسلامي البراغماتي وهذا منذ اعتلاء حزب العدالة والتنمية الحكم ؛ الأمر الذي ساعد تركيا على إعادة بعث علاقاتها مع معظم دول العالم الإسلامي وهو الحال بالنسبة للجزائر ، كما ساهمت معدلات التنمية التي حققتها في الجانب الاقتصادي في تعزيز تنافسيتها في النظام الدولي تجاه القوى الكبرى، وعلى الصعيد الإقليمي في تعزيز دورها الريادي، علاوة على حرصها الشديد على تسويق أنموذجها الثقافي والحضاري عبر الترويج للدراما التركية والتي شهدت اقبالا واسعا خاصة في العالم العربي، حيث انتقلت السياسة الخارجية التركية من استعمال الادوات التقليدية إلى اعتماد الآليات الناعمة لتحقيق اهدافها، هذا ما جعل تركيا بلدا مركزيا يصل بين الشرق والغرب كمعيار جيوبوليتيكي استراتيجي دفع بتركيا للاهتمام بالمنطقة العربية والافريقية إجمالا وبالجزائر خصوصا، في ظل الرفض الأوروبي للعضوية التركية.

تمكنت تركيا من خلال تفعيل آليات القوة الناعمة في سياستها الخارجية الموجهة نحو الجزائر من تحقيق ما تسعى له من أهداف، فقد تصاعدت مؤشرات الاعتمادية الجزائرية- التركية خاصة في جانب الاستثمارات الاقتصادية بتوقيع عدة اتفاقات تجاوزت 4.5 مليار دولار، كما وظفت تركيا القضية

الفلسطينية والثورات العربية لموازنة مصالحها من جهة، وللترويج لأنموذجها السياسي من جهة أخرى الذي يعتمد على أطروحة العمق الاستراتيجي و السياسة العثمانية الجديدة.

يعتبر صانع القرار التركي خاصة قيادات حزب العدالة والتنمية، داعما رئيسا للاعتماد على الدبلوماسية الثقافية والبحث عن سبل ربط الشعوب في منطقة النفوذ التركية (العربية-من بينها الجزائر-) بتركيا، باستغلال الإعلام والدراما كقوة ناعمة خاصة ما تعلق بالدراما التاريخية التي توظف الرموز التاريخية والدينية لإعادة ربط المُشاهد العربي بالحضارة العثمانية. هذا بالإضافة إلى دورها في الترويج للسياحة التركية واللغة والعادات بما يجعل تركيا أنموذجا حقيقيا للقوة الناعمة، وفقا لما جاءت به اطروحة "جوزيف ناي".

وقد توصلت هذه الدراسة لجملة من الاستنتاجات ندرجها في التالي:

- التحول في مفهوم القوة بعد الحرب الباردة الذي انتقل من مفهوم القوة الصلبة المرتبطة بالتهديد العسكري، إلى مفهوم القوة الناعمة التي ارتبطت بشكل خاص بالدول التي تسعى للتأثير العالمي. وتعد تركيا من بين الدول التي تزعمت هذا الاتجاه خاصة في مجالها الإقليمي وفي تفاعلاتها مع العالم الخارجي.
- القوة الناعمة تعبر عن قدرة الفاعل على ان يفرض نفسه كنموذج يحتذى به في التنظيم السياسي والاجتماعي وكحامل لواء قيم كونية، وهي عامل أساسي لكل سياسة قوة في الوقت الحالي؛ وعليه فإن بناء القوة الناعمة يعد من أهم التحديات التي تواجهها الدول خلال القرن الحادي والعشرين، فقد عملت كثير من الدول للاستفادة من نتائج الدراسات العلمية للتخطيط الإستراتيجي، لزيادة قوتها الناعمة ولتلعب دورا في محيطها الإقليمي، وتزيد تأثيرها على المستوى العالمي وفي هذا الشأن تعتبر تركيا من بين تلك القوى التي استطاعت ان تصنع لنفسها مكانة اقليمية بالاعتماد على هذا المعيار.
- سعت تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، ولكن بعد رفضها غيرت توجهات سياستها الخارجية وإستراتيجيتها العسكرية، وأضحت تقود حملات جيوسياسية كبرى، فقد ظهرت بأداء

مختلف يحمل مفاهيم جديدة تسعى تركيا جاهدة لترسيمها، بالعمق الاستراتيجي والإرث التاريخي وسياسة الانفتاح وغيرها من مصطلحات أصبحت تشكل الرؤية الاستراتيجية التركية الحالية.

- تبنت تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم رؤية جديدة تمتاز بالجاذبية السياسية والقيادة الإقليمية، وقد كيفت عدة مبادئ توافق هذه الرؤية القائمة على مركزية القوة الناعمة كوسيلة لتحقيق أهداف السياسية الخارجية التركية، ومن ضمنها "أطروحة العمق الاستراتيجي" و "إستراتيجية تصفير المشكلات".
- ان الحديث عن مكانة تركيا في رؤية الدول العربية؛ تبرز تركيا بدورها من جديد كحقيقة جغرافية وتاريخية وعسكرية هامة في المنطقة، في زمن تعاني فيه الدول العربية من معضلة بنيوية هي الأصعب منذ إستقلالها خاصة ما تشهده سوريا وليبيا، وبالرغم من اختلاف رؤى الدول العربية عن وضع تدخل الدول غير العربية في المنطقة، فهي تشترك في صيغة أن الدور التركي الإقليمي الجديد لم يعد مسألة تركية بحتة، بلْ امتد تأثيره العميق على مجمل التوازنات الإستراتيجية في المنطقة، وتأسيساً على ذلك؛ يتوقف تعزيز المصالح العربية وتعظيم قدرة دول المنطقة على ترتيب أولوياتها الوطنية والإقليمية إلى حد كبير على فهم الإستراتيجية التركية الجديدة والتعامل معها على قاعدة المصالح المشتركة.
- إن العلاقات التركية الجزائرية عميقة تاريخيا ومتوافقة جيوسياسيا، وزادت ارتباطا عبر تعميق العلاقات الاقتصادية. وهذا بالنظر للتاريخ المشترك الذي ربط الجزائر بالحضارة العثمانية سابقا، وفي ظل المصالح الإقليمية التي تعمقت بفعل معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين.
- تضع السياسة الخارجية التركية الجزائر ضمن دائرة اهتمامها الإقليمية انطلاقا من مصالحها في القارة الإفريقية والمنطقة العربية.
- وظفت تركيا العديد من الآليات الناعمة في توطيد علاقاتها بالدول العربية والافريقية، وقد تفاعلت مع الجزائر في هذا المجال اعتبارا من توظيفها للعامل الاقتصادي والسياسي والثقافي واللغوي، وهو الأمر الذي اضفى أبعادا أخرى للتعاون بين البلدين خاصة في الجانب الاستراتيجي والأمني بالمنطقة الأورومتوسطية.

- إن دراسة واقع القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية الموجهة نحو الجزائر، يبُرز أن مستقبل هذه العلاقات الثنائية قد تم ضبطه نسبيا باتفاقية الصداقة والتعاون بين البلدين والتي تعبر عن المرونة في التقارب الجزائري التركي، بما يرجح استمرار الوضع القائم المرتكز على القوة الناعمة في العلاقات بين الطرفين، والتي تحتاج للمزيد من التفعيل بما يصب في مصلحة الطرفين باعتبار اشتراك الطرفين في طبيعة التحديات الإقليمية والدولية الراهنة.

كما أننا ومن خلال تفحص الموضوع والتعمق في اشكالاته؛ وجدنا انه من الأهمية طرح رؤية بديلة للموضوع، انطلاقا من البحث في مقومات القوة الناعمة لدى الدولة الجزائرية بغية تفعيلها في السياسة الخارجية الموجهة نحو الدول المعنية، اعتبارا من الاستفادة من الأنموذج التركي. حيث وكما سبق وان أشرنا إلى أهمية متغير القوة الناعمة في رصد الأهداف الاستراتيجية للدول بعد الحرب الباردة، وبالنظر إلى الجزائر والتي تتبع سياسة سلمية نابعة من مبادئها المتأصلة في الدستور، والتي تسعى في الوقت نفسه لتسطير أهداف إقليمية وحيوية.

تأسيا عما سبق؛ يمكن اعتبار التوجه الإفريقي بديل استراتيجي للتوغل الناعم الجزائري، خاصة عند القاء نظرة في الموارد التي تزخر بها القارة الإفريقية، ما يفتح المجال للجزائر كونها البوابة الشمالية لإفريقيا وأكبر دولها من حيث المساحة، لتقوية نفوذها في القارة انطلاقا من مقوماتها الجيوسياسية.

وعليه؛ وبناءً على ضعف الأداء الجزائري في توجهها الاورو متوسطي في ظل قوة النفوذ التركي والفرنسي في المنطقة، يتعين على الجزائر تفعيل قدراتها الكامنة خاصة في الجانب الاقتصادي والقيمي الثقافي، لان الجزائر دولة غنية اقتصاديا من حيث المورد فقيرة من حيث الاداء الاقتصادي، وغنية من حيث التنوع الثقافي واللغوي، فقيرة من حيث التسويق للثقافة والسياحة الجزائرية، وهذا ما يستوجب استدراكه من طرف صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، إذ يتعين عليهم تقوية الدبلوماسية الثقافية والاقتصادية عبر تفعيل قدراتها الكامنة وتحويلها إلى قوة ناعمة فاعلة، تجذب بها الدول ذات الثقل الاستراتيجي في المنطقة العربية والقارة الافريقية، والذي من شأنه أن يبوء الجزائر مكانة اقليمية تليق بها كدولة مركزية في المنطقة، لتصبح قوة موجهة ومستقطبة ضمن المركبات الأمنية والإقليمية التي تنتمي إليها.

الملاحق

ملحق رقم 01: معاهدة الصداقة والتعاون 2006 بين الجزائروتركيا

المادّة 27
حل الجمعية

يمكن حل الجمعية بعد مداولة مجلس الوزراء الذي يعين لجنة تصفية ويقرر حصر الثروة.

المادّة 28
المقـر

تم تحديد مقر الجمعية وأمانتها التنفيذية بلواندا بجمهورية أنغولا.

المادّة 29
الامتيازات والحصانات

توقع الجمعية (ADPA) على اتفاق مع حكومة جمهورية أنغولا يتعلق بالقوانين الأساسية بالامتيازات والحصانات الواجب منحها للجمعية وأمانتها وموظفيها والتي تعد ضرورية للممارسة السليمة لنشاطاتهم وفقا للقوانين الأساسية هذه.

المادّة 30
التعديلات

1 – تندرج التعديلات أو المراجعات الخاصة بهذه القوانين الأساسية ضمن صلاحيات مجلس الوزراء،

2 – تقوم الدولة الحاملة لصفة عضو فعلي والتي ترغب في إدخال تعديل أو مراجعة بتوجيه طلب خطي لهذا الغرض إلى رئيس مجلس الوزراء،

3 – تدخل التعديلات أو المراجعات حيّز التّنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل أغلبية الثلثين من الدول الحاملة لصفة عضو فعلي.

المادّة 31
الشكوك والمحذوفات

يتولى مجلس الوزراء إزالة الشكوك والمحذوفات الناجمة عن تفسير وتطبيق القوانين الأساسية هذه وذلك وفقا لمبادىء وقواعد القانون الدولي.

المادّة 32
الدخول حيّز التّنفيذ

تدخل القوانين الأساسية للجمعية حيّز التّنفيذ بعد التوقيع عليها و/ أو التصديق عليها، على الأقل من قبل ثلثي الدول الأعضاء الموقّعين على العقد التأسيسي.

المادّة 33
الانضمام

تبقى القوانين الأساسية هذه مفتوحة لانضمام أي دولة إفريقية منتجة للماس مندرجة ضمن أهدافها.

المادّة 34
المودع لديه

1 – يتم إيداع النص الأصلي للقوانين الأساسية هذه وكافة وثائق الانضمام و/ أو التصديق لدى الأمين التنفيذي الذي يسلم نسخا مطابقة للأصل لجميع الدول الأعضاء،

2 – يتولى الأمين التنفيذي تسجيل القوانين الأساسية هذه لدى لجنة الاتحاد الإفريقي والمؤسسات الدولية الأخرى.

وبناء عليه وافق الممثلون المخوّلون قانونا من قبل الدول الأعضاء على القوانين الأساسية هذه بتاريخ 4 نوفمبر سنة 2006 باللغات الفرنسية والإنجليزية والبرتغالية.

★

مرسوم رئاسيّ رقم 08 –172 مؤرّخ في 10 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 14 يونيو سنة 2008، يتضمّن التصديق على معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة وجمهوريّة تركيا، الموقّعة بالجزائر في 23 مايو سنة 2006.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

– بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجيّة،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّة 77–9 منه،

– وبعد الاطّلاع على معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة وجمهوريّة تركيا، الموقّعة بالجزائر في 23 مايو سنة 2006،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : يصدّق على معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة وجمهوريّة تركيا، الموقّعة بالجزائر في 23 مايو سنة 2006، وتنشر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

المادّة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 10 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 14 يونيو سنة 2008.

عبد العزيز بوتفليقة

معاهدة صداقة وتعاون بين الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة وجمهوريّة تركيا

الديباجة

إن الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة اللشّعبيّة وجمهوريّة تركيا المشار إليهما فيما يأتي بـ "الطرفين السامين المتعاقدين » :

– نظرا لانتمائهما المشترك لنفس الفضاء الجيو – استراتيجي المتمثل في منطقة المتوسط واقتناعا منهما بتلاقي المصالح القائمة بين الأمتين،

– وإدراكا منهما لعمق الروابط التاريخية القائمة بين شعبيهما ولوجود تراث تاريخي وثقافي مشترك غني ترك آثارا بارزة في تاريخ البلدين وفي الثقافة العالمية،

– وإحساسا منهما بالاحترام الكبير الموجود تقليديا بين مواطني البلدين وبأهمية تعميق وبمثابرة درجة معرفة بعضهما البعض وعلاقات الصداقة والثقة المتبادلة ومختلف الروابط القائمة بين الشعبين الجزائري والتركي،

– وإذ تحدوهما إرادة مشتركة في دخول مرحلة جديدة في علاقاتهما السياسية وعزما منهما على الشروع في عهد جديد من الوفاق والتعاون والتضامن المتلائمين وتطلعات الأجيال الصاعدة من خلال إقامة إطار شامل ودائم للحرية والعدالة والسلم والاستقرار والأمن والرفاهية في منطقة المتوسط،

– واقتناعا منهما بأهمية مسارات الاندماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تتطور في منطقة المتوسط، سواء على المستوى الإقليمي أو ما تحت الإقليمي قصد إعطاء لهذه المنطقة مكانتها على الساحة الدولية باعتبارها قطبا صاعدا مستقرا ومزدهرا،

– وعزما منهما على توحيد جهودهما قصد ترقية ودعم مسارات الحوار والتعاون في المنطقة المتوسطية لا سيّما منها مسار برشلونة الأورو – متوسطي والملتقى المتوسطي، من أجل تدعيم السلم والاستقرار والرفاهية في المنطقة،

– واقتناعا منهما بالأهمية التي تكتسيها الروابط الوثيقة القائمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من خلال، من بين أمور أخرى، اتفاق الشراكة المبرم بينهما لهذا الغرض قصد خاصة تدعيم التنمية المشتركة لكليهما والمساهمة الإيجابية في إقامة منطقة أورو – متوسطية للتبادل الحر،

– وإذ يؤكدان من جديد تمسكهما الثابت بالمبادىء العامة للقانون الدولي وأهداف ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها عناصر أساسية لحفظ الأمن والسلم الدوليين،

– وإذ يضعان في الاعتبار المعاهدات والاتفاقات والصكوك الأخرى السارية المفعول بين البلدين،

– وإذ يعلنان عن إرادتهما في الحفاظ على علاقات صداقة وتعاون شامل، وإذ يعربان عن نيتهما في جعل هذه المعاهدة إطارا ملائما لتطوير ميادين جديدة للتعاون والتفاهم،

قد اتفقتا على ما يأتي :

الباب الأوّل
مبادىء عامة

المادّة الأولى
احترام الشرعية الدولية

يلتزم الطرفان الساميان المتعاقدان، بالإيفاء وبحسن نية، بالتزاماتهما التي تعهدتا بها، سواء تلك المترتبة عن مبادىء وقواعد القانون الدولي المعترف بها عموما أو تلك المترتبة عن المعاهدات أو الاتفاقات الأخرى التي انضمتا إليها طبقا للقانون الدولي.

المادّة 2
المساواة في السيادة

يحترم الطرفان الساميان المتعاقدان بصفة متبادلة مساواتهما السيادية وكذا جميع الحقوق المرتبطة بها بما في ذلك، بالخصوص، الحق في الحرية والاستقلال السياسي. ويحترمان أيضا حق كل طرف في أن يختار ويطور نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

المادّة 3

عدم التدخل في الشؤون الداخلية

1 – يمتنع كل من الطرفين الساميين المتعاقدين عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر، فردي أو جماعي، في الشؤون الداخلية أو الخارجية الخاضعة لولاية الطرف الآخر.

2 – يمتنع كل من الطرفين الساميين المتعاقدين، بناء على ما سبق وفي كل الظروف، عن كل عمل إكراه عسكري أو سياسي أو اقتصادي أو غيره، يستهدف إخضاع ممارسة الحقوق المرتبطة بسيادة الطرف الآخر لمصلحته الخاصة.

المادّة 4

عدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة

يلتزم كل من الطرفين الساميين المتعاقدين، في علاقاتهما المتبادلة، بعدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة بصفة مباشرة أو غير مباشرة ضد الوحدة الإقليمية أو استقلال الطرف الآخر، أو إلى أي شكل آخر يتنافى وأهداف الأمم المتحدة. لا يمكن التذرع بأي اعتبار لتبرير مثل هذا التصرف.

المادّة 5

التسوية السلمية للخلافات

بروح مطابقة الدوافع المؤدية إلى عقد معاهدة الصداقة والتعاون هذه، يسوي الطرفان الساميان المتعاقدان الخلافات التي قد تنشأ بينهما بالوسائل السلمية وبتشجيع اعتماد حلول عادلة ومنصفة، مطابقة للقانون الدولي، بما لا يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

المادّة 6

التعاون من أجل التنمية المتبادلة

1 – يسهر الطرفان الساميان المتعاقدان على التنمية القصوى لإمكاناتهما المتبادلة قصد بلوغ مستوى من التعاون الفعال والمنصف والمتوازن. ولهذه الغاية، يعمل الطرفان سويا على تقليص الفوارق في التنمية القائمة بينهما، باستخدام وبصفة متضامنة كل وسائل التعاون المتاحة وبالاستفادة القصوى من التكاملات الاقتصادية الموجودة بين اقتصاديات البلدين.

2 – يعتمد الطرفان الساميان المتعاقدان برامج ومشاريع خاصة للتعاون بخصوص كل قطاع، من خلال الأدوات واللجان أو أية هيئة للتعاون الثنائي الأخرى، وتخضع هذه البرامج والمشاريع، عند الاقتضاء، لنظر رئيسي حكومتيهما أثناء الاجتماع السنوي العالي المستوى المنصوص عليه في هذه المعاهدة.

المادّة 7

احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية

1 – يحترم الطرفان الساميان المتعاقدان حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التفكير والمعتقد، والديانة أو العقيدة، دون تمييز لأسباب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

2 – لهذا الغرض، يلتزم الطرفان بترقية الممارسة الفعلية للحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بكرامة الإنسان والتي تعد جوهرية لتفتحه الحر والكامل.

3 – ويتصرف الطرفان، بناء على ما سبق، طبقا لتشريعاتهما ولأهداف ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويفي الطرفان أيضا بالتزاماتهما كما هي محددة في الاتفاقات والإعلانات الدولية ذات الصلة، ولا سيما من بينها، العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، اللذين هما طرفان فيهما.

المادّة 8

الحوار والتفاهم بين الثقافات والحضارات

1 – يقوم الطرفان الساميان المتعاقدان بكل الأعمال التي تسمح بإتاحة فضاء ثقافي مشترك، مستلهمين في ذلك بروابطهم التاريخية والبشرية والثقافية العتيقة. ويستمدان من مبادىء التسامح والتعايش والاحترام المتبادل، السبيل إلى إثراء تراثهما المشترك، سواء في الإطار الثنائي أو الأورو – متوسطي. في هذا السياق، يسعى الطرفان إلى بلوغ أفضل مستوى من المعرفة المتبادلة وإلى تطوير أفضل تفاهم بين مواطنيهما وبين المكونات المختلفة لمجتمعيهما المدنيين.

2 – يعلن الطرفان الساميان المتعاقدان عن عزمهما على فرض احترام هذه المبادىء وتطبيقها بروح الثقة المتبادلة قصد التطوير الأفضل لعلاقات التعاون بينهما والاستفادة من ديناميكية وإبداع مجتمعيهما في البحث عن أهداف مشتركة لتعاون ذي مزايا متبادلة.

الباب الثاني
العلاقات السياسية الثنائية

المادّة 9
التعاون والتشاور السياسيان

1 – رغبة في توطيد الروابط التي تجمعهما، يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على وضع إطار ثنائي للتعاون والتشاور السياسيين.

2 – ولهذا الغرض، يقرران تأسيس ما يأتي :

أ) اجتماعات سنوية عالية المستوى، بين رئيسي حكومتي البلدين، بالتناوب في الجزائر وفي تركيا. تعقد لقاءات على مستوى وزيري شؤون خارجية البلدين لغرض التحضير لهذه الاجتماعات،

ب) اجتماعات لوزيري شؤون خارجية البلدين بالتناوب في الجزائر وفي تركيا،

جـ) مشاورات منتظمة بين الأمناء العامين لوزارتي الشؤون الخارجية والمديرين العامين للشؤون السياسية أو السياسة الخارجية والمسؤولين الساميين للأمن ونزع السلاح وللشؤون الثقافية وللعلاقات الاقتصادية والتعاون وكذا اجتماعات الموظفين الساميين للبلدين كلما اقتضت الضرورة ذلك.

3 – ويشجع كذلك الاتصال والحوار بين البرلمانين والمنظمات المهنية وممثلي القطاع الخاص وممثلي النسيج الجمعوي والجامعات والمعاهد ومراكز التعليم العالي والعلمي والتكنولوجي والثقافي الأخرى وكذا المنظمات غير الحكومية الجزائرية والتركية.

الباب الثالث
علاقات التعاون

المادّة 10
التعاون الاقتصادي والمالي

1 – تقوم الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة وجمهوريّة تركيا وفقا للاتفاقات والصكوك التي انضم إليها البلدان، بإعطاء دفع للتعاون الاقتصادي والمالي قصد تشجيع ديناميكية وعصرنة اقتصاديهما.

2 – يطور ويشجع الطرفان الساميان المتعاقدان العلاقات بين متعاملي البلدين في القطاعات الإنتاجية والخدمية وكذا انجاز مشاريع استثمارية وإنشاء شركات مختلطة.

3 – ولهذا الغرض، يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على ترقية التعاون الاقتصادي وخاصة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لغرض ترقية التلاحم بين التعاون الثنائي واتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

4 – يولي الطرفان الساميان المتعاقدان عناية خاصة لتطوير مشاريع البنية التحتية ذات الاهتمام المشترك.

المادّة 11
التعاون العسكري

1 – يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على ترقية التعاون بين قواتهما المسلحة، بإعطاء اهتمام خاص لتبادل المستخدمين وتنظيم دورات تكوينية وتحسينية وتبادل الخبرات في عمليات المساعدة الإنسانية وحفظ السلم ولمجال التدريب وكذا إجراء التمارين المشتركة.

2 – إن التزامات الطرفين الناتجة عن القانون الدولي والقانون الوطني تبقى محفوظة.

المادّة 12
التعاون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

1 – وعيا منهما بضرورة تشجيع هذا التعاون، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، يعكف الطرفان الساميان المتعاقدان على ترقية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكانهما ووضع برامج ومشاريع خاصة في مختلف القطاعات.

2 – يشجع الطرفان أيضا عمليات التعاون الثلاثي.

3 – يلتزم الطرفان بإدراج في مختلف قطاعات التعاون، تبادل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والعلمي والتقني والخبرات المهنية، في مجال تكوين الموارد البشرية ونقل التكنولوجيات.

4 – يعترف الطرفان بالأهمية المتزايدة للتعاون اللامركزي باعتباره مشاركة من مجتمعيهما المدنيين في الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية أفضل للقطاعات الاجتماعية وخاصة منها تلك الأكثر حرمانا.

ولهذا الغرض، يلتزم الطرفان بتشجيع تنفيذ مشاريع التنمية من قبل المنظمات غير الحكومية للبلدين، طبقا للتشريع الساري المفعول في كلا البلدين.

المادّة 13
التعاون الثقافي والتربوي والعلمي والتكنولوجي

1 – وعيا منهما بأهمية الإرث التاريخي والثقافي الذي يتقاسمانه، يطمح الطرفان الساميان

المتعاقدان، إلى ترقية التعاون في مجالات التربية والتكوين المهني والتعليم والعلوم والتكنولوجيات، عن طريق تبادل الطلبة والأساتذة والمكونين والباحثين في الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، وكذا بتقوية وتطوير التعاون العلمي والتكنولوجي من خلال تنفيذ برامج مشتركة في هذه المجالات وتبادل الوثائق العلمية والبيداغوجية.

2 – يتم تطوير أيضا العلاقات بين الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، وتخصيص منح للدراسة والبحث وكذا إنجاز أنشطة مشتركة في المجالات الحرفية والثقافية والرياضية المشجعة للحوار بين الثقافات.

3 – يتفق الطرفان كذلك على تشجيع التعاون في المجالات الجديدة ذات الاهتمام المشترك، مثل الصناعات والسياحة الثقافيين.

4 – كما يشجع الطرفان أعمال حماية التراث التاريخي والثقافي المشترك وتثمينه.

المادّة 14
تدريس اللغة والحضارة

يعبّر الطرفان الساميان المتعاقدان عن رغبتهما في إيلاء عناية خاصة لتعليم اللغة والحضارة العربيتين في تركيا واللغة والحضارة التركيتين في الجزائر، وكذا لإقامة المراكز اللغوية أو الثقافية وتشغيلها في إقليميهما.

المادّة 15
التعاون في القطاع السمعي البصري

يسعى الطرفان الساميان المتعاقدان معا لتشجيع التعاون في القطاع السمعي البصري، ولا سيّما بين مؤسساتهما العمومية للإذاعة والتلفزيون، وفي المجالات السينمائية والفنية والرياضية.

المادّة 16
التعاون القانوني والقضائي

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على :

أ) ترقية ودعم التعاون القانوني في المجال المدني والتجاري والجزائي والإداري والتعاون القضائي في المجالين المدني والجزائي بين هيئاتهما وسلطاتهما المختصة وترقية أعمال مشتركة في قطاعات الإدارة العدلية،

ب) تشجيع دراسة تشريعاتهما وبالخصوص في مجالات التجارة والأعمال بغرض تسهيل التعاون بين المؤسسات والاندماج الاقتصادي لكل منهما،

جـ) التعاون في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها، ولا سيّما الجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب وتمويله والاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بالأشخاص وكذا الهجرة غير الشرعية.

المادّة 17
التعاون في قطاع الإدارة العمومية

يقوم الطرفان الساميان المتعاقدان بتطوير، لدى الهيئات المتخصصة وباللجوء عند الضرورة إلى مؤسسات وتقنيات متخصصة، التعاون في ميدان الإصلاح والعصرنة الإدارية، في موضوعات تحدد مسبقا بين الطرفين.

الباب الرابع
الأحكام الختامية

المادّة 18
الدخول حيّز التّنفيذ

تدخل هذه المعاهدة حيّز التّنفيذ بتاريخ استلام آخر الإشعارين اللذين يعلم بموجبهما الطرفان الساميان المتعاقدان بعضهما البعض، عبر القناة الدبلوماسية، بإتمام إجراءاتهما القانونية الداخلية المطلوبة لهذا الغرض.

المادّة 19
الصلاحية والإلغاء

تظل هذه المعاهدة سارية المفعول حتى يتم إلغاؤها من قبل أحد الطرفين، كتابيا وعن طريق القناة الدبلوماسية، بواسطة إشعار مسبق مدته ستة (6) أشهر.

حرّر بالجزائر في 23 مايو سنة 2006 من نسختين أصليتين باللغات العربيّة والتركية والفرنسية، وللنصوص الثلاثة نفس الحجّية القانونية. وفي حالة الخلاف في التفسير، يرجّح النص الفرنسي.

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مراد مدلسي

وزير المالية

عن جمهورية تركيا

د.م حلمي غولر

وزير الطاقة والموارد الطبيعية

الملحق 02: بيان وزارة الشؤون الخارجية إبان المؤتمر الدولي لمحاربة الجماعة الإرهابية في مؤتمر مراكش

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج

رقم 107/12/و.ش.خ.ج.و.خ/م.ع.إ.إ.ت — الجزائر، في 12 ماي 2022

بيان وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج

أثار المؤتمر الدولي لمحاربة الجماعة الارهابية داعش الذي انعقد بمراكش ضجة بفعل بيانات من انتاج البلد المضيف الذي عمل على تحويل هذا التجمع إلى حدث مخصص لقضية الصحراء الغربية. إن عملية المساومة التي صاحبت أشغال المؤتمر والتي استهدفت عددا من المشاركين الأجانب، قد حادت بهذه المبادرة الدولية عن هدفها المعلن وصيرتها بوضوح إلى محاولة خبيثة لإحياء صيغة ميتة حتى عند تقديمها سنة 2007.

إن عناد المغرب في الترويج لمبادرته الميتة على نطاق واسع باللجوء إلى حيله المعهودة وسط تجمع دولي لمكافحة الإرهاب قد أسفر عن تضليل عدد من المشاركين وسلط الضوء على تناقضات البعض منهم والتي يطمح الجانب المغربي في استغلالها في خضم مناوراته العبثية الرامية لتشويه قضية الصحراء الغربية التي كانت ولا تزال مسألة تصفية استعمار تحت مسؤولية الأمم المتحدة. إن تشبث الدبلوماسية المغربية بشبح الحكم الذاتي الزائف ومحاولتها تشويه المعركة العالمية ضد الإرهاب وتوظيفها من أجل حسابات ضيقة وأنانية لا يخدم بأي وجه كان الأهداف المشروعة للمجتمع الدولي في هذا المجال.

إن الجزائر التي دفعت ثمنا باهظا في حربها ضد الإرهاب وتمكنت من الانتصار عليه، تدين المغالطات التي يحاول الاحتلال المغربي الترويج لها، كما تدعو الأمم المتحدة والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن إلى مضاعفة الجهود لإنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية بكل شفافية ووفقا لأحكام القانون الدولي.

mae.gov.dz

الملحق رقم 03: رد الخارجية التركية على ادعاءات المغرب بخصوص قضية الصحراء الغربية

T.C. Cezayir Büyükelçiliği / Ambassade de Türkiye à Alger
16 min ·

س/ج: 10، التاريخ: 12 مايو/أيار 2022، رد المتحدث باسم وزارة الخارجية،
السفير تانجو بيلغيتش، على سؤال حول المزاعم الواردة في بعض وسائل الإعلام باعتراف تركيا بسيادة المغرب على الصحراء الغربية

تدافع تركيا منذ البداية عن إيجاد حل سياسي لقضية الصحراء الغربية في إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومن خلال الحوار بين الأطراف.
إن تركيا تدعم وحدة أراضي وسيادة جميع دول المنطقة داخل حدودها المعترف بها دوليًا. كما أعرب معالي وزير الخارجية مولود تشاووش أوغلو، عن هذه النقطة خلال مؤتمر صحفي مشترك مع السيد ناصر بوريطة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج في المملكة المغربية، في مدينة مراكش يوم 11 مايو/أيار الجاري

12 mai 2022

Déclaration du porte-parole du Ministère des Affaires Etrangères, l'Ambassadeur Tanju Bilgiç, en réponse à une question concernant les allégations dans certains organes de presse selon lesquelles la Türkiye aurait reconnu la souveraineté du Maroc sur le Sahara occidental

Dès le début, la Türkiye défend, la mise en place d'une solution politique à la question du Sahara occidental dans le cadre des résolutions pertinentes de l'ONU et par le biais d'un dialogue entre les parties.

La Türkiye soutient l'intégrité territoriale et la souveraineté de tous les pays de la région à l'intérieur de leurs frontières internationalement reconnues. Notre Ministre a également exprimé ce point lors d'une conférence de presse conjointe tenue avec Nasser Bourita, le ministre des Affaires Étrangères, de la Coopération Africaine et des Marocains Résidant à l'Étranger, à Marrakech, le 11 mai.

قائمة المراجع

قائمة المـراجع

I. المراجع باللغة العربية

❖ الوثائق الرسمية

1. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، "بيان وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج"، رقم 107/12/و.ش.خ.ج.و.خ/م.ع.إ.إ.ت، (الجزائر، 12-05-2022).
2. **وزارة الشؤون الخارجية**، المرسوم الرئاسي رقم 08- 172 المؤرخ في 2008/07/14، "معاهدة الصداقة والتعاون بين الجمهورية الجزائرية والجمهورية التركية"في 2006/05/23،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع31،مؤرخة في 2008/06/15.

❖ الكتب

- أنجرس، موريس. **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تدريبات عملية، ترجمة سعيد سبعون وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر. ط2 ، 2004.
- البستاني، سليمان. **الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، طبعة محدثة 2016.
- بقدي فاطمة،"الإقليمية المفتوحة: أهمية الاستثمار البناء في العلاقات الجزائرية التركية"، في **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**"، تحرير. عمار جفال، جامعة الجزائر03 ،2015.
- بنلي ايشيق، مليحة. **سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها الإقليمية**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011.
- داود أوغلو، أحمد. **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا في الساحة الدولية**، مركز الجزيرة للدراسات: دار العربية للعلوم ناشرون، 2011.
- راضية ياسينة، مزاني. "التحولات الاستراتيجية في العلاقات التركية العربية بين المتغيرات الدولية والمصالح التركية"، في **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**، تحرير. عمار جفال، الجزائر 03، 2015.
- زغبة، عبد المالك. "التواجد العثماني بالجزائر بين أطروحة الفتح وفكرة الاستعمار" ،**العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**، تحرير عمار جفال، جامعة الجزائر 03، 2015.
- زكرياء، بلحوت. **العلاقات الجزائرية التركية : الأطر القانونية**، في **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**، تحرير. عمار جفال، الجزائر03، 2015.
- زكي يونس الطويل، رواء. **الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركي**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1 ،2010.

قائمة المـراجع

- سعد الله، أبو القاسم. **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1،الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976.
- سعد الله، أبو القاسم. **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1998.
- سعيدوني، ناصر الدين. **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر_ العهد العثماني**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- سليمان، يمنى. **القوة الذكية المفهوم والابعاد**، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،2016.
- السيد سليم، محمد. **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1997.
- صبيحة، بخوش." السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر"، في **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**، تحرير.عمار جفال، جامعة الجزائر 3: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، أعمال الملتقى الوطني التاسع بالتعاون مع صحيفة المسار العربي، 12-13 جانفي 2015.
- عباس،ثائر. **تركيا تتعلم العربية وتتقدم شرقا بالتحالف مع الجغرافيا والدين**، الشرق الأوسط: طبعة بغداد،2010.
- عبد الصبور عبد الحي، سماح. **القوة الذكية في السياسة الخارجية**، سلسلة الوعي الحضاري (10)، القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، 2014.
- عبد القادر محمد علي، عبد القادر. **التعليم العالي والمنح الدراسية: قوة ناعمة في السياسة الخارجية التركية**، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2017.
- عبد القادر، خريبش. "واقع وأبعاد العلاقات التركية الجزائرية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية"،في **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**" تحرير. عمار جفال، الجزائر03، 2015.
- عبد المنعم، ممدوح. **تركيا والبحث عن الذات**، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، ط1، 2012.
- عبد الوهاب، عميري." أبعاد بعث العلاقات التركية الجزائرية"، في **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**، تحرير. عمار جفال، الجزائر03، 2015.
- عبد الوهاب، عميري."أبعاد بعث العلاقات التركية الجزائرية"، في **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل**، تحرير. عمار جفال، الجزائر 03، 2015.
- كامل الفخاجي، أحمد. **القوة الناعمة ودورها في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية**، إيران: جامعة المصطفى العالمية،2017 .
- كوبرولو، كمال. "تحول محور السياسة الخارجية في تركيا"،في **التحول الديمقراطي في تركيا**، تحرير. ناظم تورال، ترجمة احمد عبد الله نجم، القاهرة: مركز محروسة للنشر، ط1، 2012

قائمة المـراجع

- محمد يوسف علوان، محمد. **القانون الدولي العام:المقدمة والمصادر**،الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، 2003.
- مزاحم، هيثم.**تركيا والخيارات الإستراتيجية العربية**، قطر: معهد الدوحة،2011.
- مصباح أبو دابر، رائد. **استراتيجية تركيا شرقا وسطيا ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل 200-2010**، بيروت: دار باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، ط1، 2013.
- ناي، جوزيف. **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي،العبيكان: المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2007.
- نايت بلقاسم، مولود قاسم. **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**،ج1،الجزائر: دار الأمة، ط2، 2007.
- نور الدين، محمد، "السياسة الخارجية : أسس ومرتكزات "، في **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، تحرير.محمد عبد المعطي، بيروت: الدار العربية للعلوم،2010.
- نوفل، ميشال. **عودة تركيا الى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2010.

❖ **مقالات من المجلات**

- بشير عبد الفتاح،" المحددات الداخلية للسياسة الخارجي التركية"،**مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 43 (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط2009).
- بودردابن، منيرة. "القوة الناعمة في العلاقات التركية الجزائرية: علاقات تحفظ أم انفتاح"،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،المجلد10، العدد 03، (جويلية 2021).
- بولالوة ياسين، بوجلال مروة،" تقييم الأداء الاستراتيجي لتركيا في دول الشرق الأوسط والقرن الإفريقي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 08/ العدد01،(2021).
- الحراري خالد ، "مفهوم القوة في السياسة الدولية"، **مجلة المستقل**، العدد 7 (القاهرة، مارس 2015).
- رامي حميد ،" توجهات السياسة الخارجية التركية في شرق المتوسط في ضوء الاكتشافات الطاقوية في المنطقة: فرص الصراع و التحالف"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد08/العدد01، (2021) .
- شريف شعبان مبروك، "إيران وتركيا...علاقات متباينة مع دول حوض النيل"، **السياسة الدولية**،المجلد45، ع181،(2010).

- كشان رضا،" دور الدبلوماسية الثقافية في تعزيز الهيمنة الأمريكية"، **مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**، المجلد03، العدد02،(2021).
- محمد السعيد إدريس، "تركيا والأمن في الخليج"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**،العدد 43، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، يناير 2009).
- محمد العربي لادمي، "السياسة الخارجية التركية تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة، المحددات والأبعاد"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2017).
- محمد طه السويداني وهادي احمد، حامد وهدى. "السياسة التركية تجاه إفريقيا في عهد حزب العدالة والتنمية"، **مجلة كلية التربية للبنات**، العدد 4، المجلد 30 ،(جامعة بغداد-2019).
- محمد مصطفى الخياط،" **المياه وتوليد الكهرباء...مشروعات إقليمية**"، **السياسة الدولية**،المجلد 45، العدد181، (2010).
- هادية يحياوي، "العلاقات العربية التركية، تاريخ طموحات"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد9،(جامعة أم بواقي، جوان 2018).

❖ **الدوريات**

- أتامان، محي الدين."إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية خلال حكم حزب العدالة والتنمية"، **رؤية تركية: دورية محكمة في الشؤون التركية والدولية**، السنة7، العدد1، (آذار 2018).
- أونيس، ضياء. "تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية"، **رؤية تركية**، ترجمة هاجر أبو زيد، المجلد 1، العدد3 ،(2012).

❖ **الرسائل الجامعية**

- رامي، حميد. **الإستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة فترة ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019-2020.
- رحموني، عبد الجليل. "**اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية 1520-1830م**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (منشورة)، (جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس: كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، 2014-2015).

قائمة المـراجع

❖ **مقالات من جرائد**

- مشعان النج أحمد ، "السياسة الخارجية التركية بين القوة الناعمة والقوة الصلبة"، **جريدة القضايا السياسية** Journal Of Political Issues، 2018.

❖ **التقاريروالدراسات**

- عبد السلام إبراهيم بغدادي،"العلاقات التركية- الإفريقية"، المرصد الدولي،جامعة بغداد: **مركز الدراسات الدولية**، العدد 7،(سبتمبر2008).

II. المراجع باللغة الأجنبية

❖ **Livres**

- Charles F. Herman, **Foreign Policy**, Ohio state university :Columbus, Ohio, 1989.
- Guendoz**,** Abdelhakim **.Turkiye ve cezayir Dis ticaretinin gelisimi**, Ankara – 2017.
- Joseph s. Nye, **Soft Power, the Means to success in word politics,** (United States: Public Affairs, 2004

❖ **Revues et Articles**

- Asli Aydintaşbaş and Kemal Kirişci, "The United States and Turkey: Friends, Enemies or Only Interests?", **Turkey project policy paper**, Number (12), (The Center on the United States and Europe (CUSE) at Brookings-Turkey project, Washington, D.C. U.S.A, April
- Boukhatem Nadera, "LANGUAGE LEARNING SKILLS RELATED PROBLEMS IN TEACHING TURKISH AS A FOREIGN LANGUAGE: THE CASE OF THE INTENSIVE COURSES OF LANGUAGES AT THE UNIVERSITY OF TLEMCEN, ALGERIA", **IJASOS- International E-Journal of Advances in Social Sciences**, Vol. VI, Issue 18, (December 2020).
- Ekrem T.Başer, "Shift-of-axis in Turkish Foreign Policy: Turkish National Role Conceptions Before and During AKP Rule", **Turkish Studies**, Vol 16, no. 3 (2015) .
- Erik Pojnka, "cultural diplomacy in theory and Practice of Contemporary IR ", **Journal Politick Vedy Studies,** (2014).

- Gonca OĞUZ GOK - Emel PARLAR DAL,"Understanding Turkey's Emerging "Civilian Foreign Policy Role in the 2000s through Development Cooperation in the Africa Region", **PERCEPTIONS,** Volume XXI, Number 3-4, (Autumn-Winter 2016)

- H.Tarik Oguzlu," Turkish Foreign Policy in a Changing World Order", **All Azimuth,** V9, N1, (2020).

- Lesser Ian O, "Turkey's Regional Role: Harder Choices Ahead"**, Turkish Policy Quarterly**, Vol.7, N.02, (Ankara: 2008).

- Muharrem Ekşi, **The Rise and fall of soft Power in Turkish Foreign Policy: The rise and fall of the 'Turkish Model' in the Muslim World**, (Saarbrücken: LAP Lambert Academic Publishing, 2016).

- Onur Şen, "Targeted soft power in Turkish new foreign policy and its impact on origins of inbound Tourists **", Journal of Tourism Theory and Research,** Volume: five, N (1), (2019).

- Tim Rivera, "Distinguishing Cultural Relations from Cultural Diplomacy: The British Council's Relationship with Her Majesty's Government", **Figueroa Press Los Angeles**, (January 2015).

❖ **Rapports et Documents**

- lucie béraud and others," EMERGING SUPPLIERS IN THE GLOBAL ARMS TRADE ", **SIPRI Insights on Peace and Security**, No. 2020/13, (December 2020).

III. المواقع الالكترونية باللغة العربية

- أحمد يحيى، "**حقيقة كشفها كورونا.:تركيا قلعة لصناعة الأجهزة والمستلزمات الطبية**"، صحيفة الاستقلال اللندنية في https://bit.ly/2K8YARi (3 أفريل 2022).

- " **جريدة الخبر الجزائرية**.الملتقى الثقافي لدعم العلاقات التركية المغاربية ،(2020/2/20)،في:

(2022-04-13) http://www.elkhabar.com/ar/autres/demieresnouvelles/323858.htmi

- حسان جبريل، "**الشراكة التركية الجزائرية مدخل للتوسع التجاري بإفريقيا**"، وكالة الأناضول،(16-04-2021)، على الموقع الالكتروني: (18-04-2022) https://www.aa.com.tr/ar/

قائمة المـراجع

- حسان جبريل،"**ارتفاع الصادرات التركية إلى الجزائر إلى 8.2% خلال تسعة أشهر**"، الأناضول(28-10-2018)،في: https://www.aa.com.tr/ar/ (2022-04-19)

- حلقة نقاشية، "أفاق العلاقات التركية الجزائرية"، **مركز دراسات الشرق الأوسط**،(28-05-2020)،في: https://www.orsam.org.tr/ar/turkiye-cezayir-iliskilerinin-gelecegi-2/ (2022-05-12)

- رانيا طاهر،" الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، **مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية**(17-09-2014)،في: http://www.umayya.org/uncategorized/4591 (2022-04-24)

- صارة بوعياد،" **المسلسلات الجزائرية ...بصمة التقليد**"، أخبار الوطن،(27-04-2021)،في: https://akhbarelwatane.net/ (2022-04-17)

- عثمان لحياني،" **الجزائر تؤكد متانة علاقاتها الحيوية مع الجزائر**"، العربي الجديد، في: https://www.alaraby.co.uk/economy/ (2020-04-17)،

- عمر فيصل خولي،"السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا"،**مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية**،(العراق:فيفري2015)، في:https://rawabetcenter.com/archives/4228 (21-05-2022)

- فادي ميده، "**تركيا من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة**"،الميادين نت في : https://www.almayadeen.net/articles/blog/1443160/ (07 مارس2022)

- ليلي حمدان،"**كيف سقطت الدولة العثمانية**"، تبيان،(2019)،في: https://tipyan.com/the-fall-of-the-ottoman-empire (18ماي 2022)

- مجدي سمير، "**الدراما التركية... القوّة الناعمة التي تدخل إلى بيوت كل العرب**"، موقع رصيف 22 في : https://bit.ly/2RJ8MUQ (08 مارس2022).

- المحرر، "**أردوغان ينفي وجود مشاكل مع روسيا والولايات المتحدة حول العملية العسكرية**"،موقع بروكار برس، في https://bit.ly/2VBeg55 (14 أكتوبر 2021).

- المحرر، "**الدراما التركية تحقق نجاحات كبيرة عبر شاشات 130 دولة حول العالم**"، صحيفة ديلي صباح التركية في: https://bit.ly/2Kog1h3 (18مارس2022)

- المحرر، **"أوروبا لم تف بتعهداتها تجاه تركيا"**، قناة روسيا اليوم في https://bit.ly/2VfkRmP (20 سبتمبر2021).
- المحرر، **"تركيا الثانية عالمياً في تصدير الدراما"**،صحيفة العربي الجديد في: https://bit.ly/34HT95b (18مارس2022)
- المحرر،**"القوة الناعمة التركية.. المفهوم ومؤشرات الصعود"**، صحيفة الاستقلال في: https://www.alestiklal.net/ar/view/4600/dep-news-1587827879 (10مارس2022)
- المحرر،**"موقع تركيا"**، الجزيرة نت في: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/9/21 (2022/05/10)
- محمد طه سويداني،**"العلاقات الجزائرية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية2002-2018"**،(جامعة الموصل،2020)،في: https://ur-journal.com/index.php/Home/article/view/1/5 (2022-04-13)
- **مدونة "نهدي" التعليمية**، "المنح الدراسية التركية 2020"، في: https://bit.ly/3cuC3KX (22افريل2022).
- **مدونة آفاق" التعليمية التركية**،" لماذا الدراسة في تركيا "،في: https://bit.ly/2VdCV0 (14أفريل 2022).
- مصطفى اللباد،**"تركيا والدول العربية..شروط التعاون المثمر"**، مركز الجزيرة للدراسات ،(25نوفمبر2009)،في: https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/201172225731843286.html (2022-05-14)
- **الموسوعة السياسية**، "نظرية الدور في العلاقات الدولية"، تم الاطلاع عليه:2022/11/12 https://political-encyclopedia.org/dictionary/نظرية%20الدور%20في%20العلاقات%20الدولية
- **الموسوعة السياسية**، مي محي عجلان، "القوة الناعمة"،في:https://bit.ly/3PwcQ7b (2022-05-18)
- **الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية التركية**،" الرئيس رجب طيب اردوغان: سيرة ذاتية"،في: https://www.tccb.gov.tr/ar/receptayyiperdogan/biography/ (2022-05-13)

- ناديجدا أليكسيفا، "**تركيا تعزز نفوذها في الأراضي التي كانت تتبع الاتحاد السوفييتي سابقًا**"، موقع نون بوست(2017).في: https://bit.ly/2XJ2oRs (18ماي 2022)

- وكالات، "**اردوغان يطالب زعماء العالم بمساعدة مسلمي الروهينجا في ميانمار**"، صحيفة "المصري اليوم في. https://bit.ly/2wK2mxl (7أفريل 2022).

IV. المواقع الالكترونية باللغة الأجنبية

- http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2018/country-economy-profiles/#economy=TUR (18-05-2022)

- QS World Universities Ranking: https://bit.ly/2XStSEj (14 Avril2022)

- QS World Universities Ranking: https://bit.ly/3adF54O (14avril2022)

- https://information.tv5monde.com/info/france-algerie-emmanuel-macron-regrette-les-polemiques-et-malentendus-431851 Vu le: 24/12/2021

- http://wwwmfa.gov.tr/turkey.s.commercail-andturkey-AlgeriaEconomicandtraderelationsEconomicRelationswithAlgeria.en.maf(2022-05-15)

- Omar Bouacha, "Erdugan's visit to Algeria: An important step towards building an effective Turkish-Algeria partnership **," Afrika Avastnmacilari derngi**, (marS 2018), Http://www.alrivadh.com(2022-04-19)

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة عرفان **شكروتقدير** **إهداء.** **خطة الدراسة**	
مقدمة.....	**01**
الفصل الأول: القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر:دراسة في المفهوم، الاليات، وطبيعة العلاقات.....	**12**
تمهيد.....	**13**
المبحث الأول: القوة الناعمة كمدخل لفهم السياسة الخارجية التركية.....	**14**
المطلبالأول: تعريف القوة الناعمة.....	**14**
المطلب الثاني: القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية.....	**19**
المبحثالثاني: آليات السياسة الخارجية التركية الناعمة.....	**23**
المطلب الأول: الآلية الاقتصادية والسياسية.....	**23**
الآلية الاقتصادية.....	**24**
الآلية السياسية.....	**25**
المطلب الثاني: الآلية الثقافية والتعليمية.....	**28**
الآلية الثقافية.....	**29**
الآلية التعليمية.....	**30**
المبحث الثالث: جيوبوليتيكية العلاقات التركية الجزائرية.....	**34**

المطلب الأول: التواجد العثماني بالجزائر(1830-1548) بين جدلية الفتح و الاستعمار.....	**34**
مؤيدي أطروحة الفتح العثماني للجزائر.....	**35**
مؤيدي أطروحة الاستعمار العثماني للجزائر.....	**36**
المطلب الثاني: طبيعة العلاقات التركية العربية، الإفريقية- الجزائرية	**38**
طبيعةالعلاقات التركية العربية.....	**39**
طبيعة العلاقات التركية الإفريقية-الجزائرية.....	**42**
خلاصة الفصل.....	**46**
الفصل الثاني: الأهمية الاستراتيجية للجزائر في أجندة صانع القرار التركي.....	**47**
تمهيد	**48**
المبحث الأول: التقارب التركي الجزائري في توجهات السياسة الخارجية التركية.....	**49**
المطلب الأول: التقارب التركي الجزائري من خلال معاهدة الصداقة والتعاون 2006.....	**49**
معاهدة الصداقة والتعاون.....	**49**
تحليل مضمون المعاهدة.....	**52**
المطلب الثاني: دوافع إعادة بعث العلاقات الجزائرية التركية: التحديات والاستجابة.....	**54**
دوافع إعادة بعث العلاقات الجزائرية التركية.....	**54**
التحديات التي تواجه التحرك التركي نحو الجزائر ودوافع الاستجابة الجزائرية.....	**58**
المبحث الثاني: طبيعة البرامج التركية الموجهة والمستقطبة في الجزائر(2021-2006).....	**61**
المطلب الأول: البرامج التركية الاقتصادية في الجزائر.....	**61**
التبادل التجاري.....	**61**
الاستثمار.....	**63**

الخبرة الاقتصادية.....	64
المطلب الثاني: البرامج التركية الثقافية والتعليمية في الجزائر.....	65
التاريخ والادب.....	66
الاعلام والدراما التركية.....	67
الشراكةفي مجال الانتاج الدرامي.....	69
البرامج التعليمية.....	73
المبحث الثالث: فرص تفعيل شراكة استراتيجية بين تركيا والجزائر.....	76
المطلب الأول: نحو تفعيل أسس شراكة استراتيجية بين تركيا والجزائر.....	76
المطلب الثاني: العلاقات التركية الجزائرية في ظل الموقف من الثورات الشعبية العربية....	80
خلاصة الفصل.....	84
الفصل الثالث: واقع وأبعاد العلاقات الناعمة التركية الجزائرية في ظل حكم AKP....	85
تمهيد.....	86
المبحث الأول: الاقتصاد التركي وانعكاساته على العلاقات التركية الجزائرية.....	87
المطلب الأول: الاقتصاد التركي في مواجهة تحديات النظام العالمي.....	87
انجازات الاقتصاد التركي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية.....	88
التحديات التي تواجه الاقتصاد التركي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية.....	93
المطلب الثاني: انعكاسات الاقتصاد التركي على العلاقات التركية الجزائرية.....	97
المبحث الثاني: العثمانية الجديدة والتوجه الجديد التركي نحو الشرق ومدى استفادة الجزائر.....	100
المطلب الأول: العثمانية الجديدة والتوجه التركي نحو الشرق.....	100
المطلب الثاني: موقع الجزائر من سياسة العثمانية الجديدة	104

المبحث الثالث: الدبلوماسية الثقافية ومستقبل العلاقات الجزائرية التركية	**106**
المطلب الأول: الدبلوماسية الثقافية التركية تجاه الجزائر.....	**106**
المطلب الثاني: مستقبل القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر.....	**109**
خلاصة الفصل..........	**112**
الخاتمة.....	**113**
الملاحق.....	**117**
قائمة المراجع.....	**124**
الفهرس.....	**135**
الملخص.....	**140**

الملخص

الملخص:

لم تشهد العلاقات التركية الجزائرية منذ العهد العثماني تطورا كالذي شهدته منذ سنة 2006؛ حيث ارتقت إلى مستوى جيد، ولم يقتصر تحسن العلاقات على مجال محدد بل اشتمل العلاقات السياسية، الثقافية، الاقتصادية وحتى الاستراتيجية، وما يلحقها من تفرعات دبلوماسية واتفاقات ومبادرات ثنائية. إن هذا التطور في العلاقات البينية يرجع إلى اعتماد تركيا على القوة الناعمة في سياستها الخارجية الموجهة نحو الجزائر منذ عقد اتفاقية الصداقة والتعاون ضمن توجهات حزب العدالة والتنمية، التي تم تكييفها وفقا للمصالح الإقليمية لتركيا في المنطقة والتي تسعى ضمنها لموازنة المصالح مع الجزائر خاصة ضمن الأبعاد الثقافية والاقتصادية.

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد دور القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية المعتمدة بعد وصول حزب العدالة والتنمية في تحقيق التقارب التركي الجزائري، والبحث في مدى انسجام الفعل السياسي التركي مع مضامين القوة الناعمة؛ بتسليط الضوء على المتغير الإقليمي، الثقافي، والاقتصادي ودوره في إبراز الأهمية الاستراتيجية للجزائر في واقع وابعاد السياسة الخارجية التركية. وقد توصلت الدراسة إلى محورية العامل الاقتصادي في ترسيخ العلاقات الناعمة بين تركيا والجزائر خاصة في جانب الاستثمارات، علاوة على أن هذا الترسيخ قد رافقه تصاعد في أهمية العلاقات الثقافية الدبلوماسية والاستراتيجية بين البلدين.

الكلمات المفتاحية: القوة الناعمة، القوة الصلبة، السياسة الخارجية، العلاقات التركية الجزائرية.

Abstract:

Turkish-Algerian relations since the Ottoman era have not witnessed a development like the one they witnessed since 2006; As it rose to a good level, the improvement of relations was not limited to a specific field, but also included political, cultural, economic and even strategic relations, and the related diplomatic branches, bilateral agreements and initiatives. Soft power has opened the way for Turkish-Algerian rapprochement, especially after the signing of the friendship and cooperation agreement between the two countries. This reflected in the flourishing of relations in the cultural and economic field in a way that serves the Turkish regional interests and balances them with Algeria.

This study aims to examine the role of soft power as one of the mechanisms of Turkish foreign Policy in achieving Turkish-Algerian rapprochement, especially in the regional, cultural, and economic aspects. The study found the centrality of the economic factor in the consolidation of soft relations between Turkey and Algeria, especially in the field of investments, in addition to the increase in the importance of cultural, diplomatic and strategic relations between the two countries.

Keywords: soft power, hard power, foreign policy, Turkish-Algerian relations.